الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

فيينا

تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عن عام ١٩٩٠

الأمم المتحدة

جدول المختصرات

تستخدم المختصرات التالية ، ما لم يتطلب السياق خلاف ذلك .

الاسم المختصر	الاسم بالكامل
الهيئة	الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات
لجنة المخدرات (أو اللجنة)	لجنة المخدرات التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي
اتفاقية سنة ١٩٦١	الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ ، الموقعة في نيويورك بتاريخ ٣٠ آذار/مارس ١٩٦١
اتفاقية سنة ١٩٧١	اتفاقية المؤثرات العقلية الموقعة في فيينا بتاريخ ٢١ شباط/فبراير ١٩٧١
اتفاقية ١٩٨٨	اتفاقية مكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية ، الموقعة في فيينا في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨
المجلس	المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة
شعبة المخدرات (أو الشعبة)	شعبة المخدرات التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة
الصندوق (أو الأونفدك)	صندوق الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير
الجمعية العامة	الجمعية العامة للأمم المتحدة
الانتربول	المنظمة الدولية للشرطة الجنائية
المخدّر	كل مادة طبيعية أو اصطناعية من المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة ١٩٦١
بروتوكول سنة ١٩٧٢	البروتوكول المعدل للاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ ، الموقع في جنيف في ٢٥ آذار/مارس ١٩٧٢
المؤثر العقلي	أي مؤثر طبيعي أو اصطناعي أو أي مادة طبيعية مدرجة في الجداول الأول والثاني والثالث والرابع من اتفاقية سنة ١٩٧١
الأمين العام	الأمين العام للأمم المتحدة

للاطلاع على القائمة الكاملة للاتفاقيات الدولية لمراقبة العقاقير (أنظر الوثيقة E/INCB/1985/1).

تسمية البلدان والأقاليم

ان الهيئة اذ تشير الى الكيانات السياسية ، انما تسترشد بالقواعد التي تحكم الأعراف المتبعة في الأمم المتحدة . ولا تنطوي التسميات المستخدمة في هذا المنشور ولا طريقة عرض المادة التي يتضمنها على الاعراب عن أي رأي كان من جانب الهيئة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو اقليم أو مدينة أو منطقة أو للسلطات القائمة فيها ، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها .

التقارير الصادرة عن الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات في عام ١٩٩٠

يعد التقريران التقنيان التفصيليان التاليان مكملين لهذا التقرير السنوي .

١ - المخدرات : الاحتياجات العالمية المقدرة لعام ١٩٩١ ؛ احصاءات عام ١٩٨٩ (E/INCB/1990/2)

٢ - احصاءات عن المؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٩ (E/INCB/1990/3)

عنوان أمانة الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

الهاتف	:	211310
التلكس	:	135612
الارسال البرقي المصور:		232156
برقيا	:	UNATIONS VIENNA

Vienna International Centre
P.O. Box 500
Room F-0855
A-1400 Vienna, Austria

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

فيينا

تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عن عام ١٩٩٠

الأمم المتحدة

نيويورك ، ١٩٩٠

E/INCB/1990/1

منشورات الأمم المتحدة
رقم المبيع A.90.XI.3
ISSN 0257-375X
01200P

في ذمة الله

الأستاذ بول رويتر

علم أعضاء الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات وأمانتها ، بعميق الأسى ، بوفاة الأستاذ بول رويتر في باريس في ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٠ . وكانت تلك خسارة جسيمة للأمم المتحدة بل وللمجتمع الدولي بأسره .

وكان رحمه الله قد أسهم بقسط وافر في اقرار مراقبة دولية للعقاقير المخدرة وتطوير القانون الدولي وتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية .

وكان الأستاذ رويتر عضوا من أبرز أعضاء الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات والهيئات السابقة لها طيلة اثنتين وأربعين سنة ، وشغل منصب رئاسة الهيئة من سنة ١٩٧٤ الى سنة ١٩٨٢ . وقد أفاد الهيئة لا بخبرته الفنية في مجال القانون الدولي فحسب ، بل وكذلك بمهاراته كدبلوماسي من الطراز الأول ورجل ذي بصيرة ونافذة ومعرفة عميقة بالمعاهدات الدولية لمراقبة العقاقير المخدرة وبتاريخها التشريعي . وقد وجّه الهيئة توجيها حكيما وهدى الى سبل لحل أعقد القضايا وأعسرها . وكان يتحلى بشجاعة فكرية أسطورية شأنها شأن مهارته الفائقة في التوفيق بين الآراء المتضاربة .

وعمل الأستاذ رويتر ، خلال مساره الوظيفي المتألق ، مستشارا لدى وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية ، وأستاذا في كلية الحقوق والاقتصاد بجامعة باريس ، وعضوا في محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي ، ورئيسا للمحكمة القضائية العليا في موناكو ، وعضوا في لجنة الأمم المتحدة للقانون الدولي . كما عمل رئيسا أو عضوا في عدد من الهيئات التي أنشئت للفصل في منازعات دولية حساسة . ويستعمل الطلبة في كل أنحاء العالم كتبه الدراسية في القانون الدولي . وقد كوفىء على شجاعته البدنية وأعماله الفكرية بعدة أوسمة يخص منها بالذكر "وسام صليب الحرب" "La Croix de Guerre" و "وسام جوقة الشرف" "La Légion d'honneur" . كما نال جائزة بالزان "Prix Balzan" في سنة ١٩٨٢ على مؤلفاته في مجال القانون الدولي العام .

لقد فهم الأستاذ رويتر الطبيعة البشرية وأقام صداقات حميمة مع أعضاء الهيئة وموظفيها ، وسوف يذكرونه دائما كصديق عزيز ويفتقدون خفّة روحه وتواضعه فضلا عن مساهماته الفكرية التي لا تضارع .

وتودّ الهيئة اهداء هذا التقرير الى ذكرى الأستاذ بول رويتر ، اعترافا بخدماته الجليلة .

تصدير

١ - جاءت الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات خلفا لعدد من الهيئات المعنية بمراقبة العقاقير المخدرة ، كانت الأولى منها قد أنشئت منذ ستين سنة بمعاهدة دولية . وهناك سلسلة من المعاهدات تضع على عاتق الهيئة مسؤوليات محددة . فعليها أن "تسعى الى قصر زراعة العقاقير وانتاجها وصناعتها واستعمالها على الكمية الكافية التي تتطلبها الأغراض الطبية والعلمية" ، والى "ضمان توفرها لهذه الأغراض" . كما أن عليها أن تسعى الى "منع زراعة العقاقير المخدرة أو انتاجها أو صناعتها بطريقة غير مشروعة ، أو الاتجار غير المشروع بها أو استعمالها بصورة غير مشروعة" . وهي ملزمة ، في اضطلاعها بمسؤولياتها ، أن تعمل بالتعاون مع الحكومات وأن تقيم حوارا مستمرا معها من أجل تعزيز أهداف المعاهدات . ويجري هذا الحوار في مشاورات دورية ومن خلال بعثات خاصة تنظم بالاتفاق مع الحكومات المعنية .

٢ - وتتألف الهيئة من ثلاثة عشر عضوا ينتخبهم المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ويعملون بصفتهم الشخصية لا كممثلين لحكوماتهم ،[(١)] وينتخب ثلاثة أعضاء من ذوي الخبرة في مجال الطب أو علم العقاقير أو الصيدلة بناء على ترشيح من منظمة الصحة العالمية ، وعشرة أعضاء بناء على ترشيح من دول أعضاء في الأمم المتحدة ومن أطراف في اتفاقية سنة ١٩٦١ ممن ليسوا أعضاء في الأمم المتحدة . ويكون أعضاء الهيئة (للاطلاع على قائمة الأعضاء الحاليين ، أنظر المرفق الأول) ، ممن يتمتعون بالثقة العامة الكافية لكفاءتهم وحيادهم وتنزههم عن الغرض . وعلى المجلس أن يتخذ ، بالتشاور مع الهيئة ، جميع الترتيبات اللازمة ليكفل للهيئة استقلالها الفني التام في أداء وظائفها . وتدعم أهمية هذا الاعتبار في المادة ١٦ من اتفاقية سنة ١٩٦١ التي تقضي بأن يعيّن الأمين العام أمين الهيئة بالتشاور مع الهيئة .

٣ - وتتعاون الهيئة مع الهيئات الدولية الأخرى المعنية بمراقبة العقاقير المخدرة . وهذه الهيئات لا تقتصر على المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة المخدرات التابعة له ، وانما تشمل أيضا وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ذات الصلة ، ولا سيما منظمة الصحة العالمية . كما تتعاون مع هيئات من خارج منظومة الأمم المتحدة ، وخصوصا المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول) . ويجري التعاون يوميا بين أمانة الهيئة من ناحية ، وموظفي شعبة المخدرات وصندوق الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير* من ناحية أخرى ، من أجل أداء مهامهم المتمايزة والمتكاملة في الوقت نفسه . ويعمل المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في فيينا ، بموجب قرار من الأمين العام ، منسقا عاما لأنشطة الأمم المتحدة المتصلة بمراقبة العقاقير المخدرة .

٤ - وتقضي المعاهدات بأن تعد الهيئة تقريرا سنويا عن أعمالها يحلل وضع مراقبة العقاقير المخدرة على نطاق العالم ، كي تظل الحكومات ملمة أولا بأول بالأوضاع القائمة والمحتملة التي قد تعرّض للخطر أهداف الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ ، وتلك الاتفاقية بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة ١٩٧٢ ، واتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١ ، واتفاقية سنة ١٩٨٨ لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية . وتلفت الهيئة انتباه الحكومات الى الثغرات ومواطن الضعف في المراقبة الوطنية وفي

---

* حيثما وردت هذه العبارة فانما المقصود بها "العقاقير المخدرة" .

التقيد بأحكام المعاهدات ، كما تبدي اقتراحات وتصدر توصيات لتحسين الأوضاع على المستويين الوطني والدولي على السواء . وتنص الاتفاقيات على تدابير خاصة تتاح للهيئة لكفالة تنفيذ أحكام الاتفاقيات . ويكمّل تقرير الهيئة السنوي بتقريرين تقنيين مفصّلين يتضمنان بيانات عن الحركة المشروعة للمخدرات والمؤثرات العقلية اللازمة للأغراض الطبية والعلمية ، بالاضافة الى تحليل الهيئة للبيانات . وتلزم هذه البيانات لضمان الأداء السليم لمراقبة الحركة المشروعة للمخدرات والمؤثرات العقلية . وعلاوة على ذلك ، وبموجب أحكام المادة ١٢ من اتفاقية سنة ١٩٨٨ ، تقدم الهيئة الى لجنة المخدرات تقريرا سنويا عن تطبيق هذه المادة .

٥ - وتقدم الهيئة التعاون التقني الى الادارات الوطنية لمساعدتها على الوفاء بالالتزامات التي ترتبها عليها المعاهدات المتصلة بالعقاقير المخدرة . وهي تنظم لهذه الغاية حلقات دراسية وبرامج تدريبية اقليمية لمديري أجهزة مراقبة العقاقير المخدرة ، إما في أحد بلدان المنطقة المعنية أو في مقر الهيئة . كما أنها تعزز الآن قدرة أمانتها على تدريب المدراء الوطنيين .

٦ - ويتوسع عمل الهيئة باطراد نتيجة تنفيذ الحكومات للتدابير الطوعية الرامية الى تشديد المراقبة على المؤثرات العقلية ، وتزايد عدد المواد الخاضعة للمراقبة الدولية ، والمسؤوليات الاضافية التي ألقيت على عاتق الهيئة بموجب اتفاقية عام ١٩٨٨ لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية ، والحاجة الماسة الى القيام بدراسة موقعية للحالات التي يمكن أن تهدّد بلوغ أهداف المعاهدات ، والى اجراء حوار متكرر مع الحكومات بغية تعزيز تدابير علاجية ترمي الى كبح الانتاج والاتجار غير المشروعين واساءة الاستعمال . وتشير الحالة الراهنة الى انخفاض في الموارد التي كانت تخصص للهيئة من قبل فيما يتصل بفترة السنتين الجارية ، وهو انخفاض سيحول بالفعل دون ايفاد بعثات موقعية لا غنى عنها لتعزيز الامتثال لأحكام المعاهدات . وتناشد الهيئة الجمعية العامة أن توفر ، عملا بالمادة ٦ من اتفاقية سنة ١٩٦١ ، الموارد بمستوى يتناسب مع المسؤوليات المتزايدة للهيئة .

٧ - وقد اعترفت الدول المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة لسنة ١٩٨٨ لاعتماد اتفاقية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية ، أن هذه الاتفاقية ستلقي على عاتق الهيئة وأمانتها مسؤوليات والتزامات مالية اضافية . ففي الفقرة ١ من القرار ٣ الذي اعتمده المؤتمر ، حثت الدول الـ ١٠٦ المشاركة على اتخاذ الخطوات المناسبة في اطار الجمعية العامة وفي الأجهزة المالية التابعة لها "لاسناد الأولوية الملائمة واقرار الاعتمادات اللازمة في الميزانية بغية تزويد [...] أمانة الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات بالموارد الضرورية لكي [تؤدي] ، على الوجه الأكمل ، المهام المنوطة [بها]" بموجب المعاهدات الدولية لمراقبة العقاقير المخدرة .

٨ - وتمكّن الأموال الخارجة عن الميزانية الهيئة من توسيع نطاق أنشطة المساعدة التقنية ، وتنظيم برامج تدريبية ، وتعزيز أنشطتها المتعلقة بالاضطلاع بمسؤولياتها بموجب اتفاقية سنة ١٩٨٨ . وتود الهيئة الاعراب عن شكرها لحكومات ايطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية واليابان ، التي يسّرت عمل الهيئة ، ولصندوق الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير ، الذي وردت مبالغ كثيرة من هذه الأموال عن طريقه .

حاشيـــة

(١) المادة ٩ ، الفقرتان ٢ و ٣ من اتفاقية سنة ١٩٦١ .

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
تصدير	١ - ٨	أ
الفصل		
الأول - نظرة عامة	١ - ٢٦	٢
الثاني - عمل نظام المراقبة الدولية للعقاقير المخدرة ...	٢٧ - ٥٣	١١
ألف - المخدرات	٢٧ - ٣٢	١١
باء - المؤثرات العقلية	٣٣ - ٤٣	١٢
جيم - المواد التي يكثر استخدامها في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية	٤٤ - ٤٧	١٦
دال - طلب وعرض المستحضرات الافيونية لتلبية الاحتياجات الطبية والعلمية	٤٨ - ٥٣	١٧
الثالث - تحليل الوضع العالمي	٥٤ - ٢٠٩	٢٠
ألف - افريقيا	٥٥ - ٧٢	٢٠
باء - شرق وجنوب شرق آسيا	٧٣ - ٨٥	٢٤
جيم - أوقيانيا	٨٦ - ٨٨	٢٧
دال - جنوب آسيا	٨٩ - ٩٥	٢٩
هاء - الشرقان الأدنى والأوسط	٩٦ - ١٠٨	٣٠
واو - أوروبا	١٠٩ - ١٣٩	٣٤
زاي - أمريكا الشمالية	١٤٠ - ١٦٠	٤١
حاء - أمريكا الجنوبية والوسطى والكاريبي	١٦١ - ٢٠٩	٤٥

المرفق

أعضاء الهيئة الحاليون ٥٦

أولا - نظرة عامة

١ - ما زال انتاج العقاقير المخدرة والاتجار بها بشكل غير مشروع واساءة استعمالها ، مع ما يصحب ذلك من تصاعد للعنف ، يعرّض للخطر الجسيم لا الصحة العامة في كل البلدان تقريبا فحسب ، بل وكذلك حياة الزعماء السياسيين والموظفين العامين والمواطنين الأفراد في بعض البلدان . وزيادة على ذلك ، تتعرض المؤسسات السياسية والاقتصادات لتهديد مباشر . وهذا التهديد لدولة بمفردها يعرّض للخطر أمن وسلامة جميع أعضاء المجتمع الدولي . وفي أثناء سنة ١٩٩٠ ، عمدت عصابات الاتجار الاجرامية المتشابكة ، وقد مُوِّلت بسخاء ودُجِّجت بالسلاح ، الى اغتيال مرشحين للرئاسة وعشرات من الضحايا الأبرياء الذين يكثر في عدادهم الأطفال . وعلى الرغم من هذه التطورات المشؤومة ، صمدت المؤسسات الديمقراطية لبلدين محاصرين بتلك العصابات ، وهما بيرو وكولومبيا . وفضلا عن ذلك ، فان التصدي الراسخ الذي مارسته البلدان المعنية بحزم أفضى الى القاء القبض على عدد من أبرز المتجرين وتمزيق عدد من عصابات الاتجار .

٢ - ونتيجة للاستمرار في ممارسة الضغط واجراء عمليات الانفاذ خلال سنة ١٩٩٠ ، مما أدى الى تبديد أنشطة المتجرين في البلدان الآندية ، انخفض سعر ورقة الكوكا مؤقتا على الأقل في بعض المناطق المنتجة . وأدى هذا في بعض من أهم البلدان المستهلكة الى تقلص مؤقت على الأقل في توافر ونقاوة الكوكايين في الاتجار غير المشروع ، مع ما صحبه من ارتفاع في الأسعار . وهناك مؤشر ايجابي آخر ، وهو أن المسؤولين في عدد من البلدان يقدّرون أن اساءة استعمال عقاقير مخدرة معيّنة قد انخفض أو استقر على ما كان عليه في بعض قطاعات المجتمع .

٣ - ومع ذلك ، ما زالت عصابات الاتجار ، بالتعاون مع الارهابيين في أحيان كثيرة ، تقيم فيما بينها علاقات متينة داخل البلدان والمناطق وفيما بين المناطق . وتشير المعلومات الى أن عصابات الاتجار في أمريكا الجنوبية وأوروبا الغربية ربما ظلت خلال سنة ١٩٩٠ تستخدم كلا منهما طرق الآخر في مشاريع مشتركة لتهريب الكوكايين الى أوروبا والهيروين الى أمريكا الشمالية . وتظهر البيانات المتعلقة بالمضبوطات أن تلك الروابط تجري اقامتها أيضا بين المتجرين في جنوب شرقي آسيا والعصابات الاجرامية في أماكن أخرى . ويجعل عرض الهيروين بوفرة في الوقت الحالي هذا التطور أمرا بالغ الخطورة .

٤ - وتؤكد الهيئة من جديد أن رد فعل المجتمع الدولي ازاء المتجرين لا بد أن يكون أشد بأسا وأكثر شمولا وأفضل ابتكارا . وينبغي لأعضاء المجتمع الدولي أن ينظروا على سبيل الأولوية فيما يلي :

- اقرار تدابير شاملة لاحتواء وتخفيض الطلب غير المشروع على العقاقير المخدرة والدأب على تنفيذ تلك التدابير ؛

- الاسراع الى تبادل المعلومات لتيسير القاء القبض على المتجرين واعتقالهم وتسليمهم ومحاكمتهم ؛

- حرمان المتجرين من فرص تمويه مكاسبهم المحرّمة عن طريق الشركات والمؤسسات المالية المشروعة ؛

- منع المتجرين من اقتناء السلائف[١] والاسلحة المألوفة أو المتطورة والطائرات والسفن وما الى ذلك ؛

- من جهة أخرى ، تقديم المساعدة الكاملة ، بما فيها أدوات حفظ الأمن والأسلحة والطائرات والسفن والتدريب ، الى من يطلبها من الدول المعرّضة لهجمات المتجرين ؛

- اتاحة سبل حصول الدول المعنية على التكنولوجيا الحديثة لتمكينها من تحديد مواقع محاصيل المخدرات وتدميرها بأساليب غير ضارة بالبيئة ؛

- المساعدة على تحقيق التنمية الريفية المتكاملة على نطاق واسع لتمكين زارعي المحاصيل غير المشروعة من كسب رزقهم بتنفيذ مشاريع زراعية أو غير زراعية مشروعة ؛

- توسيع امكانيات التسويق واقرار أسعار تصديرية عادلة للأنشطة الاقتصادية البديلة التي لا يمكن بدونها النجاح في احتواء المحاصيل غير المشروعة وتخفيضها تدريجيا .

٥ - وفيما يتعلق باستراتيجية العمل هذه ، تؤمن الهيئة بأن تطبيقها بحزم من قبل البلدان المعنية يمكن أن يسفر عن نتائج ذات شأن . وتود الهيئة على وجه الخصوص أن تؤكد من جديد أن جميع البلدان التي تصنع فيها الأسلحة المتطورة التي لا يستطيع المتجرون الحاق كل هذا الدمار بدونها ، تتحمل مسؤولية جسيمة عن منع تلك الأسلحة من الوقوع في أيدي المتجرين الذين لا يليق بهم سوى اسم الارهابيين .

٦ - ومن الضروري اتخاذ التدابير السالفة الذكر بالتنسيق مع الجهود التي تبذلها البلدان التي يجري فيها بلا رقيب انتاج المخدرات غير المشروع والذي تأصل في معظمها منذ زمن طويل . وينبغي أن تعقد هذه البلدان العزم على تنفيذ برامج شاملة ومستمرة تهدف الى تقليص ذلك الانتاج تدريجيا والقضاء عليه في النهاية . ولا تزال تعلق أهمية قصوى على منع الزراعة غير المشروعة من التوسع كما حدث في الأعوام الأخيرة عندما استبدلت بالمحاصيل الزراعية المشروعة في بعض المناطق على نحو متزايد محاصيل غير مشروعة . ومن التطورات المشؤومة امتداد زراعة خشخاش

الافيون غير المشروعة الى بلدان أخرى كغواتيمالا . ومن الجوهري أيضا أن تمضي البلدان المنتجة المعنية في استحداث وتطبيق أساليب تمكّن من الاكتشاف الدقيق لمحاصيل المخدرات وتدميرها على نطاق واسع على نحو لا يضر بالبيئة .

٧ - ومن أخطر عناصر مشكلة العقاقير المخدرة على صعيد العالم وأشدها استعصاء احتواء وخفض الطلب غير المشروع والآخذ في الاتساع ، نظرا لانه يقتضي التأثير على السلوك البشري وتغييره . وما لم يمكن احراز تقدم مستمر نحو هذه الغاية ، فان النجاح في القضاء على الزراعة والانتاج غير المشروعين للمخدرات ، وعلى الانتاج السري للمؤثرات العقلية أو تحويل وجهتها عن التجارة المشروعة ، لن يكون الا نجاحا مؤقتا ، اذ لا مفر عندئذ من أن يحل مصدر ونوع معين من العقاقير المخدرة محل آخر . وقد ظهرت أدلة كثيرة على ذلك في الأعوام الأخيرة . لذلك فان اجتماع القمة الوزاري العالمي الأول لخفض الطلب على المخدرات ومكافحة خطر الكوكايين ، الذي انعقد في لندن من ٩ الى ١١ نيسان/أبريل ، يشكل واحدا من أهم أحداث سنة ١٩٩٠ في مجال مكافحة اساءة استعمال العقاقير المخدرة . ويقدم الاعلان الذي اعتمده المؤتمر اطارا شاملا وينص على التزام دولي عام . وتأمل الهيئة في أن تحوّل كل البلدان هذا الالتزام الى تدابير تتخذ على سبيل الأولوية وتدعم بما يلزم من الموارد . ولا مناص من أن تختلف النهوج من بلد الى آخر باختلاف العوامل الثقافية والاقتصادية والاجتماعية فضلا عن مدى اساءة الاستعمال والمواد المُساء استعمالها والطريقة التي تتعاطى بها تلك المواد .

٨ - ومن جهة أخرى ، فإن مختلف النهوج المتبعة لمنع ومعالجة اساءة استعمال العقاقير المخدرة ينبغي أن تقيّم بعناية وينبغي تبادل المعلومات في حينها . كما ينبغي أن تتولى الأمم المتحدة ، بالتعاون مع الحكومات والوكالات المتخصصة المعنية ، انشاء آلية لتيسير هذا التبادل . ذلك أن ما يتكبده المجتمع من خسائر في الأرواح ومن تكاليف صحية وارتفاع في معدل ارتكاب الجرائم وخسارة في الانتاجية - لجدير بأن يبذل المجتمع الدولي في سبيله أكثر الجهود حزما وابتكارا . وما زالت المخاطر الصحية تتفاقم بسبب النزوع المتزايد لدى متعاطي المخدرات الى استعمال أكثر من عقار مخدر واحد في نفس الوقت ، وكثيرا ما يكون ذلك مصحوبا بتعاطي المشروبات الكحولية . ويترتب على هذه الأنماط الخطيرة من الاستهلاك تعقد وسائل العلاج . ومما يزيد هذا الخطر دمارا تفشي مرض الايدز نتيجة لتعاطي العقاقير المخدرة بالحقن الوريدي .

٩ - وتشهد حالات الايدز ذات الصلة بتعاطي العقاقير المخدرة بالحقن الوريدي نموا متزايدا أبدا وخاصة في مناطق المدن الكبرى في عدد من البلدان . ويزداد القلق العميق في كل أنحاء العالم ازاء هذا التطور بسبب ارتفاع عدد حالات الاصابة الولادية بفيروس القصور المناعي البشري لدى الولدان . وللحد من انتشار الايدز ، لا بد من اتخاذ التدابير التي يمكن أن تقلل من تبادل إبر الحقن بين متعاطي العقاقير المخدرة بالحقن الوريدي . ولهذه الغاية ، تواصل الهيئة بالاشتراك مع منظمة الصحة

العالمية في إطار برنامجها العالمي المتعلق بالايدز ، دراسة الجوانب القانونية المتصلة بمراقبة توزيع إبر الحقن والمحاقن . وفي هذا السياق ، تشدد الهيئة من جديد على وجوب الحؤول دون إفضاء أي تدبير وقائي تدعو اليه حاجة عاجلة ، الى تشجيع أو تيسير تعاطي العقاقير المخدرة .

١٠ - وتضم الهيئة مرة أخرى صوتها بقوة الى أصوات الحكومات التي رفضت ، فرادى أو جماعات ، في اجتماع القمة الوزاري العالمي في لندن ، الرأي الذي أعرب عنه بعض الأشخاص الذين ينادون بإباحة تعاطي العقاقير المخدرة كلها أو بعضها . فهذا النهج يرسل اشارة في الاتجاه الخاطىء ، اذ سيفسر دون شك من قبل مسيئي استعمال العقاقير المخدرة المحتملين على أنه يقرّ تعاطي العقاقير المخدرة ، ويمكن توقع افضائه الى ارتفاع مهول في اساءة الاستعمال ، مع ما يصحبها من وفيات ذات صلة بالعقاقير المخدرة وارتفاع في تكاليف الرعاية الصحية وهدم الأسر فضلا عن القيم الأساسية التي تنظم السلوك في المجتمع . وعلاوة على ذلك ، فإن أي توان في الجهد المبذول للمراقبة لا يشكل عدم امتثال للالتزامات التي تنص عليها المعاهدات فحسب ، بل هو أيضا سلوك لا يمكن تبريره أخلاقيا وسيكون بمثابة استسلام من جانب المجتمع الدولي لكارتلات العقاقير المخدرة .

١١ - وقد تم في الأعوام الأخيرة صوغ العديد من خطط العمل الشاملة التي وضعت في متناول السلطات الوطنية والأمم المتحدة والمنظمات المتعددة الأطراف والتنظيمات الاقليمية الرامية الى مكافحة اساءة استعمال العقاقير المخدرة وزراعتها وصنعها والاتجار بها على نحو غير مشروع . ومن بين خطط العمل هذه ، التي يمكن أن يكون لها أثر هام اذا نفذت ، ما يلي :

- المخطط الشامل المتعدد التخصصات للأنشطة المقبلة في ميدان مكافحة اساءة استعمال العقاقير (المخدرة) ، الذي اعتمده المؤتمر الدولي المعني باساءة استعمال العقاقير (المخدرة) والاتجار غير المشروع بها ، المنعقد في سنة ١٩٨٧ ؛

- برنامج العمل العالمي الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة عشرة في شباط/فبراير ١٩٩٠ ؛

- الاعلان الذي اعتمده في ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٠ اجتماع القمة الوزاري العالمي لخفض الطلب على المخدرات ومكافحة خطر الكوكايين .

١٢ - وبالاضافة الى ذلك ، أعلنت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة عشرة ، الفترة الممتدة من سنة ١٩٩١ الى سنة ٢٠٠٠ عقدا للأمم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال المخدرات ، يكرس لاتخاذ اجراءات فعالة ومستمرة على الصعيد الوطني والاقليمي والدولي لتعزيز تنفيذ برنامج العمل العالمي .

١٣ - وليس بإمكان هذه الجهود النبيلة أن تفضي بشكل فعّال الى تقليص الأبعاد الهائلة لمشكلة العقاقير المخدرة على الصعيد العالمي إلا اذا توفرت الموارد الكافية على الصعيدين الوطني والدولي . فإلى هذا التاريخ ، ليس مستوى الموارد متناسبا بأي حال مع حجم مشكلة العقاقير المخدرة . وما لم تتح موارد اضافية ضخمة ، فلن يتسنى له الانجاز سوى عدد قليل جدا من الأنشطة المدرجة في برنامج العمل العالمي بقصد تنفيذها من جانب الأمم المتحدة ذاتها . لذلك ، تناشد الهيئة المجتمع الدولي أن يوفر الوسائل الضرورية ، عن طريق الميزانية العادية للأمم المتحدة وبتقديم تبرعات متواصلة وسخية ولا سيما الى صندوق الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير المخدرة الذي يضطلع الآن بتنفيذ برامج في خمسين بلدا . ومن شأن ذلك أن يمكّن الأمم المتحدة من دعم تأثيرها على التقليل من اساءة استعمال العقاقير المخدرة ، وانتاجها والاتجار بها على نحو غير مشروع ، وعلى تعبئة الجهود المتضافرة للحكومات من أجل بلوغ هذه الأهداف .

١٤ - وقد ظلت الهيئة تشير في تقاريرها طوال عدد من السنين الى الحاجة الملحة الى استخدام التكنولوجيا الحديثة لتحديد مواقع مصانع المخدرات غير المشروعة وتدميرها . لذلك ، ترحب الهيئة بدعوة فريقين من الخبراء المعنيين بهذه المسألة في نهاية سنة ١٩٨٩ ، تحت رعاية الأمم المتحدة .

١٥ - وقد خلص الفريق الأول الى أنه سيكون من الممكن انشاء نظام عالمي لتحديد مواقع زراعة محاصيل المخدرات غير المشروعة باستعمال أجهزة فضائية للاستشعار عن بعد ، وان كان سيتعين شمول النشاط الأولي على عمليات تفتيش أرضية في مواقع اختبارية مختارة للتحقق من دقة المعلومات المستقاة من الصور المرسلة من التابع الاصطناعي . ومن المقرر أن تنظر لجنة المخدرات في دورتها المقبلة في التوصيات المفصلة لفريق الخبراء هذا . وقد يتقرر عقد اجتماع ثان لفريق الخبراء للنظر في اتخاذ تدابير تنفيذية . وتأمل الهيئة في أن تكون البلدان التي تجرى فيها بلا رقيب زراعة غير مشروعة لمحاصيل المخدرات ، على استعداد للموافقة على استخدام تكنولوجيا الاستشعار عن بعد .

١٦ - ونظر فريق الخبراء الثاني في الأساليب السليمة بيئيا لاستئصال النباتات المخدرة غير المشروعة . ويعترف تقرير فريق الخبراء ، الذي سينظر فيه أيضا في اجتماع اللجنة المقبل ، بأنه قد أحرز في العقد الماضي تقدم هام في استحداث مبيدات للأعشاب شديدة الفعالية وسليمة بيئيا ، وهي متوفرة تجاريا وغير سامة للبشر . كما يشير التقرير الى احراز تقدم في وضع استراتيجيات للمراقبة البيولوجية بحيث تتوافر الآن إمكانات حقيقية لاستحداث مواد ملائمة لتدمير نباتات المخدرات غير المشروعة . ونظرا للضرر الكبير الذي يلحق بالبيئة (بما في ذلك تدمير النظم الايكولوجية للغابات) نتيجة للزراعة والانتاج غير المشروعين وللاستخدام المكثف لمبيدات الآفات والمواد الكيميائية السامة ، يعترف فريق الخبراء بأن الأمم المتحدة ينبغي لها أن

تشجع وتنسق استخدام مبيدات الأعشاب المرخص بها لتدمير شجيرة الكوكا ونبتة القنب وخشخاش الأفيون . وتقضي توصيات الخبراء بالترويج والتنسيق ، تحت رعاية الأمم المتحدة ، لبرنامج بحث متواصل لاستحداث مواد اضافية للمراقبة الكيميائية ، وكذلك معدات وأساليب تطبيق تستهدف استئصال المحاصيل غير المشروعة بأقص قدر من الفعالية وأدنى أثر على المناطق البيولوجية غير المستهدفة .

١٧ - وتطرق فريقا الخبراء المذكوران الى المجالات الحساسة للنشاط الفني الذي يتسم بقابلية فريدة للمتابعة تحت الرعاية الدولية فيما يتعلق بالبحوث الجارية وبتقديم الخدمات على السواء ، بناء على طلب من البلدان المعنية ، في المجالات الهامة لاحراز تقدم في احتواء زراعة محاصيل المخدرات وتقليصها ولمنع الصنع غير المشروع للعقاقير المخدرة . وتوصي الهيئة المجتمع الدولي بالمبادرة الى تقديم الموارد اللازمة للتمكين من مواصلة برامج الأمم المتحدة المقترحة والتي تبشر بالخير .

١٨ - وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، ولم يكد يمضي عامان على اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية في مؤتمر المفوضين المنعقد في فيينا ، سوف تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ . وترحب الهيئة ترحيبا حارا بهذا التطور باعتباره دليلا اضافيا على عزم المجتمع الدولي على مكافحة خطر الاتجار . ففي أول تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، كانت ٢٦ دولة[٢] قد صدقت على اتفاقية سنة ١٩٨٨ أو انضمت اليها . وتحث الهيئة جميع الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في هذه الاتفاقية على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن . كما تحث الهيئة جميع الدول على أن تستجيب لقرارات الجمعية العامة والمجلس التي توصي الدول بتطبيق أحكام الاتفاقية مؤقتا الى أقصى حد ممكن حتى قبل أن تصبح رسميا أطرافا فيها . وتؤكد الهيئة من جديد الحاجة الماسة الى أن تفرض الحكومات ما يلزم من عقوبات صارمة على المتجرين بالمخدرات وأن تطبق أحكام اتفاقية سنة ١٩٨٨ المتصلة بتمويه الأموال وضبط الموجودات وتسليم المجرمين . وبالاضافة الى ذلك ، يتطلب التنفيذ الفعال لأحكام المادة ١٢ المتصلة بمراقبة السلائف[١] إعطاء أولوية الاهتمام لمنع الصنع غير المشروع للعقاقير المخدرة . وقد أدى اصدار الولايات المتحدة الأمريكية في سنة ١٩٨٨ قانونا شاملا لتنظيم المبيعات المحلية وعمليات استيراد وتصدير السلائف[١] والمواد الكيميائية الأساسية المستخدمة للصنع غير المشروع للعقاقير المخدرة - أدى في سنة واحدة الى انخفاض بما يزيد على النصف في صادرات المواد الكيميائية المستخدمة لصنع الكوكايين الى أمريكا الجنوبية .

١٩ - وفي سنة ١٩٩١ ، سوف تعرض الهيئة على اللجنة في دورتها الرابعة والثلاثين تقريرها الأول عن تنفيذ المادة ١٢ . وتلاحظ الهيئة مع الارتياح أن الارادة السياسية لأعضاء المجتمع الدولي لانشاء نظم رصد ومراقبة بغية الاحتواء الفعال لعرض السلائف[١] والاتجار بها قد تأكدت من جديد في الدورة الاستثنائية السابعة عشرة للجمعية العامة وفي قمة قرطاجنة ، اللتين عقدتا في شباط/فبراير ١٩٩٠ ، وكذلك في اجتماع القمة الوزاري العالمي بشأن العقاقير المخدرة الذي انعقد في لندن في نيسان/أبريل ١٩٩٠ .

حالة اتفاقيتي سنتي ١٩٦١ و ١٩٧١

٢٠ - حتى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، بلغ عدد الدول الأطراف في الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ ، بصيغتها الأصلية أو المعدلة ، ١٢٩ دولة ، منها ١٠٠ دولة طرف في الاتفاقية بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة ١٩٧٢ . ومنذ صدور تقرير الهيئة عن عام ١٩٨٩ ، أصبحت كل من البحرين والرأس الأخضر وسورينام ومالطة طرفا في اتفاقية سنة ١٩٦١ وفي تلك الاتفاقية بصيغتها المعدلة ؛ وأصبحت غانا وكوبا ونيوزيلندا أطرافا في بروتوكول سنة ١٩٧٢ . والواقع أن معظم الدول غير الأطراف تمتثل لأحكام اتفاقية سنة ١٩٦١ .

٢١ - وبلغ عدد الأطراف في اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١ ، حتى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، ١٠٢ دولة . ويتضمن هذا العدد تسعة بلدان أصبحت أطرافا خلال سنة ١٩٩٠ ، وهي : البحرين وبنغلاديش والرأس الأخضر وسنغافورة وسورينام وغانا ومالطة ونيوزيلندا واليابان . وتحث الهيئة من جديد الحكومات التي لم تصبح بعد أطرافا على أن تفعل ذلك . وتأمل الهيئة في أن تصبح البلدان التي أعلنت نيتها بهذا الصدد منذ عدد من السنوات ، أطرافا دون مزيد من التأخير . ويخص بالذكر تلك البلدان التي تصنع وتصدر المؤثرات العقلية ، وهي ايرلندا وبلجيكا وسويسرا والنمسا وهولندا . ذلك أن الأداء المجدي لنظام المراقبة الدولية للمخدرات والمؤثرات العقلية ، يقتضي أن تصبح كل البلدان أطرافا في اتفاقيتي سنتي ١٩٦١ و ١٩٧١ .

تقييم إعمال الاتفاقيات

٢٢ - تشكل المراقبة الفعالة للعقاقير المخدرة المستخدمة للأغراض الطبية والعلمية عنصرا أساسيا في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمنع اساءة استعمال العقاقير المخدرة . ويمكن القول عموما بأن نظام المراقبة الدولية المنشأ باتفاقية سنة ١٩٦١ لا يزال يعمل على نحو مرض ؛ ولا تزال عمليات تحويل العقاقير المخدرة من الاتجار المشروع الى قنوات غير مشروعة نادرة نسبيا . كما أن كمياتها صغيرة قياسا الى ضخامة حجم الصفقات ، ويصدق ذلك القول على العقاقير المخدرة المتداولة في التجارة الدولية كما يصدق على الأوساط المحلية لتجارة الجملة . وتتضمن الفقرة ٢٨ والفقرات ٣٠ - ٣٢ أدناه اشارة الى الاجراءات الاضافية التي يمكن للدول اتخاذها لتقديم المزيد من الدعم لمراقبة المخدرات على الصعيد الدولي .

٢٣ - وفيما يتعلق بنظام مراقبة المؤثرات العقلية ، الوارد في اتفاقية سنة ١٩٧١ ، يطبق كثير من الأطراف وغير الأطراف على السواء ، على نحو مرض ، الضوابط المنصوص عليها في هذه الاتفاقية بشأن المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني ، فضلا عن اتخاذها التدابير الطوعية الخاصة التي توصي بها الهيئة لمساندة هذه الضوابط . وهذه الضوابط المنصوص عليها في الاتفاقية والمعززة بالتدابير الطوعية تمكن

الهيئة ، بالاشتراك مع الحكومات ، من مواصلة جهودها لمنع المتجرين بالمخدرات من تحويل المؤثرات العقلية من مصادر الصنع والاتجار المشروعين الى قنوات غير مشروعة . وبالنظر الى أن عددا كبيرا من البلدان تمتثل للتدابير الطوعية وظلت تفعل ذلك طوال عدة أعوام ، فينبغي أن تنظر الاطراف في اتفاقية سنة ١٩٧١ في الشروع في تعديل الاتفاقية عملا بالفقرتين ١ (ب) و (٢) من المادة ٣٠ ، من أجل ادراج هذه التدابير في نص الاتفاقية . والهيئة مقتنعة ، استنادا الى تجربتها ، بأن توسيع نظام تراخيص الاستيراد/التصدير ، وكذلك ارسال التقارير الى الهيئة عن مقصد الشحنات ومصدرها ، لكي تشمل تلك التراخيص والتقارير المواد الواردة في الجدولين الثالث والرابع ، سيتيح أكثر السبل فعالية لمنع تحويل وجهتها .

٢٤ - ويؤدي التعاون الوثيق بين الحكومات والهيئة الى إحباط محاولات تحويل كميات كبيرة من الأمفيتامينات والميثاكوالون والفنيتيلين والسيكوباربيتال . ففيما يخص الأمفيتامينات والميثاكوالون ، اللذين حولت وجهتهما بكميات هائلة في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات ، آتت الضوابط ثمارها ولم يعد هناك تقريبا أي تحويل عن الصنع والتجارة الدولية . كما بدأت الضوابط تؤتي مفعولها الآن فيما يخص الفنيتيلين والسيكوباربيتال . وفيما يتعلق بالفنيتيلين وحده ، منع منذ عام ١٩٨٥ ، وقوع قرابة ٣٣٠ مليون قرص ، يكاد يبلغ وزنها ١٧ طنا ، في حوزة المتجرين . غير أنه ما زالت تبذل محاولات للتحويل ، خاصة في البلدان التي يرى المتجرون أن نظم الرقابة الوطنية فيها غير كافية . وعلى ذلك يمكن اعتبار المراقبة المفروضة على التجارة الدولية في مواد الجدول الثاني مراقبة جيدة الاداء . ومن جهة أخرى ، فانه فيما يخص المواد المدرجة في الجدولين الثالث والرابع ، ما زالت المراقبة والرصد الفعالان للتجارة الدولية يقتضيان اتخاذ اجراءات أكثر آنية وعزما من جانب بعض البلدان الصانعة والمصدرة وكذلك من جانب بعض البلدان المستوردة . وعلى الرغم من التحذيرات العديدة التي أصدرتها الهيئة بخصوص احتمال تحويل البيمولين من أوروبا الى أفريقيا وآسيا ، لم تتخذ بعض البلدان المصدرة اجراءات فعالة بعد ، واستمر تحويل هذه المادة بكميات كبيرة جدا . وتعتقد الهيئة أن ما يزيد على ٢٠ طنا (أكثر من ٥٠٠ مليون قرص) قد حولت الى قنوات غير مشروعة منذ سنة ١٩٨٨ .

٢٥ - وتدأب الهيئة على اتخاذ تدابير للحصول من بلدان الصنع والتصدير ومن البلدان المستوردة على المعلومات الضرورية لمنع تحويل كل من المخدرات والمؤثرات العقلية الى الاتجار غير المشروع بالاستعانة بحيل يذكر منها تزوير شهادات الاستيراد . وفي الأعوام الأخيرة ، تمثل أحد التدابير التي اتخذتها الهيئة في تنبيه بلدان الصنع والتصدير الى فحص طلبات الاستيراد بعناية في حالة بعض البلدان التي تبدو هدفا أثيرا للمتجرين . وقد أعطى هذا التدبير الوقائي حماية هامة لهذه البلدان من الواردات البغيضة وغير المشروعة .

٢٦ - وقد كان لكل من الهيئة والهيئات السابقة لها ، طوال ستين عاما ، موظفون مستقلون مسؤولون أمامها قصرا في المسائل الفنية ومكلفون بتنفيذ قراراتها في

الفترات الفاصلة بين الدورات . وهذا الترتيب الذي يقصد منه ضمان الحفاظ على استقلالها الفني ، الذي أولته الأطراف كل هذا الاهتمام ، نابع من المسؤوليات التي حددتها المعاهدات الدولية لمراقبة العقاقير المخدرة ، بما فيها المهام شبه القضائية . وتتضمن المسؤوليات الملقاة على عاتق الهيئة تطبيق الضوابط على التجارة المشروعة لمنع تحويل وجهتها الى قنوات غير مشروعة ، وكذلك على المواد المستخدمة في الصنع غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية ، ورصد الامتثال الشامل من جانب الحكومات لأحكام الاتفاقيات . وتنص أحكام التنفيذ على تدابير خاصة متوفرة للهيئة لتحقيق ذلك الامتثال عند فشل الدبلوماسية الهادئة . وكان قصد واضعي الاتفاقيات أن تنفذ هذه المهام على أساس فني لا على أساس سياسي ، وأن تنفذ في السر في ظروف حددت فيها . وترى الهيئة أن حاجتها الى موظفين مستقلين مسؤولين أمامها مباشرة فيما يتصل بالمسائل الفنية المتعلقة بتنفيذ الهيئة للولاية الموكلة اليها بموجب المعاهدات ، ما زالت أمرا لا غنى عنه لصون استقلالها الفني . ومع ذلك ، فان الهيئة تفهم تماما أن أمينها وأمانتها يشكلان جزءا لا يتجزأ من الأمانة العامة للأمم المتحدة وأنهما يقعان تحت الاشراف الاداري الكامل للأمين العام . وعلى ذلك ينبغي لأمين الهيئة وأمانتها أن يقدما تقاريرهما مباشرة الى الرئيس التنفيذي الذي يعينه الأمين العام فيما يتعلق بالشؤون الادارية والتنسيق الشامل لأنشطة الأمم المتحدة في ميدان مراقبة العقاقير المخدرة . وتفترض الهيئة ، فيما يتعلق بالشؤون الادارية أن الاعتبار الواجب سيولى "للترتيبات اللازمة ليكفل للهيئة استقلالها الفني التام في مباشرة وظائفها" مثلما تقضي بذلك الفقرة ٢ من المادة ٩ من اتفاقية سنة ١٩٦١ ، التي ترد في مرفق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١١٩٠ (د - ٤٢) والتي تم تأكيدها من جديد في قراري المجلس ١٧٧٥ (د - ٥٤) و ٢٠١٧ (د - ٦١) . ويؤكد هذا التقرير على تلك الآراء بسبب ما يوليه الأمين العام حاليا من نظر في تعزيز كفاءة هيكل الأمم المتحدة الخاص بمكافحة اساءة استعمال العقاقير المخدرة عملا بقرار الجمعية العامة ١٤١/٤٤ . ولم يكن تقرير الأمين العام الى الدورة العادية الخامسة والأربعين للجمعية العامة متوفرا وقت اعتماد تقرير الهيئة .

ثانيا - عمل نظام المراقبة الدولية للعقاقير المخدرة

ألف - المخدرات

التعاون مع الحكومات

٢٧ - على وجه العموم ، لا تزال الهيئة تتلقى عونا مرضيا من جانب الحكومات . فقد وردت البيانات الاحصائية عن عام ١٩٨٩ التي تقتضيها المادة ٢٠ من اتفاقية سنة ١٩٦١ من ١٧٤ بلدا واقليما ، أي ما يمثل ٩٣ في المائة من المجموع . ولم ترد حتى الآن بيانات عن عام ١٩٨٩ من سانت لوسيا والسودان وسيراليون وغامبيا وغينيا وفييت نام وكمبوديا وليبيريا ونيبال . وخلال السنوات الثلاث الأخيرة تكرر تقصير سانت لوسيا وفييت نام وغامبيا وكمبوديا عن تقديم البيانات . وترد البيانات من غالبية البلدان بعد موعدها ، مما يؤخر دراسة المعلومات بالتفصيل من جانب الهيئة ، وبدء الاجراءات اللازمة لضمان رقابة كافية . وتحث الهيئة الحكومات على اتخاذ التدابير الضرورية لتحسين هذا الوضع . وبغية مساعدة الحكومات على ذلك ، أصدرت الهيئة استمارات جديدة لتدرج فيها المعلومات المطلوبة بمقتضى المادة ٢٠ من اتفاقية سنة ١٩٦١ .

٢٨ - والبيانات الاحصائية التي قدمتها عدة حكومات لا تتضمن معلومات عن المضبوطات من العقاقير المخدرة وعن كيفية التخلص منها . فهذه المعلومات ضرورية لتمكين الهيئة من أداء وظيفتها عملا بالمادة ٢١ من اتفاقية ١٩٦١ ، التي تقيد عمليتي الصنع والاستيراد . ويتبين من الحوارات التي أجريت مع سلطات الحكومات المعنية بصفة خاصة أن ما يعوق الحكومات عن تقديم بيانات المضبوطات هو قصور التنسيق بين أجهزة انفاذ القانون والسلطة المركزية التي تعد التقارير . والهيئة تذكر الحكومات مجددا بأن المادة ١٧ من اتفاقية ١٩٦١ تدعو الى الاحتفاظ بادارات خاصة لغرض تطبيق أحكام الاتفاقية . وبدون هذه الترتيبات لا بد أن يكون التنسيق بين السلطات المعنية بتنفيذ المعاهدات قاصرا .

٢٩ - وخلال عام ١٩٩٠ زادت لجنة المخدرات عدد العقاقير المحورة الخاضعة للرقابة الدولية من خمسة الى أحد عشر . وتضم هذه العقاقير تسعة شبائه للفنتانيل وشبيهان للبيثيدين . والهيئة ترحب بهذا القرار وكذلك بالجهود الجاري بذلها لاستعراض عقاقير محورة أخرى بغرض جدولتها في نهاية المطاف .

عمل نظام المراقبة وتسريب العقاقير المخدرة الى الاتجار غير المشروع

٣٠ - لا تزال تجري بين الحين والآخر محاولات تسريب باستخدام شهادات استيراد مزورة . وينبغي لحكومات البلدان الصانعة/المصدرة أن تظل يقظة وأن تدقق في شهادات الاستيراد قبل أن تأذن بالتصدير . وفي هذا الصدد ، تبدي الهيئة استعدادها لتقديم مساعدتها

الى البلدان في التحقق من صحة شهادات الاستيراد التي قد يشتبه فيها . وهناك بضعة بلدان مستهدفة بوجه خاص من جانب المتجرين لأسباب منها أن نظم الرقابة فيها معروفة بضعفها . وأحد هذه البلدان نيجيريا ، التي ردت باتخاذ تدابير خاصة للتصدي للمتجرين . وتشمل هذه التدابير حصر استيراد المورفين والبيثيدين في وزارة الصحة الاتحادية ، وتقديم نسخ من شهادات الاستيراد الرسمية الى البلدان المصدرة . وتتعاون الهيئة مع البلدان الصانعة والمصدرة لتحقيق الفعالية القصوى للتدابير الرقابية النيجيرية .

٣١ - ولا يزال التقيد المنهجي بأحكام الفقرة ٧ من المادة ٣١ من اتفاقية ١٩٦١ غائبا في بلدان كثيرة . وهذه الأحكام تطلب الى حكومة البلد المستورد أن تعيد الى حكومة البلد المصدر اذن التصدير ذي الصلة المصدق عليه لتحديد الكمية المستوردة فعلا . وقد تناولت الهيئة في تقاريرها السابقة هذا النقص . وهي تذكر جميع الحكومات مرة أخرى بضرورة اتباع الاجراءات المشار اليها أعلاه ، بوصفها عنصرا أساسيا في الرقابة . وتقوم الهيئة بمتابعة هذا الأمر لدى الحكومات المعنية للحصول على تعاونها التام .

٣٢ - ولا تزال حكومات قليلة تأذن باستخدام الهيروين والكيتوبيميدون ، المدرجين في الجدولين الأول والرابع من اتفاقية ١٩٦١ ، لأغراض علاجية . بيد أن بعضها أبلغت الهيئة بأنها تطبق تدابير رقابية خاصة وفقا للفقرة ٥ من المادة ٢ من الاتفاقية ، بالاضافة الى التدابير المعتادة المنطبقة على العقاقير المدرجة في الجدول الأول . وينبغي للبلدان التي تستخدم هذه العقاقير ، ولم تتخذ بعد مثل هذه التدابير الخاصة ، أن تفعل ذلك . بيد أن الهيئة ، اذ تبدي هذه الرغبة ، تعي تماما أن التدابير الرقابية الخاصة ليست واجبة الا للحكومات التي ترى أنها ضرورية لحماية صحة الناس ورفاهيتهم .

باء - المؤثرات العقلية

التعاون مع الحكومات

٣٣ - تقدم أكثر من ١٤٠ حكومة الى الهيئة سنويا ما تقتضيه المادة ١٦ من اتفاقية سنة ١٩٧١ من بيانات عن المؤثرات العقلية ، ويشمل هذا العدد دولا أطرافا وغير أطراف . وتقوم الهيئة باستمرار بتحليل البيانات المقدمة من الحكومات من أجل مساعدتها على تحسين آليات الرقابة وكشف ومنع التسريب الى القنوات غير المشروعة . ومن خلال تحليل البيانات وما يعقب ذلك من تحريات ، تساعد الهيئة الحكومات أيضا على كشف عدد من الأشخاص والشركات التي تخالف ما تقضي به تشريعاتها الوطنية . فعلى سبيل المثال ، تجد الهيئة أن بعض الشركات ليس لديها ترخيص صحيح أو اذن خاص بالتعامل في المواد المعنية .

٣٤ - ومع أن معظم الدول الأطراف دأبت على تقديم البيانات بانتظام ، تلاحظ الهيئة مع القلق أن براوناي دار السلام والجزائر وغرينادا لم تقدم على مدى أكثر من ثلاث سنوات تقاريرها السنوية عن المؤثرات العقلية . وبالاضافة الى ذلك ، لم تقم عدة أطراف بعد بتنفيذ آليات الرقابة المطلوبة بشأن البنزوديازيبينات والمواد الكابحة للشهية التي أدرجتها اللجنة في الجداول منذ عام ١٩٨٤ ، ونتيجة لذلك لم يتسن كشف الجانب الأكبر من حالات تسريب هذه الفئة من المواد .

٣٥ - وتلاحظ الهيئة أيضا أن بعض الحكومات لا ترد فورا ، بل لا ترد اطلاقا في بعض الأحيان ، على استفسارات الهيئة بشأن احتمال تسرب مؤثرات عقلية الى القنوات غير المشروعة وعلى طلباتها المتكررة لتزويدها بالمعلومات . فعدم التعاون هذا يعيق اجراء التحريات المناسبة كما يؤثر سلبا في أوضاع مراقبة العقاقير المخدرة لا في بلدانها ذاتها فحسب وانما في بلدان أخرى أيضا . وتدرس الهيئة حاليا تدابير تستهدف تحسين التعاون .

٣٦ - وليس بوسع الهيئة أن تراقب حركة المواد مراقبة فعالة الا بتعاون غير الأطراف معها أيضا على نحو موقوت ، خصوصا بتقديم معلومات أنشطة الصنع والتجارة . وقد وردت حتى الآن معلومات كهذه من أكثر من ٤٠ بلدا ليس طرفا بعد في اتفاقية ١٩٧١ ، مما يدعم نظام الرقابة تدعيما كبيرا . بيد أن بعض البلدان الصانعة والمصدرة الرئيسية ، وبالتحديد ايرلندا وبلجيكا وسويسرا والنمسا وهولندا ، لا تقدم الى الهيئة حتى الآن تقارير عن صنع المواد المدرجة في الجدولين الثالث والرابع والتجارة فيها . ولذلك ، تحث الهيئة هذه الحكومات أن تبادر فورا الى سن التشريعات اللازمة لتمكينها من تزويد الهيئة بهذه البيانات الضرورية لرصد حركة تلك المواد . فقد يتعذر كشف حالات تسريب من قنوات الصنع والتجارة الى القنوات غير المشروعة كان يمكن كشفها من خلال نظام الكشوف الاحصائية لو جرى تزويد الهيئة بالبيانات المطلوبة .

٣٧ - وقد أعيد تصميم تقرير الهيئة عن المؤثرات العقلية لعام ١٩٨٩ (E/INCB/1990/3) لتسهيل استخدام الحكومات للبيانات الواردة فيه استخداما فعالا وفوريا . ومن أجل اتاحة اجراء مقارنة ذات معنى للبيانات الاحصائية عن هذه المواد ، استخدمت الهيئة ، للمرة الأولى ، مفهوم "الجرعة اليومية المحددة" (ج ي م) حسبما أرساه مجلس بلدان الشمال الأوروبي المعني بالأدوية . أما المواد التي لم تتناولها احصاءات المجلس ، فقد لها الهيئة مؤقتا مقادير "ج ي م" . ومن ثم ، فاستنادا الى البيانات الاحصائية المقدمة من الحكومات ، جرى في التقرير حساب مستويات استخدام الفئات العلاجية من المواد في كل بلد ومقارنتها . وترحب الهيئة بما تبديه الحكومات من ملاحظات على الشكل الجديد .

عمل نظام المراقبة وتسريب العقاقير المخدرة الى الاتجار غير المشروع

٣٨ - تظهر التجربة أنه يمكن الحيلولة دون تسرب مادة ما من الصناعة والتجارة

المشروعتين الى القنوات غير المشروعة اذا وضعت التدابير الرقابية موضع التنفيذ في جميع البلدان المعنية واذا عملت الحكومات في تعاون وثيق مع الهيئة . وقد كان الامر كذلك لمدة طويلة فيما يتعلق بالمواد المدرجة في الجدول الثاني من اتفاقية ١٩٧١ ، والتي تتسم أذون الاستيراد والتصدير الخاصة بها بأنها الزامية والتي يطبق عليها نظام مبسط للتقديرات يعمل بنجاح منذ عام ١٩٨١ ، عملا بتوصية من الهيئة صادق عليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٧/١٩٨١ . ومما يؤكد كفاية ونجاح التدابير الرقابية المكبقة حاليا على هذه المواد أن الهيئة ، بتعاون وثيق مع الحكومات ، تمكنت خلال عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ من منع تسريب أكثر من ٤٥٠ مليون وحدة جرعية من المواد المندرجة ، في معظمها ، في الجدول الثاني . ولذلك ، تشدد الهيئة في توصية الحكومات بتوسيع نطاق التدابير المذكورة لتشمل مواد الجدولين الثالث والرابع .

٣٩ - ويتبين من بعض احصاءات التصدير الخاصة بمواد الجدولين الثالث والرابع أن كميات كبيرة جدا تزيد على الاحتياجات الطبية قد وصلت الى بعض البلدان النامية . اذ استوردت تايلند وغانا سنويا عدة آلاف ملايين وحدة جرعية من بعض البنزوديازيبينات ، مما يدل على احتمال وجود تعاط واسع النطاق ينبغي للحكومتين المعنيتين أن تكافحه دون ابطاء . ومن شأن قيام الحكومات بتقدير الاحتياجات الطبية الفعلية وقيام الهيئة بنشر تلك التقديرات أن يساعد على منع تصدير كميات غير موجهة لتلبية الاحتياجات الطبية وأن يكشف أيضا ماهية العقاقير التي يجري تسريبها الى القنوات غير المشروعة .

٤٠ - ومن شن التوسع في استخدام اذون الاستيراد/التصدير ، حسبما أوصي به في قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٥/١٩٨٥ و ٣٠/١٩٨٧ ، أن يمثل خطوة أولى هامة نحو تشديد الرقابة على مواد الجدولين الثالث والرابع . وبالاضافة الى ذلك ، يصبح بوسع الحكومات تزويد الهيئة ، من وقت لآخر ، بتقدير لاحتياجاتها الطبية السنوية من هذه المواد . ومن شأن هذه المعلومات أن تساعد البلدان المصدرة على تحديد مستويات الانتاج وعلى منع تصدير كميات تتزيد على الاحتياجات الطبية . وهذا يبرز أهمية قيام البلدان المصدرة ذاتها بتنفيذ نظام اذون الاستيراد/التصدير ، لأنه يمثل الآلية الوحيدة التي ثبتت قدرتها على منع الصادرات القاصدة في نهاية المطاف الى القنوات غير المشروعة . وكل التدابير الرقابية الاخرى التي تنص عليها اتفاقية ١٩٧١ بخصوص مواد الجدولين الثالث والرابع ، والتي لا تتصل مباشرة بالتجارة الدولية وانما تؤثر على الحالة داخل بلد واحد فحسب ، يمكن أن تظل أقل صرامة من التدابير الخاصة بمواد الجدول الثاني ، وفقا للظروف الخاصة في البلد المعني . اذ ان مواد الجدولين الثالث والرابع تستخدم في الطب على نطاق واسع ، وقد لا يكون ملائما في كل بلد فرض رقابة صارمة جدا على توزيعها .

٤١ - وقد ثبت أن نظام اذون الاستيراد/التصدير لمراقبة التجارة الدولية في مواد الجدولين الثالث والرابع لازم لضمان التطبيق السليم لاحكام المادة ١٣ من اتفاقية

١٩٧١ . وقد استظهرت بالمادة ١٣ حتى الآن ١٨ حكومة ، اذ أخطرت سائر الحكومات بأنها حظرت استيراد ما مجموعه ٤٢ مادة مختلفة من المؤثرات العقلية . فالمادة ١٣ توجب على البلدان المصدرة ألا تصدر الى البلدان المخطرة تلك المواد غير المرغوب فيها . وقد امتثلت حكومات البلدان المصدرة عموما لهذا الواجب ، اذا كان يتعلق بمادة كانت تلك الحكومات قد فرضت على الصادرات منها ضوابط كافية . ولكن ، بما أن سلطات عدة بلدان مصدرة تواصل السماح للشركات بتصدير كل أو بعض مواد الجدولين الثالث والرابع . تعطل إعمال الآلية المذكورة في هذه المادة بفعالية تامة . ففي عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ جرى تصدير كميات كبيرة من السيكوباربيتال من بلد أوروبي الى غرب افريقيا ، وعلى وجه الخصوص الى نيجيريا ، وهي بلد كان قد حظر استيراد هذه المادة استنادا الى المادة ١٣ . ويجري مناقشة هذا التطور في الفقرة ٦٦ أدناه . وقبل عدة سنوات ، حظرت باكستان استيراد أنواع معينة من البنزوديازيبينات ، لكن يبدو أن البلدان المصدرة لم تمنع تصدير هذه المواد امتثالا لأحكام المادة ١٣ . وتسعى الهيئة للحصول على مزيد من المعلومات بغية اقتراح تدابير لمعالجة هذا الوضع .

٤٢ - وكانت الهيئة ، في تقريريها عن عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ ، قد لفتت انتباه الحكومات الى تسرب كميات كبيرة من البيمولين من أوروبا الى القنوات غير المشروعة في غرب افريقيا وجنوب شرق آسيا . وتشعر الهيئة بالقلق لأن تسرب عدة أطنان من هذه المادة الى القنوات غير الشرعتي استمر على مدى عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ . وتقدر الهيئة ان ما لا يقل عن ثلثي انتاج البيمولين المبلغ عنه قد استقر في نهاية المطاف في الدوائر غير المشروعة . وقد ادرج البيمولين في عام ١٩٨٩ في الجدول الرابع من اتفاقية ١٩٧١ ، وقامت معظم الحكومات حتى هذا الحين بتطبيق التدابير الرقابية . بيد أنه ثبت أن هذه التدابير ، بصورتها المبينة في الاتفاقية ، غير كافية لمنع التسرب ما لم تستكمل بالتدابير الطوعية التي أوصت بها الهيئة . والضوابط الخاصة بالبيمولين محكمة في البلدان المنتجة الأوروبية الرئيسية . بيد أن هناك تسربا يحدث نتيجة عدم وجود ضوابط تصدير كافية في البلدان الأوروبية الأخرى ، التي تستورد هذه المادة لاعادة تصديرها . ولم يكن ليتسن اكتشاف حالات التسرب هذه الا بفضل التقارير المفصلة التي قدمتها سلطات البلدان المنتجة الرئيسية .

٤٣ - ويرجح أن تكون معظم المؤثرات العقلية الموجودة في القنوات غير المشروعة ، باستثناء المنشطات الشبيهة بالامفيتامين ، قد تسربت من الصنع أو الاتجار المشروعين . وهذا التسرب يمكن أن يحدث لأن الضوابط غير كافية أو لأنه جرى انتهاك التشريعات الوطنية النافذة من جانب شركات أو أشخاص . ومن المؤسف أن تقارير المضبوطات المقدمة الى الأمم المتحدة أو الى المنظمة الدولية للشرطة الجنائية/ الانتربول لا تتضمن عادة الا معلومات محدودة جدا عن المادة ومصدرها الأصلي ، ولا يشار فيها عادة الا الى الفئة العلاجية أو الكيميائية التي تنتمي اليها المادة المضبوطة ، كالباربيتورات أو المنومات أو المنشطات . ومن أجل تحديد الأسباب التي أدت الى التسرب واستحداث تدابير مضادة فعالة ، ينبغي ذكر الاسم الدقيق للمادة

المضبوطة واسمها التجاري ومكان انتاجها أو شرائها المفترض . وكذلك أرقام الدفعات الانتاجية ، ان كانت متاحة . وتعتقد الهيئة أن من الممكن والمفيد تنقيح استبيان التقارير السنوية ، الذي اعتمدته اللجنة ، على هذا النحو .

جيم - المواد التي يكثر استخدامها في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية

التعاون مع الحكومات

٤٤ - من أجل جمع البيانات المطلوبة بمقتضى المادة ١٢ من اتفاقية ١٩٨٨ ، أرسلت الهيئة الى الحكومات في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ استبيانا تطلب فيه المعلومات اللازمة عن تلك السنة . وحتى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، كانت المعلومات المطلوبة عن المواد التي يكثر استخدامها في الانتاج غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية قد وردت من ٩٤ حكومة ، أي ما يمثل ٥٠ في المائة من مجموع البلدان والأقاليم . وباعتبار أن اتفاقية ١٩٨٨ ستدخل حيز النفاذ في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ، ترحب الهيئة بالاستجابة الفورية من جانب الحكومات التي قدمت البيانات ، وتأمل أن تقدم الحكومات الأخرى أيضا المعلومات المطلوبة في الوقت المناسب .

٤٥ - وفي هذا الصدد ، تلاحظ الهيئة أن هناك حاجة في عدد من البلدان الى تنسيق وطني ملائم بين الجهات الادارية التي تتولى رصد حركة المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية ١٩٨٨ . وهي تأمل أن الخطوات التي تقوم الحكومات حاليا باتخاذها ستفضي قريبا الى ترتيبات أكثر فاعلية ، خصوصا فيما يتعلق بتقديم التقارير الى الهيئة .

عمل نظام الرقابة وتسريب العقاقير المخدرة الى الاتجار غير المشروع

٤٦ - يقوم عدد من البلدان حاليا باتخاذ خطوات لاقرار تدابير تشريعية وادارية كافية لتنفيذ أحكام اتفاقية ١٩٨٨ تنفيذا فعالا . ويبدو أن هناك حاجة الى القدر الممكن من مساوقة التشريعات بين الحكومات والى اتخاذ تدابير رقابية عملية ، بما في ذلك التدابير التي تركتها الاتفاقية لتقدير الأطراف . ويجري مناقشة هذه المسائل بمزيد من التفصيل في تقرير الهيئة عن تنفيذ المادة ١٢ ، الذي سيقدم الى الدورة الرابعة والثلاثين للجنة . كما أنه بالاضافة الى تدابير الرصد والمراقبة المطبقة على توريد السلائف[(١)] والتجارة فيها ، يلزم ايلاء اهتمام عاجل لاتخاذ تدابير لمنع تسرب المواد والمعدات لانتاج المخدرات والمؤثرات العقلية بصورة غير مشروعة . وسوف تحاول الهيئة مساعدة الحكومات على اتخاذ تدابير الرصد والمراقبة اللازمة في هذا الصدد .

٤٧ - وقد جرى بالفعل ابلاغ الهيئة بعدد من محاولات التسريب . وهي تنطوي عادة على تزويد الوسم واللجوء الى الاكثار من الوسطاء المختلفين والمتباعدين جدا في كثير من الاحيان . وثمة حاجة الى تدعيم الاليات الخاصة بابلاغ السلطات عن الطلبيات المشبوهة من أجل تبين المتلقي النهائي في التجارة الدولية ، وضمان صحة الوسم والتوثيق والتحقق من صحة الطلبيات . والهيئة على اتصال مع سلطات مختلف البلدان بغية مساعدتها على مكافحة الممارسات التجارية غير السليمة . وتحث الهيئة الحكومات أن تعجل بانشاء آليات ملائمة للتراسل الفوري فيما يتعلق بصحة المستندات التجارية وأذون الاستيراد/التصدير . والهيئة ، من ناحيتها ، مستعدة ومثلما فعلت في حالة التجارة الدولية في المخدرات والمؤثرات العقلية ، للتعاون مع الحكومات لتسهيل تنفيذ أحكام الاتفاقية وللمساعدة في أمور مثل التحقق من صحة طلبيات الاستيراد .

دال - طلب وعرض المستحضرات الافيونية لتلبية الاحتياجات الطبية والعلمية

٤٨ - لا يزال الاستهلاك العالمي لمختلف المواد الافيونية يقارب ٢٠٠ طن سنويا من مكافىء المورفين ، يستأثر الكوداايين بجزء كبير منها ، اذ بلغ نصيبه ١٥٠ طنا من مكافىء المورفين في عام ١٩٨٩ ، وهو آخر عام تتوفر عنه الآن أرقام كالمة . وارتفع استهلاك ثنائي هيدروكسيد الكوداايين في عام ١٩٨٩ الى ١٥ طنا من مكافىء المورفين بعد أن شهد انخفاضا في عام ١٩٨٨ . أم استهلاك المورفين ذاته فقد واصل الارتفاع حتذ بلغ ستة أطنان بسبب تزايد استخدام هذا العقار المسكن في علاج ذوي الأمراض المستعصية بطريقة التجريع الفموي ، التي تتطلب مقادير أكبر من المورفين عما يتطلبه استخدامه بطريقة الحقن . وعلى النقيض من ذلك ، هبط استهلاك الفولكودين للسنة الثالثة على التوالي ، فلم يتجاوز ٦ أطنان في عام ١٩٨٩ . كما لوحظ اتجاه هابط في استهلاك الايثيلمورفين ، اذ بلغ ٥ أطنان فقط . ويرجح على المدى المتوسط أن يظل الاستهلاك السنوي المسقط لمختلف المواد الافيونية على مستواه الحالي البالغ ٢٠٠ طنا من مكافىء المورفين .

٤٩ - وقد ذكر في التقارير السنوية السابقة أنه منذ عام ١٩٨٠ ، واثر مشاورات بين الهيئة والبلدان المنتجة الرئيسية أفضت الى تخفيض المساحة المزروعة بالخشخاش ، كان هناك توازن تقريبي بين الانتاج العالمي للخامات الافيونية والاستهلاك الاجمالي للمواد الافيونية . وابتداء من عام ١٩٨٦ كان متوسط الانتاج الاجمالي يقل عن الاستهلاك العالمي بنحو ٤٠ طنا ، مما ساعد على تقليص المخزونات الزائدة من الخامات . واستنادا الى المعلومات المتوفرة لدى الهيئة ، يرجح أن يستمر هذا الاتجاه في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ على الاقل .

٥٠ - وفيما يتعلق بالمخزونات الزائدة من الخامات الافيونية في تركيا ، واثر اتلاف ما يزيد على ربع مخزونات من قش الخشخاش في عام ١٩٨٥ ، انخفضت المخزونات بسرعة منذ

عام ١٩٨٧ مع ازدياد الصادرات . واثر محصول ضئيل في عام ١٩٨٩ ، شهدت مخزونات تركيا من الخامات الافيونية مزيدا من التقلص حتى أوشكت الآن على النضوب .

٥١ - وفي نهاية عام ١٩٨٩ ، كانت الهند لا تزال تحتفظ بمخزونات زائدة من الافيون مقدارها ٢٤٨ طنا من مكافىء المورفين . وهذه المخزونات وحدها تكفي لتلبية الاحتياجات العالمية من المواد الافيونية لأكثر من سنة . وخلال عام ١٩٨٩ ، بلغت صادرات الهند من الافيون ٣٩٧ طنا ، وهو أدنى مستوى لها على مدى السنوات العشرين الماضية . فقد استوردت الولايات المتحدة الامريكية ، وهي أكبر مستورد للافيون الهندي ، ٢٣٠ طنا تمثل ثاني أدنى مستوى منذ عام ١٩٨٥ . أما واردات الاتحاد السوفياتي ، التي استقرت عند ١٥٠ طنا لعدد من السنوات ، فقد انخفضت الى ٥٠ طنا في عام ١٩٨٩ . وبالمثل ، استوردت المملكة المتحدة ٢٣ طنا فقط ، أي نصف وارداتها في السنة السابقة . واستوردت اليابان ٦٠ طنا ، أي ما يقارب الكمية التي استوردتها في السنة السابقة . واستوردت فرنسا ٣٤ طنا ، أي ضعف وارداتها في عام ١٩٨٨ . وتؤكد الهيئة مجددا على أنه ينبغي لجميع البلدان المنتجة أن تحد من المساحة المزروعة بخشخاش الأفيون الى أن تنخفض المخزونات العالمية الزائدة من الخامات الأفيونية .

٥٢ - واستجابة لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٥/١٩٨٩ ، المؤرخ في ٢٢ أيار/مايو ١٩٨٩ ، نشرت الهيئة ، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية ، تقريرا خاصا عن طلب وعرض المواد الافيونية للاغراض الطبية والعلمية (E/INCB/1989/1/Supp.) . وقد طلب القرار الى الهيئة أن تستكمل تقييمها "للاحتياجات المشروعة من المواد الافيونية في مختلف مناطق العالم ، التي لم يتسن تلبيتها حتى الآن بسبب نقص الرعاية الصحية أو صعوبة الأحوال الاقتصادية أو غير ذلك من الظروف" . والتقرير الخاص يحلل انتاج الخامات الأفيونية واستهلاك المواد الأفيونية ، ويدرس مدى كفاية التقدير الحكومي للاحتياجات ، ويتناول العوائق التي تحول دون توفر المواد الأفيونية للأغراض الطبية . كما يتضمن التقرير توصيات الى الحكومات ومنظمة الصحة العالمية والرابطات المهنية والموجهين الصحيين ، ترمي الى تقليل وتذليل تلك العوائق لضمان توفر المواد الأفيونية بالقدر المناسب من أجل علاج وتخفيف الآلام المبرحة .

٥٣ - وفي قراره ٣١/١٩٩٠ ، المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٠ ، طلب المجلس الى الهيئة أن تعطي الأولوية لرصد تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير الخاص . وبناء على ذلك ، تقوم الهيئة ، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية ، باجراء مراجعة منهجية للطرائق التي تستخدمها الحكومات في تقدير الاحتياجات الطبية المحلية من المواد الأفيونية ، بغية اقتراح التحسينات الممكنة . وفي هذا الصدد ، طلب الى منظمة الصحة العالمية أن تبلغ الهيئة عن عملها في مجال اعداد مبادىء توجيهية بشأن الاستعمال الرشيد للمواد الأفيونية . وتعتزم الهيئة اطلاع منظمة الصحة العالمية بانتظام ما يتاح لها من معلومات يمكن أن تبين الحكومات التي هي في حاجة ماسة الى مساعدة خاصة على انشاء نظم وطنية مناسبة لتقدير الاحتياجات الطبية من المواد الأفيونية . والاضطلاع

بهذا الجهد بصورة منهجية وناجحة يتوقف بالضرورة على توفر الموارد الكافية ، وبالاضافة الى ذلك ، بعثت الهيئة خلال عام ١٩٩٠ برسالة خاصة الى الحكومات تسألها تقديم معلومات بشأن الاجراءات التي تتخذها لتنفيذ التوصيات المحددة الواردة في الفقرة ٤٩ من التقرير الخاص . وتتعلق هذه التوصيات بتحسين طرائق تقدير الاحتياجات الطبية ؛ واستحداث نظام لرصد مدى تلبية هذه الاحتياجات حاليا واتخاذ أي اجراءات تصحيحية لازمة ؛ واستبانة معوقات الاستعمال المناسب للمواد الأفيونية وتيسير اتاحة تلك المواد لمعالجة وتخفيف الآلام المبرحة ؛ ووضع سياسات ومبادىء توجيهية وطنية بشأن الاستعمال الملائم للمواد الأفيونية في العلاج الطبي ؛ وضمان تدريب الاخصائيين الصحيين تدريبا وافيا على استعمال المواد الأفيونية وتوعيتهم بشأن الارتهان للعقاقير المخدرة . كما تطلب الهيئة الى الحكومات أن تعمل على حث الموجهين الطبيين والرابطات المهنية الطبية على ترويج الاستعمال الرشيد للمواد الأفيونية في الأغراض الطبية ، مع العمل في نفس الوقت على ضمان عدم اساءة استعمالها .

ثالثا - تحليل الوضع العالمي

٥٤ - تستفيد الهيئة ، في تحليلها لوضع مراقبة العقاقير المخدرة على نطاق العالم ، مع الاشارة بشكل خاص الى التطورات الحاصلة في بلدان معينة ، من المعلومات التي حصلت عليها من الحكومات وأجهزة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات والهيئات الدولية المختصة الأخرى . ويشكل الانضمام الى اتفاقيات سنة ١٩٦١ و ١٩٧١ و ١٩٨٨ والامتثال لها الركن الأساسي في فعالية المراقبة الدولية للعقاقير .

ألف - افريقيا

٥٥ - أثناء عام ١٩٩٠ ، أصبح الرأس الأخضر طرفا في اتفاقية سنة ١٩٦١ وبذلك أصبح مجموع الدول الافريقية الأطراف ٣٥ دولة . وأصبح الرأس الأخضر وغانا أيضا طرفين في اتفاقية سنة ١٩٧١ ، وبذلك صار مجموع الدول الأطراف بتلك الاتفاقية ٢٧ . وحتى هذا لتاريخ ، صدّقت ست دول افريقية على اتفاقية سنة ١٩٨٨ أو انضمت اليها ، وهي : أوغندا وتوغو وتونس والسنغال وغانا ونيجيريا .

٥٦ - وتأسف الهيئة لأن ١٦ بلدا من البلدان الافريقية الـ ٥٢ لم تصبح بعد أطرافا في أي من هذه الاتفاقيات ، والبلدان هي : أنغولا ، بوروندي ، جزر القمر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، جمهورية جيبوتي ، زمبابوي ، سان تومي وبرينسيبي ، سوازيلند ، سيراليون ، سيشيل ، غامبيا ، غينيا ، غينيا - الاستوائية ، غينيا - بيساو ، الكونغو ، موزامبيق .

٥٧ - وتشجع الهيئة الحكومات المعنية على أن تبدأ بصفة عاجلة ، خدمة لمصلحتها الخاصة وكذلك لمصلحة المجتمع الدولي ، في اتخاذ الاجراءات اللازمة لكي تصبح أطرافا في تلك الاتفاقيات الثلاث جميعها . والهيئة على استعداد لمساعدتها الى أقصى حد ممكن في اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ تلك الاتفاقيات .

٥٨ - وفيما يتعلق بالابلاغ بالبيانات الجوهرية التي تحتاج اليها الهيئة لكي تتمكن من القيام بوظائفها الرقابية ، فان نسبة منخفضة من البلدان الافريقية تقدم هذه البيانات بطريقة وافية وفي أوانها . وعلى سبيل المثال ، هناك ٢٢ من بين ٥٢ بلدا افريقيا لم تقدم حتى الآن البيانات اللازمة عن المؤثرات العقلية ، وكانت التقارير التي وردت من عدد من البلدان الأخرى غير مكتملة . وفيما يتعلق بالمخدرات ، لم تقدم ستة بلدان الى الآن بيانات عن عام ١٩٨٩ ، وقدم ٢١ بلدا احصاءات سنوية أو فصلية غير مكتملة . وهذا يعكس حالة المراقبة غير الكافية في كثير من البلدان .

٥٩ - وتواجه جميع بلدان القارة الآن ، بدرجة ما أو أخرى ، الاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة واساءة استعمالها . وبفضل وسائل الرقابة المتبعة بالفعل ، أمكن

تحقيق بعض التقدم ، ولكنه لا يزال ضعيفا في وجه الطريقة المفزعة التي لا تزال الحالة تتطور بها .

٦٠ - ويتوفر القنب بصورة واسعة في افريقيا ، حيث يزرع بطريقة غير مشروعة في بلدان كثيرة . وما زالت الزراعة على أوسع نطاق تحدث في المغرب . وتدل البيانات الخاصة بالمضبوطات على أن كميات كبيرة من القنب الآتية من مصدر مغربي ما زالت تهرّب الى عدة بلدان أوروبية . ويتعين على السلطات المغربية القيام ببرامج الابادة بصورة نشطة .

٦١ - أما الهيروين ، وهو ينشأ أساسا في جنوب غربي آسيا ومقصده أوروبا أو أمريكا الشمالية ، ما زال يهرّب عبر افريقيا . ويقوم بالاتجار غير المشروع من بلدان المصدر شبكات مزودة أساسا بمواطنين افريقيين . وتزيد هذه الشبكات من استعمالها للمطارات في جميع أنحاء القارة الافريقية كجهات توقف للعديد من المهربين ، الذين كثيرا ما يحملون عدة جوازات سفر أو يحملون وثائق سفر مزيفة . وبسبب ازدياد الرقابة في غربي افريقيا وفرض عقوبات أشد ، راح المهربون يغيرون مساراتهم التي يسلكونها الى بلدان لم تكن سابقا متأثرة على نحو خطير بتجارة العبور . والبلدان التي تأثرت حديثا بهذا تشمل بلدان وسط افريقيا ، كما تدل على ذلك البيانات عن المضبوطات التي تمت في تشاد وزائير وغابون والكاميرون والكونغو . أما بلدان شرقي افريقيا التي تأثرت بصورة مماثلة فتشمل اثيوبيا وأوغندا وتنزانيا وكينيا .

٦٢ - وتدل الكميات الكبيرة من مضبوطات الهيروين في مصر على أن المهربين يحاولون استعمال هذا البلد نقطة دخول جديدة للهيروين الذي مصدره جنوب شرقي آسيا . وتجري منذ سنوات عديدة زراعة غير مشروعة لخشخاش الأفيون في مصر ، حيث تضطلع السلطات ببرامج لابادته .

٦٣ - وقد تدهورت الحالة فيما يتعلق بتهريب الكوكايين . وثمة عامل أسهم في ذلك وهو انشاء صلات جوية تجارية مؤخرا بين بعض البلدان الافريقية (أنغولا وكوت ديفوار وموزامبيق ونيجيريا) وأمريكا الجنوبية . وتقوم بترويج تهريب الكوكايين عبر الحدود الشبكات المستعملة التي اعتادت بالفعل تهريب الهيروين . ويتضح انتشار الكوكايين في جميع أنحاء افريقيا من المضبوطات التي تمت في جميع المناطق الفرعية للقارة . ففي غربي افريقيا ، أبلغت عن مضبوطات كل من توغو والسنغال وغانا وكوت ديفوار والنيجر ونيجيريا ؛ وفي وسط افريقيا أبلغت عن ذلك تشاد وغابون ورواندا والكاميرون ؛ وفي شرقي وجنوب افريقيا أبلغت اثيوبيا وأوغندا وبوتسوانا وسوازيلند ، وفي شمالي افريقيا أبلغت مصر والمغرب عن مضبوطات .

٦٤ - ويشعر رؤساء الأجهزة المكلفة بانفاذ القوانين بالانزعاج من انتشار التهريب في جميع أرجاء القارة . ويشدد هؤلاء على الحاجة الملحة الى انشاء نظام يسمح بتبادل

المعلومات بصورة سريعة لكي يتيسر التعرف السريع على المهربين وأساليبهم وطرقهم . وتأمل الهيئة في أن ينظر صندوق الامم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير (المخدرة) بعين الاستصواب في تقديم هذه المساعدة الاقليمية ، التي برهنت على نجاح كبير في منطقة الكاريبي . ومن شأن زيادة تطوير التدريب على انفاذ القوانين استنادا الى المراكز الاقليمية أن تعزز أيضا القدرة على انفاذ القوانين . وقد أنشىء بالفعل مركز من هذا النوع في مصر ، نظم عدة حلقات دراسية في عام ١٩٩٠ وزود عددا من البلدان الافريقية بالمدربين .

٦٥ - وأثناء عام ١٩٩٠ ، ما زالت المؤثرات العقلية بملايين الاقراص تتسرب الى افريقيا . ومن المواد التي ما زالت تضبط بصورة متكررة الميثاكالون ، والسيكوباربيتال ، والمواد الباربيتيوراتية الأخرى ، والأمفيتامينات . ومن الصعب قياس مدى اساءة استعمال هذه المواد وكذلك مواد أخرى مثل مستحضرات البنزوديازبين ، وغيرها من المنشطات . ولا توجد في بعض البلدان لوائح تشترط وصفات طبية لصرف هذه المواد . ويحصل كثير من المستهلكين من متاجر متجولة على مواد لا يعرف عنها الكثير سواء فيما يتعلق بمصدر التوريد أو بالمحتويات الدقيقة للمنتجات المعروضة للبيع . وتشير الدراسات الاستقصائية التي أجريت حتى الآن الى توفر عدد كبير من المواد المزيفة ، التي لا يكون تركيبها معلوما دائما على وجه الدقة . وأثناء عام ١٩٩١ ، ستنفذ مشاريع تهدف الى الحصول على معلومات أوسع وأدق عن مثل تلك المتاجر المنتشرة في الشوارع في السنغال وكوت ديفوار ، وذلك في اطار برنامج الهيئة لتقديم المساعدة الى غربي افريقيا .

٦٦ - وقد استبانت الهيئة ، بالتعاون مع البلدان الصانعة والمصدرة في أوروبا ، وجود تسرب واسع النطاق لمادة البيمولين الى غربي افريقيا . وتقدر كميات البيمولين المتسربة أثناء الفترة ١٩٨٨ - ١٩٩٠ ما يزيد على ١٦ طنا . وأثناء الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٠ ، حولت ثلاثة أطنان من مادة السيكوباربيتال من سويسرا الى نيجيريا ، التي حظرت رسميا واردات هذا العقار . وتلاحظ الهيئة أن سويسرا أخضعت بعد ذلك السيكوباربيتال للمراقبة ، ولذا فليس من المحتمل تكرار مثل هذه الواقعة .

٦٧ - ولا يزال الاتجار غير المشروع بالميثاكالون كبيرا في بلدان شرقي وجنوبي افريقيا . وأثناء عام ١٩٨٩ ضبط ما يقرب من مليون قرص في بوتسوانا وزامبيا . ومن حسن الحظ أن كميات كبيرة من العقار كانت وجهتها افريقيا صودرت في الهند . وعلاوة على ذلك تم في جنوب افريقيا تفكيك أربعة معامل سرية تقوم بصنع الميثاكالون .

٦٨ - وتمثل حالات التسريب هذه خطرا على الصحة العامة في جميع أرجاء افريقيا . ويقع على عاتق البلدان الأوروبية والآسيوية الصانعة والمصدرة المعنية قسط كبير من المسؤولية عن هذا التطور . ولم تحقق الطلبات المتكررة المقدمة من الهيئة لتوخي الحذر بصفة خاصة واتخاذ اجراءات تشريعية الاستجابة الضرورية والناجزة من جميع البلدان الأوروبية المعنية ، بحيث لم يتيسر منع التسريب الواسع النطاق .

٦٩ - وعلى النحو المذكور سابقا ، أدت الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة ، وما يصحبها من افتقار الى نظم الرعاية الصحية ، الى نشوء متاجر متجولة في معظم البلدان الافريقية . ويتوفر في هذه الأسواق عدد كبير من المؤثرات العقلية ، وهي تباع للتداوي الذاتي في المناطق الحضرية والريفية على حد السواء . ولا يمكن حل المشاكل الصحية الكامنة في هذا النوع من التوزيع غير المراقب للعقاقير المخدرة دون اقرار سياسات وطنية تؤدي الى وجود نظم كافية للرعاية الصحية ولتوزيع العقاقير المخدرة ، بما في ذلك وضع لوائح خاصة بالعقاقير تنفذ تنفيذا صارما .

٧٠ - وبهذه الروح بدأت الهيئة في عام ١٩٨٩ ، بدعم من صندوق الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير (الأونفداك) ، برنامجا لتقديم المساعدة الى بلدان غربي افريقيا يهدف الى تحديث وتنسيق القوانين واللوائح الصيدلية . ويتضمن التقدم المحرز اتفاق هذه البلدان من حيث المبدأ على تدابير رقابية محددة تدرج في قوانينها الوطنية . كذلك اتفقت بلدان غربي افريقيا على انشاء آليات لتحديد احتياجاتها المشروعة السنوية من العقاقير المخدرة الخاضعة للمراقبة الدولية . وتم التوصل الى توافق الآراء بشأن هذه المسائل أثناء حلقة دراسية عقدتها الهيئة في أبيجان في تموز/يوليه ١٩٩٠ لتسعة بلدان من غرب افريقيا . وتأمل الهيئة ، بدعم من الأونفداك ، في تكرار مشروع غرب افريقيا في بقاع أخرى من القارة .

٧١ - وفور انجاز هذا الجانب من المشروع الافريقي في البلدان المختلفة المعنية ، ستكون الخطوة التالية تعزيز قوانين العقوبات فيها لكي تسمح بالتنفيذ الفعال لجوانب أخرى من مراقبة العقاقير المخدرة تتناولها الاتفاقيات الدولية . ويلزم التركيز بصفة خاصة على انشاء أو تعزيز ادارات خاصة وطنية لتطبيق أحكام الاتفاقيات . وينبغي أن تكون المهمة الرئيسية لهذه الادارات التنسيق بين أنشطة السلطات المعنية بمراقبة العقاقير المخدرة . وسيسر الهيئة أن تقدم المساعدة الى البلدان الافريقية بغية كفالة أمثل أداء لهذه الادارات الخاصة . ويمكن لهذه الترتيبات أن تيسر بدرجة كبيرة الجهود التي يبذلها كل من البلدان الصانعة والمصدرة والجهود التي تبذلها الهيئة ، بغية منع دخول العقاقير المخدرة غير المرغوب فيها دون رقابة . والحال الآن هو أن الافتقار الى الآليات المركزية للمراقبة كثيرا ما يؤدي الى تعويق باهظ التكلفة في الجهود التي تبذلها الهيئة والحكومات للحصول على ايضاحات لطلبات الاستيراد المشبوهة واتخاذ تدابير لتدارك الأمور . وتود الهيئة أن تذكّر حكومات البلدان الافريقية مرة أخرى بأن المادة ١٣ من اتفاقية سنة ١٩٧١ يمكن أن توفر لها حماية خاصة من المؤثرات العقلية غير المرغوب فيها . فاذا أخطرت هذه البلدان الأمين العام بأنها تحظر استيراد أي من هذه المواد ، فسينتقل معظم عبء المراقبة الى البلدان المصدرة ، التي ينبغي عليها أن تتخذ خطوات لضمان عدم تصدير المواد المحظورة . وحتى هذا التاريخ ، لم تنفذ أحكام المادة ١٣ سوى أربعة بلدان افريقية .

٧٢ - وتشعر الهيئة بارتياح عظيم لأن الأونفدك ينفذ بنشاط برامج في عدد من البلدان الافريقية في ميادين انفاذ القوانين ، والصحة ، والتربية . ويشتمل بعض هذه المشاريع على دعم مادي مرتبط بالخدمات الاستشارية التي تقدمها الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ، وعلى سبيل المثال في ميدان مراقبة الصيدليات . ويشجع نهج الخطة الرئيسية للأونفدك الحكومات أيضا على انشاء آليات متخصصة لتنسيق أعمالها في ميدان العقاقير المخدرة ولتخطيط الاستراتيجيات الوطنية .

باء - شرق وجنوب شرق آسيا

٧٣ - تضاعف الانتاج غير المشروع للأفيون في جنوب شرق آسيا في عام ١٩٨٨/١٩٨٩ من انتاج السنة السابقة الى نحو ٢ ٠٠٠ طن ، ويقدر أنه ظل تقريبا في نفس المستويات المرتفعة في الموسم الزراعي لعام ١٩٨٩/١٩٩٠ .

٧٤ - وتشتمل المشاريع الاقليمية التي تقوم بتنفيذها البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا على التدريب على انفاذ القوانين ، واكتشاف العقاقير المخدرة في سوائل الجسم ، والوقاية والعلاج واعادة التأهيل . وقد شرع الأونفدك في تنفيذ استراتيجية على المستوى دون الاقليمي ترمي الى انشاء اطار تستطيع فيه بلدان جنوب شرق آسيا ، حيث ينتج معظم المواد الأفيونية غير المشروعة ، أن تعمل معا لمراقبة الانتاج والاتجار بشكل غير مشروع ، وبذلك يحدث أقصى قدر ممكن من التأثير الجماعي في تخفيض اساءة استعمال العقاقير المخدرة .

٧٥ - وقد توسع المهربون بشكل كبير في نقل الهيروين عبر الحدود الجنوبية للصين الى ماكاو وهونغ كونغ ، مستغلين التجارة المزدهرة في المنطقة . وفي عام ١٩٨٩ ضبط نحو ٥٦٠ كيلوغراما من الهيروين ، تمثل زيادة قدرها ٢٠٠ في المائة على السنة السابقة . وفي آذار/مارس ١٩٩٠ ، ضبط نحو ٢٢١ كيلوغراما في قضية تورط فيها مهربون من جنسيات مختلفة في المنطقة . وقد بدأت اساءة استعمال الهيروين في مناطق الحدود الجنوبية تنتشر الى بعض بقاع أخرى من الصين ؛ ويرتبط هذا في مقاطعة يونان بانتشار العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية . وقد شنت حملة على نطاق البلد كله في نهاية عام ١٩٨٩ لمكافحة التهريب . وتطالب الحملة أيضا بالعلاج الالزامي للمتعاطين .

٧٦ - ويمر تهريب الهيروين عبر حدود تايلند الى هونغ كونغ ، ويتزايد نقله برا عبر الصين . ويجري تهريب كميات كبيرة من الهيروين والعقاقير المخدرة الأخرى من هونغ كونغ الى أمريكا الشمالية وأستراليا . كما تدل الكميات التي ضبطت في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ والبالغة ٤٢٠ كيلوغراما من الهيروين على أن الاتجار غير المشروع بالهيروين يشتمل على معاملات كبيرة الحجم ، تتجلى فيها وفرة الانتاج . وقد كشفت أيضا شحنات كبيرة من القنب قادمة من الفلبين وتايلند . ويدل نطاق الاتجار غير المشروع على تورط كبار الممولين . والى جانب سن تشريع يقضي بمصادرة الأصول

المتأتية من الاتجار غير المشروع ، تقوم الحكومة حاليا بالتفاوض حول عدد من الاتفاقات الثنائية لتكون اطارا لتعاون دولي أوثق .

٧٧ - وقد تؤدي سهولة الحصول على الهيروين الى القضاء على المكاسب التي سبق أن حققها قطاع تخفيض الطلب على العقاقير المخدرة ، الذي تم تطويره أثناء العقدين الأخيرين . وقد أفاد السجل المركزي لاساءة استعمال العقاقير أن عام ١٩٨٩ كان السنة الرابعة على التوالي التي سجل فيها انخفاض في عدد من يبلّغ عنهم لأول مرة من مسيئي الاستعمال . ويهيىء النطاق الواسع من طرائق العلاج المتوفرة ، الحكومية وغير الحكومية ، شبكة واسعة ، فهو الآن يشمل حوالي ثلث العدد المعروف من مسيئي استعمال العقاقير المخدرة .

٧٨ - وفي اليابان ، مازال مستحضر الميثامفيتامين يساء استعماله ، وتهرب معظم كميات العقار من البلدان المجاورة . ويتضح تطور منذر بالخطر من تزايد مضبوطات الكوكايين من ١٣ كيلوغراما في عام ١٩٨٩ الى ٧٠ كيلوغراما في النصف الأول من عام ١٩٩٠ .

٧٩ - ولا يزال يزرع الأفيون والقنب في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية . وتقوم بزراعة خشخاش الأفيون القبائل الجبلية التي تستهلك الأفيون ، مع ما ينجم عن ذلك من مشاكل اساءة الاستعمال . غير أن الكميات التي تضبط خارج القطر تدل على أن كمية الأفيون المنتج تزيد على الاستهلاك المحلي . ويفرض تشريع جديد ، سن في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، عقوبات على بيع الأفيون ، والاتجار غير المشروع بالهيروين ، وحيازة العقاقير المخدرة ؛ وسيبين تنفيذه تصميم الحكومة على التصدي للأنشطة غير المشروعة في مجال العقاقير . ولا تزال المشاريع الانمائية ، الممولة على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف ، في مناطق زراعة خشخاش الأفيون ، في مراحلها الأولية فحسب . ويعد توفير الخبرة الزراعية أولوية كبيرة ، مع وجود الضرر البيئي الذي تسببه طريقة القطع والاحراق التي يستعملها مزارعو خشخاش الأفيون المحليون . وقد تؤدي سهولة توافر المواد الأفيونية ، الى جانب الافتقار الظاهر الى مراقبة المؤثرات العقلية ، الى مشاكل خطيرة في مجال اساءة استعمال العقاقير المخدرة في البلد .

٨٠ - ويتواصل تدفق المواد الأفيونية الى ماليزيا ، على الرغم من التشريعات العقاقيرية الصارمة والانفاذ النشط . وقد ضبطت في عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ كميات كبيرة من الهيروين ، واكتشفت معامل للهيروين . ويبدو أن هناك ازديادا في التهريب عن طريق البحر على سفن الصيد التي تبحر بين ميانمار وتايلند وشمالي ماليزيا . ويعتبر الهيروين المشكلة الرئيسية في اساءة الاستعمال ، ويقدر عدد المتعاطين بنحو ١٠٠ ٠٠٠ شخص . ويجري اصلاح نظام العلاج واعادة التأهيل للمتعاطين بغية زيادة استيعابه وبغية تلبية احتياجات مراحل الارتهان المتباينة . وقد أبدت الحكومة التزاما ثابتا بمراقبة العقاقير المخدرة ، ودعمت الارادة السياسية بالموارد .

٨١ - ولا يزال معظم انتاج المواد الأفيونية في المنطقة يأتي من ميانمار . وقد انخفضت بشدة عمليات ابادة خشخاش الأفيون ، التي كانت تصدر عنها دعاية كبيرة في الماضي ، والتي بلغت ١٦ ٠٠٠ هكتار في عام ١٩٨٧ ، ثم انخفضت الى ٨٦ هكتارا في عام ١٩٨٩ . وتبعا لذلك ، اذا قدرت غلة الهكتار بنحو ١٠ كيلوغرامات يكون قد تم منع دخول ما يعادل طنا واحدا الا قليلا من الأفيون الى مجال الاتجار غير المشروع في عام ١٩٨٩ ، مقارنة بنحو ١٦٠ طنا في عام ١٩٨٧ . وفي النصف الأول من عام ١٩٩٠ ، أبلغ عن ابادة نحو ٤٨ر٥ هكتارا . وتشعر الهيئة بعظيم القلق من جراء الانتاج الذي يبدو أنه لا يعوقه عائق ، والذي قد يعزى الى التطورات الداخلية .

٨٢ - ولا تزال السلائف[١] التي تهرّب من غربي البلد الى شرقه تزود معامل تنقية الهيروين ، وتتجلى غزارة انتاج الهيروين من الكميات المضبوطة في الخارج . وعلى الرغم من أن الاتجار غير المشروع الواسع النطاق لا يزال يجري عبر تايلند ، يتزايد استعمال الطريق الذي يمر عبر الصين وهونغ كونغ ثم يمضي الى بلدان أخرى . وفي عام ١٩٨٨ ، عدل قانون المخدرات والعقاقير الخطرة لكي ينص ، في جملة أمور ، على عقوبات أشد عن الجرائم المتعلقة بتهريب العقاقير المخدرة . وفي عام ١٩٨٩ ، أعيد تنظيم اللجنة المركزية لمكافحة اساءة استعمال العقاقير المخدرة ، التي أنشئت في عام ١٩٧٥ لتقود حملة لمكافحة مشكلة العقاقير . وفضلا عن برامج الأونفداك المتعددة القطاعات التي بدأت منذ أكثر من عقد من الزمان لدعم جهود مراقبة العقاقير المخدرة ، تشير الحكومة الى أنها شرعت في تنفيذ برنامج للتنمية الريفية المتكاملة يرمي الى تعجيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق النائية على الحدود ؛ ويتضمن البرنامج حملات تثقيفية تهدف الى تثبيط زراعة خشخاش الأفيون . وتفيد السلطات أيضا بأنه تم تشكيل أفرقة عاملة لمكافحة تهريب المخدرات في مناطق الحدود ، وذلك بالتعاون مع البلدان المجاورة . وفي هذا السياق ، بدأت ترتيبات مع تايلند .

٨٣ - وعلى الرغم من هذه التدابير التشريعية والادارية التي اتخذتها الحكومة ، أخذت البلدان المجاورة وما وراءها حتى القارات الأخرى ، تشعر بالزيادة في توفر المواد الأفيونية في السنتين الأخيرتين . وبوسع الحكومة أن توقع العقوبات الصارمة كاملة على الشخصيات الرئيسية التي تقوم بمكافحة انتاج وتهريب العقاقير المخدرة والاتجار غير المشروع بها ، وأن تريهم أنهم لا يستطيعون أن يعملوا دون أن تمتد اليهم يد العدالة . ومن المحتم أن تكون للامدادات الهائلة من المواد الأفيونية آثار سلبية أيضا على تخفيض الطلب وفي انتشار العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية ، ليس فقط في ميانمار نفسها التي يبلغ عدد متعاطي العقاقير المخدرة المسجلين فيها نحو ٥٠ ٠٠٠ شخص ، بل أيضا في البلدان المجاورة .

٨٤ - ويقدر أن انتاج الأفيون في تايلند في عام ١٩٩٠ قريب من انتاجه في عام ١٩٨٩ ، أي نحو ٣٠ طنا . غير أن معامل الهيروين لا تزال ناشطة داخل القطر ، وقد دمر اثنا

عشر معملا من هذه المعامل في عام ١٩٨٩ . وقد أدى نظام النقل المتقن في تايلند الى أن صارت ممرا رئيسيا لتهريب المواد الافيونية والقنب الى خارج المنطقة . ومعظم المجرمين الذين يلقى القبض عليهم من المستويات الدنيا لمنظمات التهريب ، وكثيرا ما يكون بينهم مواطنون افريقيون . وينبغي "لمشروع قانون التدابير القمعية ضد مجرمي العقاقير" ، الذي اقترح ولكن لم يسنّ بعد ، والذي يتضمن عقوبات على التآمر وأحكاما تقضي بمصادرة الأصول المتأتية من تهريب العقاقير المخدرة ، أن يستهدف الأشخاص الذين يحققون أعظم الأرباح من هذا الاتجار المربح . ومن شأن هذا القانون ، اذا سنّ ونفّذ تنفيذا دقيقا بارادة سياسية حازمة ، أن يشكل واحدا من التدابير عظيمة الأهمية في مجال مراقبة العقاقير . وتتطلع الهيئة الى اخطارها ببدء نفاذ هذا التشريع الذي تمس اليه الحاجة والذي ظل قيد الانتظار لفترة من الزمن . وقد أعاقت المشاغل الأمنية في مناطق الحدود في الماضي عملية المكافحة الفعالة للتهريب ، ولكن التطورات السياسية الأخيرة في تلك المناطق لا بد وأن تيسر اجراء تغييرات ايجابية في السياسة العامة .

٨٥ - وتعاني بانكوك من مشكلة كبرى وهي تعاطي الهيروين ، يزيد من خطورتها ارتباطها بالانتشار السريع لعدوى فيروس نقص المناعة البشرية . وقد وضعت أثناء السنوات العشر الأخيرة برامج للعلاج واعادة التأهيل تتراوح بين البرامج الدينية التقليدية والنماذج العلاجية الحديثة في المجتمعات المحلية ، وبذلك تضاعف عدد الأشخاص الذين ألحقوا بهذه المراكز الى ما يزيد كثيرا عن ٦٠ ٠٠٠ . ومما يدعو الى الارتياح أن عدد المتعاطين المسجلين لأول مرة كان آخذا في التناقص ، ومتوسط العمر في جماعات المتعاطين آخذ في التزايد . وينص "مشروع القانون المقترح بشأن اعادة تأهيل مدمني العقاقير المخدرة" على العلاج واعادة التأهيل بصورة الزامية . وقد بدأت في عام ١٩٨٧ مشاريع للمجتمعات المحلية في مناطق معينة في العاصمة بانكوك بهدف جعل تلك المناطق "خالية من المخدرات" . وعلى الرغم من صعوبات التنسيق بين طائفة واسعة من الهيئات المعنية ، يبدو أن الأنشطة المتعلقة بالمخدرات والتي تجري في الشوارع انخفضت انخفاضا كبيرا . ويتطلب استهلاك المؤثرات العقلية الذي يجري معظمه دون ضابط عناية عاجلة من السلطات .

جيم - أوقيانيا

٨٦ - في أستراليا ، مددت "الحملة الوطنية لمكافحة اساءة استعمال العقاقير المخدرة" ، التي بدأت في عام ١٩٨٥ ، بمقدار ثلاث سنوات ، لتصل الى عام ١٩٩١ ، بناء على توصية من فرقة عاملة معنية بالتقييم . وقد أثنت الفرقة العاملة على النهج الوطني القابل للتكييف للاحتياجات المحلية ؛ وكان من الانجازات التي لوحظت التعاون الوثيق بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات والأقاليم ، وترابط برامج تخفيض الطلب مع مراقبة العرض . وتتوفر طائفة واسعة من خدمات الوقاية والعلاج ، القائمة على نهج المجتمعات المحلية . وقد تحسن جمع البيانات تقييمها تحسنا كبيرا ، وأنشىء

مركزان وطنيان للبحوث . ومن العقاقير المخدرة التي يساء استعمالها الهيروين والكوكايين والمواد الأمفيتامينية والمواد المهلوسة . ويقدر أن ما بين ٠٠٠ ٩٠ و ٠٠٠ ١٣٠ من مسيئي الاستعمال يتعاطون العقاقير المخدرة عن طريق الحقن ، الأمر الذي يزيد من صعوبة مكافحة انتشار عدوى فيروس نقص المناعة البشرية .

٨٧ - وتتجلى وفرة محصول الأفيون في جنوب شرقي آسيا في عام ١٩٩٠ في الكميات المضبوطة في المطارات والتي يبلغ كل منها عدة كيلوغرامات . ولا يبشر تدفق الهيروين هذا الى الداخل بخير في مجال الجهود المبذولة لتخفيض الطلب . ويتواصل اكتشاف مزارع القنب وكذلك اكتشاف محاولات تهريب الكوكايين . وما زالت اساءة استعمال الأمفيتامين والايفيدرين قائمة . وتوجد منذ عام ١٩٨٧ تشريعات سارية تسمح بمصادرة الأصول المادية للمهربين ، والمؤسسات المالية ملزمة بالابلاغ عن المعاملات النقدية الكبيرة . وقد توصلت أستراليا عن طريق التفاوض الى عقد ٢٥ اتفاقا لتبادل المساعدة مع بلدان أخرى بغية تيسر ملاحقة المهربين وتبادل أدلة الاثبات .

٨٨ - ويجري استعمال نيوزيلندا نقطة للشحن العابر في تهريب العقاقير المخدرة ؛ وفي شباط/فبراير ١٩٩٠ ، ضبطت سلطات الولايات المتحدة ٣٥٧ ٣ كيلوغراما من القنب المهرب من تايلند عن طريق نيوزيلندا . وقد أنشىء فريق وزاري لمكافحة أنشطة الاتجار غير المشروع بالعقاقير ولتنسيق التدابير التي تتخذها مختلف الدوائر الحكومية المعنية . واستضافت نيوزيلندا حلقات دراسية لبلدان في منطقة جنوب المحيط الهادىء بشأن تدابير انفاذ قوانين العقاقير المخدرة ، واتخذت مبادرة ترمي الى انشاء قاعدة بيانات اقليمية لمنطقة المحيط الهادىء بغية تحسين التعاون فيما بين الهيئات المكلفة بانفاذ القوانين . من معلومات يمكن أن تبين الحكومات التي هي في حاجة ماسة الى مساعدة خاصة على انشاء نظم وطنية مناسبة لتقدير الاحتياجات الطبية من المواد الأفيونية . والاضطلاع بهذا الجهد بصورة منهجية وناجحة يتوقف بالضرورة على توفر الموارد الكافية ، وبالاضافة الى ذلك ، بعثت الهيئة خلال عام ١٩٩٠ برسالة خاصة الى الحكومات تسألها تقديم معلومات بشأن الاجراءات التي تتخذها لتنفيذ التوصيات المحددة الواردة في الفقرة ٤٩ من التقرير الخاص . وتتعلق بهذه التوصيات بتحسين طرائق تقدير الاحتياجات الطبية ؛ واستحداث نظام لرصد مدى تلبية هذه الاحتياجات حاليا واتخاذ أي اجراءات تصحيحية لازمة ؛ واستبانة معوقات الاستعمال المناسب للمواد الأفيونية وتيسير اتاحة تلك المواد لمعالجة وتخفيف الآلام المبرحة ؛ ووضع سياسات ومبادىء توجيهية وطنية بشأن الاستعمال الملائم للمواد الأفيونية في العلاج الطبي ؛ وضمان تدريب الاخصائيين الصحيين تدريبا وافيا على استعمال المواد الأفيونية وتوعيتهم بشأن الارتهان للعقاقير المخدرة . كما تطلب الهيئة الى الحكومات أن تعمل على حث الموجهين الطبيين والرابطات المهنية الطبية على ترويج الاستعمال الرشيد للمواد الأفيونية في الأغراض الطبية ، مع العمل في نفس الوقت على ضمان عدم اساءة استعمالها .

دال - جنوب آسيا

٨٩ - تعمل جماعة من خبراء القانون ، برعاية رابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي ، على التوفيق بين قوانين العقاقير المخدرة من أجل وضع اتفاقية توفر اطارا للجهود المتساندة في مكافحة العقاقير المخدرة في البلدان الاعضاء .

٩٠ - وقد تبين أن اساءة استعمال العقاقير المخدرة في بنغلاديش آخذة في التصاعد مع ازدياد الاتجار العابر في الهيروين والقنب . ويقدر أن هناك زهاء ٥٠ ٠٠٠ شخص من متعاطي العقاقير المخدرة في داكا ، وأكثرهم من الشباب . ويجري تزويد الحكومة بالمساعدة القانونية من الامم المتحدة لضمان جعل تشريعات العقاقير المخدرة تلبي جميع الاشتراطات التي تقتضيها الاتفاقيات الدولية بشأن مكافحة العقاقير المخدرة . ومن ثم فان التشريع الذي سن في عام ١٩٩٠ ينص على جزاءات بالغة الصرامة ويتضمن أحكاما بشأن فحص الحسابات المصرفية والملفات الضريبية الخاصة بالمشتبه بهم . ويقضي التشريع الجديد بزيادة المقدرة على انفاذ القوانين في هذا الميدان . وتيسيرا لصوغ السياسات العامة وتنفيذها ، أنشئت هيئة وطنية لمراقبة المخدرات ، ترأسها حرم الرئيس وتضم وزراء الوزارات الوثيقة الصلة بهذا الموضوع . كما ان ادارة مراقبة المخدرات ، التي أنشئت كجهاز تابع لأمانة سر رئيس الدولة ، هي الجهة المحورية بخصوص جميع المسائل المتصلة بالعقاقير المخدرة ، ولها شبكة من الفروع في جميع أنحاء البلد . وتستخدم وسائط الاعلام الجماهيري لرفع مستوى الوعي لدى الجمهور . وتسهم منظمات النساء والشباب ومنظمات أخرى غير حكومية في توفير مساندة قوية في هذا الشأن .

٩١ - ويبدو أن كميات الهيروين وراتنج القنب التي تنقل من الشرقين الادنى والاوسط الى أوروبا عبر الهند قد تضاءلت في هذه الفترة . ولكن مدن بومباي ونيودلهي وكلكتا ومدراس ، وهي مخارج التهريب من هذا البلد ، قد شهدت ارتفاعا في معدل تعاطي الهيروين بين الشباب . أما القنب فيهرب أيضا من نيبال . ويتضح من بيانات المضبوطات أن تهريب الميثاكوالون بكميات كبيرة الى بلدان افريقيا الجنوبية ما زال مستمرا وأن صنعه يجري سرا داخل الهند . ولكي يكون للأحكام التي أدرجت حديثا في تشريع العقاقير المخدرة تأثيرها الكامل ، تدعو الحاجة الى الاسراع في التنفيذ بدءا من وقت الاعتقال والى حين صدور الحكم من المحكمة . وعلاوة على ذلك ، يعد التنسيق بين أنشطة جميع الوزارات والاجهزة الوثيقة الصلة بالموضوع أمرا ضروريا لتحقيق نتائج فعالة .

٩٢ - وتشير مضبوطات الافيون في الولايات المرخص لها بانتاج الافيون لاغراض مشروعة ، الى أن هناك قدرا من التحول من الزراعة المشروعة الى الاتجار غير المشروع . فقد استؤصلت زراعة الخشخاش غير المشروعة في الاجزاء الشمالية الشرقية والشمالية الغربية من البلد ؛ واتخذ اجراء مماثل لمكافحة ازدياد زراعة القنب ، في الولايات

الشمالية الشرقية والجنوبية بصفة رئيسية . كما زيدت جهود انفاذ القوانين في الشمال الشرقي عندما اكتشف تهريب الهيروين والقنب الى بنغلاديش وكذلك تهريب كميات صغيرة من الهيروين من ميانمار . وفرضت قيود على نقل وتخزين مادة انهيدريد الخليك ضمن مسافة تبلغ ١٠٠ كيلومتر من حدود ميانمار . وبالنظر الى توافر الأفيون والسلائف[١] في الهند ، وفي سياق وجود طلب عالمي غير مشروع على الهيروين ، ينبغي أن تتنبه السلطات بوجه خاص الى ضرورة منع تحويل الأفيون المشروع الى انتاج الهيروين على نحو غير مشروع .

٩٣ - وهناك برنامج متعدد القطاعات مدته خمس سنوات وينفذ بتمويل من الأونفدك وتبلغ تكلفته ٢٠ مليون دولار ؛ وهو يركز على تحديث المعدات التقنية وتدريب الموظفين في مختلف قطاعات المكافحة . وقد شارفت على الانجاز دراستان مهمتان عن اساءة استعمال العقاقير المخدرة ، تغطي احداهما ٣٣ مدينة . وتشير البيانات المحدودة المتوفرة الآن من مرافق العلاج واعادة التأهيل ، الى أن انتشار تعاطي الهيروين ربما كان قد بلغ ذروته منذ عدد من السنوات ؛ بيد أن ذلك لا يأخذ في الحسبان المتعاطين الذين لا تتاح لهم سبل الوصول الى تلك المرافق . وقد وزعت على أجهزة انفاذ القوانين أطقم من عدد الاختبار الميداني ؛ وتم تحديث عهد مختبرات الطب الشرعي ؛ ونظمت حلقات دراسية لعلميين وكيميائيين يعملون في مجال الطب الشرعي .

٩٤ - وفي نيبال ، يستمر انتاج القنب وراتنج القنب وتهريبهما الى الهند . ويقدر عدد متعاطي العقاقير المخدرة في البلد بنحو ٠٠٠ ٢٠ شخص . وتشمل العقاقير المخدرة المتاحة للتعاطي ، الهيروين والكوكايين أيضا . وفي عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ ، نصت التعديلات التي أدخلت على تشريع العقاقير المخدرة لعام ١٩٧٦ ، على تشديد العقوبات وعلى مصادرة الممتلكات المكتسبة بشكل غير قانوني من الاتجار بالعقاقير المخدرة . ولكن لم يبلغ حتى الآن عن مدى فعالية هذه الأحكام الجديدة . وتوفر المنظمات غير الحكومية كثيرا من المساندة الى البرامج الحكومية للتربية والعلاج واعادة التأهيل .

٩٥ - ويستمر اتخاذ سري لانكا بلد عبور للهيروين المهرب من الهند الى الغرب . ويقدر فيها عدد متعاطي العقاقير المخدرة ، ومنها الهيروين والقنب على الأخص ، بين ٠٠٠ ٣٠ و ٠٠٠ ٤٠ شخص . وتتولى الهيئة الوطنية لمكافحة العقاقير المخدرة الخطرة صوغ السياسة العامة والتنسيق بين الأجهزة المعنية بمكافحة العقاقير المخدرة . وفي هذا البلد كذلك ، تقوم المنظمات غير الحكومية بدور ذي شأن في التربية الوقائية والعلاج واعادة التأهيل .

هاء - الشرقان الأدنى والأوسط

٩٦ - مع تغير النشاط السياسي في هذه المنطقة ، أخذت تتطور السياسات العامة الوطنية فيها أيضا . وقد تنطوي المنظورات الجديدة على آثار بعيدة المدى بالنسبة

لانتاج وتهريب المواد الافيونية وراتنج القنب التي لا تزال تضبط بكميات كبيرة . وعلى العكس من ذلك ، تهرّب الى المنطقة المؤثرات العقلية التي تشمل الفنيتيلين والامفيتامين والباربيتورات . ولذا فان التعاون دون الاقليمي فيما بين البلدان التي يجري فيها انتاج الجانب الأكبر من العقاقير المخدرة غير المشروعة والاتجار بها ، هو أمر لا بد منه لتحقيق تقدم ذي شأن في هذا الصدد .

٩٧ - وتذكر حكومة أفغانستان في تقريرها أن انتاج الأفيون في عام ١٩٨٩ بلغ ٥٨٠ طنا ، وامتدت زراعة القنب على مساحة تربو على ١ ٤٠٠ هكتار ، مقابل ١٢٠ طنا و ٥٠٠ هكتار على التوالي في عام ١٩٧٦ . ويثبت التقرير أيضا أن الخشخاش يزرع في الأقاليم المتاخمة لباكستان على امتداد الحدود الشمالية الغربية والغربية ، وأن هناك أيضا مختبرات للهيروين غير المشروع تعمل في مناطق تلك الحدود . ولم يتم بعد التوصل الى تسوية سياسية شاملة فيما بين مختلف الجماعات القبلية المتنازعة . وهذا الوضع ، بالاضافة الى سهولة توافر الأسلحة المتطورة ، لا بد أن يفضي الى عواقب تخل بالاستقرار لا في هذا البلد فحسب بل في المنطقة كلها أيضا ، مما يسهل زيادة انتاج العقاقير المخدرة والاتجار بها . ومع توقع عودة زهاء خمسة ملايين لاجىء ، يجري اعداد برنامج ضخم تتولى الأمم المتحدة تنسيقه ويستهدف تقديم المساعدة الانسانية والاقتصادية ، وذلك للمعاونة في عمليات الاغاثة وفي اعادة بناء هذا البلد الذي دمرته الحرب . ويشارك الأونفداك في هذا البرنامج ، وقد تم التوصل الى اتفاق على تضمينه تدابير كفيلة بمنع تلك المساعدة من أن تؤدي ، على نحو مباشر أو غير مباشر ، الى تيسير انتاج المخدرات ؛ ذلك أن زارعي الخشخاش سيزودون بوسائل بديلة لكسب عيشهم .

٩٨ - وتقوم الحكومة ، على أرفع المستويات ، بتنسيق الحملة الجارية لمكافحة عرض وطلب العقاقير المخدرة غير المشروعين . كما صرحت برغبتها في التعاون مع جميع البلدان داخل المنطقة وخارجها ، وأبدت استعدادها لوضع كل المعلومات المتوفرة لديها تحت تصرف تلك الحكومات .

٩٩ - وزارت بعثة من الهيئة جمهورية ايران الاسلامية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ . وقد رحب كل من الهيئة والحكومة ببادرة هذه البعثة ، وهي الأولى الى ايران منذ سنوات عديدة ، باعتبارها خطوة نحو استكشاف مجالات التنسيق الممكنة في هذه المنطقة برعاية الأمم المتحدة .

١٠٠ - والحكومة هناك جادة في فرض حظرها الصارم على زراعة خشخاش الأفيون ، التي تعتبر جريمة خطيرة . ولذا فان كل أشكال الاتجار بالعقاقير المخدرة محرمة الآن . والمتجر الذي يضبط في حوزته أكثر من ٣٠ غراما من الهيروين ، أو ٥ كيلوغرامات من الأفيون ، يواجه عقوبة الاعدام ومصادرة كل ممتلكاته . وقد أدت هذه السياسة العامة من جانب الحكومة الى زيادة سعر الهيروين بمقدار خمسة أضعاف . ومع ذلك فان الأفيون

والهيروين ، المنتجين أصلا في باكستان وأفغانستان بالدرجة الأولى ، لا يزالان يهربان الى داخل ايران وعبرها .

١٠١ - وتواصل سلطات انفاذ القوانين بذل جهودها الرامية الى الحد من الاتجار غير المشروع بهذه المواد عبر حدود ايران الشرقية . وفي عام ١٩٩٠ ، بلغت المضبوطات قرابة ٣٠ طنا من الأفيون ، وأكثر من طن واحد من الهيروين ، و ٦ أطنان من القنب ، وعدة أطنان من مختلف العقاقير المخدرة الأفيونية . وتشن الآن حملة شاملة ، يتولى تنسيقها رئيس جمهورية ايران الاسلامية ، تستهدف مكافحة التهريب في مناطق الحدود وكذلك الاتجار الداخلي . وتخصص هذه الحملة أيضا أولوية عليا للبرامج المعنية بخفض الطلب على هذه المواد ؛ اذ أن عدد من يسيئون استعمالها يقدر بنحو ٠٠٠ ٦٠٠ شخص . كما شنت الحكومة حملات توعية للجمهور ، بالاضافة الى تنفيذ برامج للعلاج واعادة التأهيل ، تكميلا لأنشطة خفض المعروض من المخدرات .

١٠٢ - وتؤيد الحكومة تعزيز العمل المشترك الاقليمي ، وقد وقعت اتفاقات مع تركيا وباكستان لتطوير التعاون الثنائي . وتكرر السلطات تأييدها لخطة تهدف الى كشف المساحات المزروعة بالخشخاش في المنطقة لكي يتسنى اتخاذ تدابير مضادة مناسبة . وقد أعلم كبار المسؤولين بعثة الهيئة أن ايران ترحب بمزيد من التعاون مع الدول المجاورة ، وبالمساعدة من الأمم المتحدة بغية تعزيز جهودها في انفاذ قوانين العقاقير المخدرة .

١٠٣ - وفي لبنان ، تستمر الزراعة غير المشروعة لخشخاش الأفيون والقنب ، وكذلك انتاج الهيروين . وتذكر التقارير أن القنب يزرع سنويا في مساحة تقدر بنحو ٠٠٠ ١٦ هكتار . وتهرّب العقاقير المخدرة من لبنان الى بلدان المنطقة ، وخاصة مصر ، والى أوروبا وأمريكا الشمالية . ويتم كثير من هذا التهريب بشحن كميات كبيرة عن طريق البحر . ولذا فان انتشار تعاطي العقاقير المخدرة في لبنان وسائر بلدان المنطقة سيكون من الصعب احتواؤه ، اذا ما استمر توافرها بسهولة وبمثل تلك الكميات الكبيرة . وعلاوة على ذلك ، يهرب الكوكايين الى داخل المنطقة بواسطة منظمات اجرامية لبنانية تعمل انطلاقا من البرازيل . ونظرا للأوضاع السائدة هناك ، فان أجهزة انفاذ القوانين محدودة القدرة على التصرف .

١٠٤ - كما زارت بعثة من الهيئة باكستان في آذار/مارس ١٩٩٠ . وتود الهيئة أن تعرب عن تقديرها الفائق لروح التعاون الممتازة التي أبدتها الحكومة طوال فترة البعثة مما يسّر كثيرا مهمتها .

١٠٥ - وتتفاوت البيانات عن زراعة الخشخاش غير المشروعة في شمال غربي باكستان ، وان كانت أحوال الطقس المؤاتية التي سادت خلال عام ١٩٩٠ الحالي ربما أدت الى انتاج محصول من الأفيون أكبر الى حد ما من محصول عام ١٩٨٩ . وتجري زراعة الخشخاش غير

المشروعة في المناطق القبلية في الأكثر . وينفذ الحظر على زراعة الخشخاش في المناطق التي بلغت فيها برامج التنمية الريفية مستوى معينا . وتشن حملات مكافحة زراعة الخشخاش بمساعدة زعماء القبائل الذين يناشدون المزارعين الاحجام الطوعي عنها أو العمل طوعا على استئصالها . في حين أن اتلاف المحاصيل غير المشروعة بطريقة الرش الجوي لا يلجأ اليه ، حسبما ورد في التقارير ، الا كملاذ أخير . وقد استهلت منذ أكثر من عشر سنوات مشاريع مختلفة لاستبدال المحاصيل والتنمية الريفية ، تولى أمرها الأونفداك وعدد من المنظمات المتعددة الأطراف ، وكذلك على أساس ثنائي ، بهدف تشجيع انتاج الأغذية في هذه المناطق . ومع ذلك ، فان مقدار المواد الأفيونية التي لا يزال يجري انتاجها في البلد والاتجار بها خارجها ، يشير الى الحاجة الى اتباع نهج متكامل طويل الأجل ، مع التزام واضح من جانب الحكومة بتوسيع نطاق أنشطة المشاريع جنبا الى جنب مع فرض الحظر على الخشخاش .

١٠٦ - وتعمل مختبرات الهيروين في أكثرها في المناطق القبلية المنتشرة على طول الحدود مع أفغانستان . وتهرّب السلائف اللازمة ،[١] مثل انهيدريد الخليك ، الى هذه المناطق قادمة من الهند والصين . ومن العوامل التي تضاعف من صعوبات كشف انتاج هذه العقاقير والاتجار بها غير المشروعين ، القدرة الفائقة على سرعة نقل هذه المختبرات المؤقتة ، ومنعة الأراضي ، والنزاعات المسلحة ، وتحركات السكان . وفي عام ١٩٨٩ ، بلغت المضبوطات نحو ٨ر٥ أطنان من الهيروين ، وستة أطنان من الأفيون و١٠ر٥ أطنان من راتنج القنب ؛ بالاضافة الى تدمير أربعة مختبرات للهيروين . وفي عام ١٩٩٠ ، تمت عدة عمليات ضبط لكميات من الهيروين بلغت كل منها حوالي ١٠٠ كيلوغرام . وأنشئت في عام ١٩٩٠ وحدة جديدة لانفاذ القوانين ، تعرف باسم "قوات النخبة" ، عهد اليها بالتركيز على كشف هوية كبار المتجرين ، وعلى الجوانب المالية من الاتجار غير المشروع ، وكذلك على الأنشطة الخاصة لانفاذ القوانين في المناطق القبلية حيث تظهر زراعة الخشخاش وصنع الهيروين . ومن المتوقع أن تتمكن "قوات النخبة" هذه ، ان توفر لها ظهير من الارادة السياسية على أعلى المستويات ، من الوقوف بشدة في وجه الاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة . ويعد خفض عرض المواد الأفيونية غير المشروعة داخل البلد شرطا لابد منه لخفض الطلب المحلي عليها .

١٠٧ - وتذكر التقارير أن ما يربو على مليون شخص ، من أصل عدد تقديري لمتعاطي العقاقير المخدرة يبلغ ٢ر٥ مليون شخص يتعاطون الهيروين ، وهم في الأكثر من فئات الأعمار الشابة نسبيا . أما تعاطي المؤثرات العقلية ، وخصوصا مواد البنزوديازيبين ، فيستدعي سن تشريعات أشد صرامة وتوفر موظفين مؤهلين لمراقبة بيع المؤثرات العقلية بالتجزئة . وقد شنت حملات توعية للجمهور ، بمشاركة ناشطة من جانب منظمات غير حكومية تعنى أيضا بالعلاج واعادة التأهيل . ومن الأمور الأساسية للتصدي الناجع لمشكلة الطلب على هذه المواد اجراء تقييم متخصص لمعدل وقوع تعاطي العقاقير المخدرة وأنماطه في البلد . ويتطلب الأمر علاوة على ذلك ، اتباع نهج منسق فيما بين الادارات الاتحادية والمحلية ، لا في مضمار العلاج واعادة التأهيل

فحسب ، بل أيضا لاقرار ترتيبات أشد فعالية لانفاذ القوانين . وأخيرا فمن الشروط التي لا بد منها أن تكون سلطات مكافحة العقاقير المخدرة محددة المعالم ومتسقة في تصرفاتها ، أيا كانت التغيرات السياسية المحلية ، اذا ما أريد لها أن تكون ذات تأثير يؤبه له في مكافحة الفساد الذي يبثه في شعب باكستان انتاج العقاقير المخدرة والاتجار بها وتعاطيها على نحو غير مشروع .

١٠٨ - وفي تركيا ، تبين أن مراقبة انتاج قش الخشخاش بطريق مشروع لغرض استخدامه في استخراج القلويدات ، لا تزال تؤدي وظيفتها بفعالية منذ استحداثها في منتصف السبعينات ، اذ لا ينتج الأفيون في هذا البلد . بيد أن تركيا تقع على "طريق البلقان" البري الذي يهرب عبره الهيروين من الشرقين الأدنى والأوسط الى أوروبا . ومع ازدياد الأنشطة التجارية ، يكثر عدد شاحنات النقل الدولي الطرقي (التي لا تخضع للتفتيش الجمركي المعتاد) التي تنقل البضائع الى أوروبا . وقد اتضح أن أكثر من ثلث العقاقير المخدرة المضبوطة كانت منقولة على مثل تلك المركبات ، وألغيت على أثر ذلك رخص النقل الدولي لدى ١٩٣ شركة في عام ١٩٨٩ . وفي تلك السنة وصلت المضبوطات من العقاقير المخدرة الى ما يربو على طن واحد من الهيروين وقرابة سبعة أطنان من راتنج القنب ؛ وكشف النقاب عن سبعة مختبرات مؤقتة على طول الحدود الشرقية . وقد وقعت تركيا الآن على بروتوكولات واتفاقات للتعاون مع ١٣ بلدا .

واو - أوروبا

١٠٩ - جميع البلدان الأوروبية ، باستثناء ألبانيا ، أطراف في اتفاقية سنة ١٩٦١ . بيد أن تسعة من بلدان أوروبا لم تصبح بعد أطرافا في اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١ ، وهي : ألبانيا وايرلندا وبلجيكا ورومانيا وسويسرا ولكسمبرغ ولختنشتاين والنمسا وهولندا . وعلى الرغم من أن عدة بلدان من غير الأطراف واصلت التعاون الوثيق مع الهيئة ، لم يكن بالمستطاع منع تحويل كميات كبيرة من المؤثرات العقلية من أوروبا الغربية نظرا لأن عددا من البلدان لم يفرض بعد ضوابط مراقبة فعالة على التجارة الدولية . وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، لم تكن قد صدقت على اتفاقية عام ١٩٨٨ سوى قبرص وأسبانيا .(٣) ولا تستطيع الهيئة أن تفي بحق التأكيد على أن الانضمام الى هذه الاتفاقيات وتنفيذها على نحو كامل أمران أساسيان اذا ما أريد لنظام المراقبة الدولية أن يؤدي وظيفته بفعالية .

١١٠ - وقد أسفرت التغيرات السياسية والاقتصادية الجارية في عدة بلدان من أوروبا الوسطى والشرقية عن زيادة كبيرة في حركة الناس والبضائع والخدمات ورؤوس الأموال داخل أوروبا وخارجها ، وهذه الظاهرة يمكن أن تجعل الدول التي لم تعان بعد مشاكل خطيرة ذات صلة بالعقاقير المخدرة ، أكثر عرضة لأخطار اساءة استعمال العقاقير المخدرة والاتجار غير المشروع بها . وقد شددت حكومات هذه البلدان مرارا وتكرارا في الاجتماعات الدولية على ما يشغلها من قلق ازاء هذه المخاطر الناشئة . لذلك ينبغي

أن تتعاون جميع البلدان المعنية على استنباط تدابير مضادة والتعجيل بوضعها موضع النفاذ . ومن ثم فان الهيئة ترحب بالمشاركة في المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول) - التي أقرها مؤخرا عدد من دول أوروبا الوسطى والشرقية ، وكذلك بتعاون تلك الدول مع "فريق بومبيدو" وبالانشطة التي تضطلع بها بموجب العديد من الاتفاقات الثنائية .

١١١ - ويتضح من بيانات المضبوطات التي قدمتها الأجهزة الأوروبية المعنية بانفاذ القوانين ، أن الكوكايين يجرى تهريبه الى أوروبا بكميات متزايدة أبدا . ففي عام ١٩٩٠ ، كانت احدى الكميات المضبوطة في هولندا تكاد تمثل وحدها نصف اجمالي ما ضبط في أوروبا طوال عام ١٩٨٩ ، وكان يربو على ستة أطنان . ويتضح من بيانات المضبوطات أن الكوكايين قد نقي معظمه في مختبرات سرية في أمريكا الجنوبية وفي كولومبيا بالدرجة الأولى . بيد أنه اكتشفت في السنوات الأخيرة بضعة مختبرات سرية في بلدان البحر الأبيض المتوسط الغربية لتنقية عجينة الكوكا وتحويلها الى كوكايين . وليس من المستبعد أن يؤدي تنفيذ التشريعات التي تقيد من توفر السلائف[١] في بلدان الأمريكتين ، الى اقامة مزيد من المختبرات السرية لتحويل عجينة الكوكا في أوروبا . والسلائف[١] اللازمة تنتج صناعيا بكميات كبيرة في معظم البلدان الأوروبية ، وهي متوافرة بسهولة هناك . وان الهيئة لتشعر بالقلق ازاء ما تذكره التقارير من أن الصادرات من هذه المواد الى أمريكا الجنوبية آخذة في التزايد الشديد ، وهي تحث الحكومات والاتحاد الاقتصادي الأوروبي على المبادرة الى سن التشريعات بشأن الضوابط المنصوص عليها في المادة ١٢ من اتفاقية عام ١٩٨٨ . ولعل الحكومات والاتحاد يذكران القرار الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والاعلان السياسي الذي اعتمدته الجمعية العامة ، وكلاهما يوصي بأن تطبق كافة البلدان الاتفاقية بقدر ما تستطيع حتى قبل أن تصبح أطرافا فيها .

١١٢ - وقد ظلت أسعار الكوكايين ودرجة نقائه مستقرتين في أوروبا ، على خلاف الحال في الولايات المتحدة الأمريكية حيث تذكر التقارير أن الأسعار قد انخفضت خلال عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ . أما في جمهورية ألمانيا الاتحادية والمملكة المتحدة ، فقد سجلت الأسعار زيادة طفيفة ربما نتيجة لضبط مقادير كبيرة من العقار في عام ١٩٨٩ في هذين البلدين .

١١٣ - ولا تزال المضبوطات من المقادير الصغيرة من الكوكايين بشكله المسمى "كراك" غير جديرة بالذكر ، على الرغم من أن عدد تلك المضبوطات قد ازداد في المملكة المتحدة من ١٢ في عام ١٩٨٧ الى ١٣٩ في عام ١٩٨٩ . ومع ذلك لا يبدو أنه طرأ على تعاطي "الكراك" في أوروبا انتشار له دلالته . ولكن ، على الرغم من أن بيانات الدراسات الوبائية لا تزال شحيحة ، يبدو أن تعاطي الكوكايين آخذ في الانتشار في معظم بلدان أوروبا الغربية . بيد أن متعاطي الكوكايين لا يشكلون ، في الوقت الحاضر ، سوى نسبة ضئيلة من عدد الأشخاص الذين هم على اتصال بمراكز العلاج . كما أن

حالات الطوارىء الواردة على المستشفيات لأسباب ذات صلة بتعاطي الكوكايين لم تكن متكررة ؛ كذلك فان حالات الوفاة من جراء تعاطي جرعة زائدة من الكوكايين ظل عددها محدودا .

١١٤ - وعاودت الزيادة على العام السابق كمية الهيروين التي ضبطت في أوروبا خلال عام ١٩٨٩ ، وإن نقص عدد وقائع الضبط وعدد الاشخاص المتورطين فيها . وقد تغيرت مسارات التهريب الى أوروبا في السنوات الاخيرة . فنتيجة للنجاح الذي حققته أنشطة إنفاذ القوانين في المطارات الأوروبية ، يزداد الآن تفضيل المهربين نقل كميات أكبر من الهيروين بالمركبات البرية . وفي حين كانت قرابة ثلث الهيروين المضبوط في أوروبا تهرب منذ خمس سنوات عبر "طريق البلقان" ، ازدادت الآن حصة هذا الطريق الى أكثر من الثلثين . وقد زادت هبوطا كمية الهيروين غير المشروع الوارد من جنوب شرقي آسيا . ويشكل الهيروين الآتي من جنوب غربي آسيا مصدر العرض الرئيسي اذ يبلغ ٨٠ في المائة من الكميات المضبوطة في أوروبا . وفي اجتماع عقد في روما في آذار/مارس ١٩٩٠ ، قرر وزراء الداخلية من البلدان الأوروبية العشرة التي ينالها أعظم الضرر من حركة الهيروين غير المشروعة عبر "طريق البلقان" ، تعزيز التعاون الاقليمي في هذا المجال .

١١٥ - ومن المتوقع أن تتغير ثانية مسارات التهريب بالنظر الى توطد الروابط بين أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية . وقد لوحظت منذ بداية عام ١٩٨٨ زيادة حادة في عدد وقائع ضبط الهيروين العابر من خلال تشيكوسلوفاكيا ورومانيا وهنغاريا .

١١٦ - وكانت أكثرية حالات الوفاة ذات الصلة بالعقاقير المخدرة في أوروبا تعود الى تعاطي الهيروين أو الجمع بينه وبين المؤثرات العقلية الاخرى . ويبدو أن عدد متعاطي الهيروين ظل مستقرا في معظم بلدان أوروبا الغربية ، ولكن متوسط عمر المتعاطين ارتفع ، الأمر الذي يشير الى حدوث انخفاض في عدد المتعاطين الجدد .

١١٧ - ولا يزال الاتجار بالقنب وإساءة استعماله ظاهرة واسعة الانتشار ، وإن تكن وكالات إنفاذ القوانين قد أعطت القنب أولوية أدني نتيجة لتركيزها الجهود على مكافحة الاتجار بالكوكايين والهيروين .

١١٨ - وشوهدت على نحو متزايد في جمهورية ألمانيا الاتحادية والمملكة المتحدة إساءة استعمال الأمفيتامين الواسعة الانتشار في كافة أنحاء البلدان الاسكندينافية . كما أن ما اكتشف مؤخرا من صنع مادة MDMA ("إكستاسي") سرا في عدة بلدان أوروبية ، يدل على نشوء اتجاه جديد خطير في إساءة استعمال المنبهات . كذلك فإن إساءة استعمال العقاقير المتعددة ، بما في ذلك المهدئات والمسكنات والمنومات والمنبهات من مختلف الأنواع ، والتي كثيرا ما يقترن تعاطيها بتناول المشروبات الكحولية ، تسبب قلقا

متزايدا وتعقّد العلاج وتسهم في تصاعد عدد الوفيات ذات الصلة بالعقاقير في عدد من البلدان الأوروبية .

١١٩ - وخلال عام ١٩٩٠ ، عمدت البلدان الأوروبية الى تكثيف تعاونها على مكافحة إساءة استعمال العقاقير المخدرة والاتجار غير المشروع بها . وقد أبرمت عدة اتفاقات ثنائية فيما بينها وكذلك مع بلدان من خارج أوروبا لكي تتيح المجال ، على أساس من المعاملة بالمثل ، لاقتفاء أثر عائدات الاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة وتجميدها ومصادرتها ، منفذة بذلك عدة أحكام من اتفاقية عام ١٩٨٨ .

١٢٠ - وعقب خطة عمل بلدان الشمال الأوروبي التي اعتمدت في عام ١٩٨٥ ، اعتمد وزراء الصحة والشؤون الاجتماعية والعدل وإدارة الشؤون العامة والشؤون الانسانية في البلدان المذكورة ، في كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، برنامجا من ثماني نقاط لمواصلة تعزيز التعاون فيما بين البلدان الخمسة . وقد تضافرت جهود بلدان الشمال الأوروبي لمكافحة إساءة استعمال العقاقير المخدرة مع جهودها في القطاع الاجتماعي ، ومنها مثلا التدابير الرامية الى خفض نسبة البطالة بين الشباب وضمان اندماجهم الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع ، وتلافي استغلال الفئات المعرضة للخطر اقتصاديا واجتماعيا ، وهي فئات قد يسهل انقيادها للمتجرين بالعقاقير المخدرة .

١٢١ - ولعل الحملات الاعلامية والوقائية الموجهة نحو مكافحة المخدرات والمسكرات معا ، بالاضافة الى برامج العلاج وإعادة التأهيل وجملة متنوعة من التدابير الصحية والاجتماعية ، تكون قد أدت الى استقرار ظاهرة تعاطي المخدرات في هذه البلدان إن لم يكن الى تناقصها أيضا .

١٢٢ - وقد ارتفع متوسط عمر متعاطي العقاقير المخدرة في جميع بلدان الشمال الأوروبي ، وتشير البحوث الى أن اهتمام الأحداث بالعقاقير المخدرة آخذ في الهبوط . ومنذ عام ١٩٧١ هبطت الى حوالي النصف نسبة تعاطي العقاقير المخدرة على سبيل التجربة بين المجندين في السويد ، وحدث هبوط مماثل في نسبة التعاطي بين الأطفال في سن الدراسة . وأخذت تزداد في السنوات الأخيرة أعداد المتعاطين ممن يتلقون العلاج ، كما أخذ في الانخفاض تعاطي العقاقير المخدرة بالحقن الوريدي . وتندرج الدانمرك والسويد في عداد البلدان الأوروبية التي هبط فيها في السنوات الأخيرة عدد الوفيات ذات الصلة بالعقاقير المخدرة . وفي فنلندا لم تسجل سوى حالات وفاة عرضية بسبب إساءة استعمال العقاقير المخدرة .

١٢٣ - وفي النمسا ، من المتوقع استكمال صياغة تشريع بشأن المؤثرات العقلية قبل نهاية عام ١٩٩٠ ، مما يمكن ذلك البلد من الانضمام الى اتفاقية عام ١٩٧١ . وترى الهيئة في ذلك تطورا بالغ الايجابية . وريثما يتحقق ذلك ، قررت الحكومة حظر استعمال

السيكوباربيتال للأغراض الطبية ، وذلك تلافيا لمشكلة إساءة استعمال الباربيتورات الآخذة في الازدياد . وإساءة استعمال عقاقير متعددة ظاهرة شائعة ، وتعزى قرابة ٥٠ في المائة من حالات الوفاة ذات الصلة بالعقاقير المخدرة الى المزج بين السيكوباربيتال ومواد أخرى .

١٢٤ - كذلك عدلت الحكومة التشريع اذ جعلت من الجرائم التي يعاقب عليها جريمة الاتجار بأي عقار يقتضي وصفة طبية أو توزيعه لأي غرض آخر غير الأغراض الطبية أو العلمية . في حين أن التشريع لم يكن يشير من قبل إلا الى المخدرات .

١٢٥ - وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، أنشأت فرنسا لجنة جديدة لتتولى تنسيق العمل الذي تضطلع به دوائر عامة ووزارات مختلفة في ميداني إنفاذ قوانين المخدرات والوقاية منها معا . وكانت فرنسا أيضا هي التي أخذت بادرة انشاء اللجنة الأوروبية لمكافحة العقاقير المخدرة من جانب الـ ١٢ بلدا في الاتحاد الأوروبي ، لضمان تنسيق العمل الذي تضطلع به الدول الأعضاء في الاتحاد .

١٢٦ - وسن في تموز/يوليه ١٩٩٠ قانون يقتضي من المؤسسات المالية أن تكشف عن العمليات المالية المشبوهة لادارة معينة في وزارة الاقتصاد والمالية . وينص ذلك القانون أيضا على أن أي مؤسسة عمدت بحسن نية الى رفع السرية المصرفية عن أي من عملائها لا يمكن أن تلاحق قضائيا أو تكون عرضة لمقاضاة مدنية .

١٢٧ - وتلاحظ الهيئة مع الارتياح أن فرنسا قد نفذت الآن على نحو كامل المرسوم الذي يخول السلطات أمر مراقبة المؤثرات العقلية وفقا لأحكام اتفاقية سنة ١٩٧١ .

١٢٨ - وفي جمهورية ألمانيا الاتحادية ، عقد في حزيران/يونيه ١٩٩٠ مؤتمر وطني بشأن العقاقير المخدرة اعتمدت خلاله الحكومة ، بالاتفاق مع الولايات الاتحادية والبلديات وكذلك المنظمات غير الحكومية ، خطة لمكافحة إساءة استعمال العقاقير المخدرة . وتؤكد الخطة على ضرورة اتخاذ تدابير خفض الطلب على العقاقير المخدرة ، ومكافحة الاتجار غير المشروع بها ، وتحسين التعاون الدولي . ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن الخطة تأخذ بتعريف واسع لمصطلح "العقار" يشمل مواد أخرى مثل الكحول والتبغ ، حيث اعتبرت ظروف تطور الارتهان بهما مماثلة للغاية . وارتفعت الميزانية المخصصة للوزارات المعنية بقضايا إساءة استعمال العقاقير المخدرة الى أكثر من الضعفين في عام ١٩٩٠ مقارنة بالعام السابق .

١٢٩ - وفي إيطاليا تم سن تشريع جديد بعد سنتين من المناقشة في البرلمان . وفي حين كان استعمال وحيازة كميات صغيرة من العقاقير المخدرة لا يعرضان المرء عادة للملاحقة القضائية بموجب القانون السابق ، يطالب القانون الجديد بفرض جزاءات إدارية على

ذلك الجرم ، وبالحكم بالسجن على من يعود الى ارتكابه . وتنص أحكام القانون الجديد على تحسين هياكل العلاج وإعادة التأهيل ، وهي تستجيب لحرص السلطات على حماية القصّر خاصة من تعاطي العقاقير المخدرة والتورط في الاتجار غير المشروع بها . وبالنظر الى أن ما نسبته ٧٠ في المائة من حالات الإصابة بفيروس القصور المناعي البشري في إيطاليا ناشىء عن تعاطي العقاقير المخدرة بالحقن الوريدي ، نص القانون على عقوبات إدارية خاصة تستهدف هذه المشكلة . وبالاضافة الى ذلك ، يقضي القانون بأن تنشأ على مستوى مجلس الوزراء لجنة يرأسها رئيس الوزراء ويعهد اليها بتنسيق السياسة العامة بشأن مراقبة العقاقير المخدرة . وسن البرلمان الإيطالي أيضا تعديلات لقانون مكافحة المافيا من شأنها تزويد السلطات المختصة بالوسائل الناجعة لإجراء التحقيقات بشأن المعاملات المصرفية والأموال لغرض كشف المتحصلات المتأتية من الاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة .

١٣٠ - وتذكر هولندا في تقريرها ظهور اتجاه إيجابي تكشف عنه مؤشرات مثل انخفاض عدد الوفيات ذات الصلة بالعقاقير المخدرة وزيادة متوسط أعمار متعاطي العقاقير المخدرة واستقرار عدد متعاطي العقاقير المخدرة لعدة سنوات . وقد تمركزت الجهود الرامية الى احتواء مشكلة إساءة استعمال العقاقير المخدرة على برامج التعليم والوقاية والعلاج . وفيما يتعلق بإنفاذ القوانين ، جرى التركيز على مكافحة الاتجار غير المشروع بالكوكايين والهيروين . وقد صيغ القانون الجنائي بحيث يمكّن المسؤولين من انتهاج سياسة مرنة إزاء متعاطي العقاقير المخدرة تكفل عدم التجائهم الى التعاطي في الخفاء فيصبح اندماجهم الاجتماعي أكثر صعوبة . ويتمثل الهدف في ضمان استمرار إمكانية الوصول الى المتعاطين لاسداء المشورة اليهم وتوفير العلاج لهم . وقد خلصت السلطات الى أن برامج العلاج بالميثادون وتبديل الإبر قد برهنت على أنها وسائل ناجعة لتوطيد الاتصالات بغرض العلاج مما يقلل من انتشار الايدز . والواقع أن أقل من ١٠ في المائة من المرضى بالايدز هم من متعاطي العقاقير المخدرة ، وهذا يعزى الى سياسات هذا البلد العامة في مجالي الصحة والعقاقير المخدرة . بيد أن الهيئة تلاحظ أن هذه السياسات نفسها قد أدت أيضا الى سهولة توافر القنب الذي تنص اتفاقية سنة ١٩٦١ على خضوعه للرقابة ، وكذلك الى توافد متعاطي العقاقير المخدرة الى هولندا من البلدان المجاورة . وتعتبر السلطات أن القنب أقل خطرا على الصحة العامة من غيره من العقاقير .

١٣١ - وفي بولندا ، تبين وجود عدة مئات من الأشخاص الموجبي الاصابة بفيروس القصور المناعي البشري بين متعاطي مادة مستخلصة من قش الخشخاش المنتج محليا والمحتوي على قلويدات . وقد أصبح متعاطو العقاقير المخدرة الناقلين الرئيسيين للعدوى بفيروس القصور المناعي البشري . وتعمل السلطات الصحية حاليا على اتخاذ تدابير لوقف تفشي هذا الفيروس . كما أن السلطات تشعر بالقلق ازاء بدء اعتبار هذا البلد مكانا يجري فيه صنع الأمفيتامينات غير المشروع لغرض تهريبها الى أوروبا الغربية والشمالية .

فقد ضبطت السلطات الجمركية ورجال الشرطة الجنائية بعض شحنات تلك المواد . ويجري الآن اقامة تعاون وثيق مع سلطات انفاذ القوانين في البلدان التي تقصدها تلك الشحنات غير المشروعة منعا لاستفحال تلك الانشطة .

١٣٢ - وفي اسبانيا ، تذكر التقارير أن ٦٥ في المائة من حالات الاصابة بالايدز ناتجة عن تعاطي العقاقير المخدرة بالحقن الوريدي . ولمواجهة ذلك ، أقرت الحكومة مرسوما يسمح بعلاج متعاطي العقاقير المخدرة بمواد أفيونية معينة في مراكز خاضعة لاشراف الحكومة المباشر . وبالاضافة الى ذلك ، يجري الاضطلاع ببرامج يتاح فيها لمتعاطي الهيروين بالحقن الوريدي الحصول على محاقن تطرح بعد الاستعمال .

١٣٣ - وفي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، تضاعف تقريبا عدد متعاطي العقاقير المخدرة خلال السنوات الخمس الماضية ، ويقدّر الآن بنحو ٠٠٠ ١٤٠ شخص . وتبلغ حاليا نسبة الجرائم ذات الصلة بالعقاقير المخدرة ٥ر١ في المائة من جميع الجرائم التي ترتكب في هذا البلد . وتدل المؤشرات على أن المتجرين بالعقاقير المخدرة على نحو غير مشروع بسبيلهم الى أن يكونوا أكثر تنظيما . وقد اعتقلت مؤخرا سلطات انفاذ القوانين عدة عصابات في أنحاء مختلفة من البلد . وتم ضبط كميات كبيرة من المقتنيات غير المشروعة من العقاقير المخدرة والنقد والذهب والمجوهرات ، وأحيانا الأسلحة النارية .

١٣٤ - والعقاقير المخدرة التي تتعاطى بالدرجة الأولى هي القنب وبعض المواد الأفيونية والعقاقير المخدرة الموصوفة طبيا والتي يحصل عليها من مصادر محلية . وتواصل سلطات انفاذ القوانين جهودها الرامية الى الحد من الانتاج المحلي غير المشروع . ومازال يتم اتلاف مزارع الخشخاش والقنب الصغيرة النطاق وكذلك نباتات القنب البرية . كما اكتشفت سلطات انفاذ القوانين وجود عدة مختبرات سرية يصنّع فيها العقاقير المخدرة كيميائيون محترفون ، ثم تباع للمتجرين بأسعار عالية .

١٣٥ - وبالاضافة الى مصادر التوريد المحلية المهيمنة ، تهرّب الى هذا البلد بعض العقاقير المخدرة بكميات صغيرة . وتبذل السلطات الجمركية جهودا لمنع الرعايا السوفيات والأجانب من تهريب الأفيون من أفغانستان . ولا يبدو بعد أن المتجرين الدوليين قد استطاعوا اقامة اتصالات وطيدة داخل الاتحاد السوفياتي ، ولكن هذه الحال قد تتغير اذا ما أصبح الروبل عملة قابلة للتحويل تماما . وقد زيدت العقوبات المفروضة على تهريب العقاقير المخدرة : فالمتجرون يواجهون الآن عقوبة السجن لمدة تصل الى ١٥ سنة ومصادرة ممتلكاتهم . ويجبر على العلاج متعاطو العقاقير المخدرة الذين يرفضون العلاج .

١٣٦ - ولايزال المتجرون الدوليون يستخدمون الأراضي السوفياتية معبرا لنقل العقاقير

المخدرة غير المشروعة الى أوروبا الغربية ، مستغلين في ذلك حاويات الشحن الكبيرة الحجم . وتتخذ دائرة الجمارك التدابير الرامية الى منع ذلك الاتجار ؛ بيد أن المعدات المستخدمة في نقاط التفتيش الجمركي تقصر كثيرا دون بلوغ حد الكمال .

١٣٧ - وفي المملكة المتحدة ، شنت حملة وطنية جديدة تضم ثلاث حملات اقليمية تتمحور على المشاكل المحلية . وتوجه احدى الحملات الاقليمية بالتحديد الى هدف احتواء تعاطي الكوكايين في المناطق التي يظن أن نسبة توافر هذا العقار عالية فيها . وقد أسفر نجاح عمليات انفاذ قوانين العقاقير عن جعل توافر الهيروين أقل سهولة ، وخصوصا في اسكتلندا . بيد أن المتعاطين قد تحولوا الى مادتي البوبرينورفين والتيمبازيبام المحول مسارهما من تجارة التجزئة الى الاتجار بالسرقة أو تزوير الوصفات الطبية .

١٣٨ - وأنشئت أفرقة محددة المهام على الصعيد المحلي لكي تساعد في دعم العمل الذي يضطلع به المجتمع المحلي لمكافحة تعاطي العقاقير المخدرة وتشجع الآباء والمؤسسات التجارية المحلية وفئات المجتمع على القيام بدور ايجابي في منع اساءة استعمال العقاقير المخدرة . كما ان انشاء قواعد بيانات اقليمية سوف يمكّن السلطات الصحية من استهداف الاحتياجات المتغيرة فيما تقدمه من خدمات الى مسيئي استعمال العقاقير المخدرة ، ومن رصد الانتفاع بهذه الخدمات وتقديم المساعدة والمشورة بشأن الحد من مخاطر الاصابة بفيروس القصور المناعي البشري .

١٣٩ - وقد قررت حكومة المملكة المتحدة استحداث فرقة عاملة تتكون من خبراء في التعليم والطب وانفاذ القوانين والاعلان الدعائي ، لاسداء المشورة الى البلدان النامية بشأن التدابير الرامية الى خفض الطلب على العقاقير المخدرة . وطلب أكثر من عشرين بلدا الحصول على مثل هذه المساعدة وهذا التدريب . وعلى الصعيد الدولي ، عقدت المملكة المتحدة ، في لندن ، في نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، القمة الوزارية العالمية الأولى لخفض الطلب على العقاقير المخدرة ومكافحة خطر الكوكايين .

زاي - أمريكا الشمالية

١٤٠ - في كندا ، لا يزال القنب ومشتقاته العقار المخدر الرئيسي الذي يساء استعماله في معظم أرجاء القطر . والامدادات وافرة ، سواء من المصادر الأجنبية غير المشروعة أو من الزراعة المحلية . وقد تم القضاء على العديد من العمليات الزراعية المائية غير المشروعة . ويتزايد دخول القنب المهرب من الخارج الى كندا بحرا بشحنات كبيرة .

١٤١ - ولا يزال الكوكايين يمثل واحدا من العقاقيرالمخدرة التي تنتشر اساءة استعمالها أوسع انتشار . وفي كثير من المناطق يتوافر كل من الكوكايين و "الكراك" بسهولة . وينشأ الكوكايين في أمريكا الجنوبية حيث ينقل الى كندا عبر الولايات المتحدة مباشرة ؛ وأخذ ارتياد هذا الطريق الأخير يشيع .

١٤٢ - وتتركز اساءة استعمال الهيروين في المراكز الحضرية الكبيرة . ولا يزال الهيروين الذي منشأه جنوب شرقي آسيا هو المسيطر في الجزء الغربي من كندا ، في حين يوفر جنوب شرقي آسيا وجنوب غربها امدادات مستمرة الى شرقي كندا . وتسهم "قاعات العاب الرماية" بدور متزايد الاهمية في مناطق معينة في الاتجار غير المشروع بالهيروين واساءة استعماله ، وبذلك تزداد المخاطر المرتبطة بانتشار الايدز .

١٤٣ - ولا يزال تسريب العقاقير الصيدلية من السوق المشروعة مشكلة أخف وطأة ، وان كانت واسعة الانتشار . ومن بين المؤثرات العقلية التي يساء استعمالها أكثر من غيرها الافيدرين والبنتازوسين والميثيل فينيدات . ومن العقاقير المخدرة الأخرى التي يساء استعمالها عقار ل. س. د. ، والميتافيتامين ، والـ MDMA ("عقار النشوة") والفنسيكليدين ("PCP") . وتشير احدى الدراسات الاستقصائية الى الاتجاه المزعج الى تزايد اساءة استعمال العقاقير المخدرة من قبل النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين ١٨ و ٢٩ سنة .

١٤٤ - ولا يزال رعايا من البلدان الأجنبية يتحكمون في الاتجار غير المشروع في كندا . وثمة جانب هام آخر في الصورة العامة في الاتجار غير المشروع وهي استعمال كندا بلد عبور . ويخشى المسؤولون الكنديون من أنه ، مع قيام الولايات المتحدة وجاراتها من ناحية الجنوب بزيادة الضغط على المسالك التقليدية للاتجار غير المشروع ، وخاصة بالنسبة للكوكايين ، يمكن أن تواجه كندا بتزايد تجارة العبور التي مقصدها الولايات المتحدة . ويقدر المسؤولون أن أكثر من ضعف كمية الكوكايين التي تستهلك في كندا يعبر البلد في طريقه الى الولايات المتحدة .

١٤٥ - وفي عام ١٩٩٠ ، كانت كندا في النصف الثاني من استراتيجيتها العقاقيرية الوطنية الخمسية المسماة "التصدي لاساءة استعمال العقاقير المخدرة" ، التي تركز على اتخاذ الاجراءات على مستوى المجتمعات المحلية ، والتربية ، وأنشطة الحد من الطلب .

١٤٦ - وعلى الجبهة الدولية ، لا تزال كندا تتعاون مع عدد من البلدان ، ولا سيما البلدان المنتجة وبلدان العبور في أمريكا اللاتينية والكاريبي ، وذلك في مجالات انفاذ القوانين ، والتدريب ، وتقديم المساعدة التقنية ، كما تتعاون مع الولايات المتحدة في الحظر وفي أنشطة الشرطة . وتبحث الحكومة في طرائق تعقب واستبانة الأموال المبيّضة المتأتية من العقاقير ، وذلك بعد صدور تقرير مشترك بين كندا والولايات المتحدة يستنتج منه أن مئات الملايين من الدولارات من هذه الأموال تتدفق من الولايات المتحدة الى كندا سنويا .

١٤٧ - وفي الولايات المتحدة الأمريكية ، لا تزال اساءة استعمال العقاقير المخدرة

واسعة الانتشار ، وتشمل عددا من العقاقير المخدرة . وترى السلطات أن اساءة استعمال العقاقير المخدرة تمثل مشكلة داخلية خطيرة ؛ والتصدي لها يعتبر واحدا من أعلى الأولويات الوطنية . وقد وصل العنف المرتبط بالعقاقير المخدرة ، في كثير من المراكز الحضرية ، الى مستويات لم يسبق لها مثيل . فإلى جانب المعاناة البشرية التي تفوق الوصف ، تقدر التكلفة الاجتماعية - الاقتصادية لاساءة استعمال العقاقير المخدرة بأكثر من ٦٠ بليونا بدولارات الولايات المتحدة سنويا ، أي أكثر من ستة أضعاف ما كانت عليه في عام ١٩٨٤ . واساءة استعمال العقاقير المخدرة عن طريق الحقن الوريدي مصدر رئيسي لحالات الايدز الجديدة في هذا البلد .

١٤٨ - وترى السلطات أن الاتجار غير المشروع في الكوكايين واساءة استعماله هما أخطر جوانب المشكلة . ولكن يبدو أن اساءة استعمال هذا العقار المخدر الواسعة الانتشار ، والتي ازدادت في السنوات الأخيرة حتى وصلت مستويات لم يسبق لها مثيل ، ولا سيما في شكل "الكراك" ، آخذة الآن في الانخفاض .

١٤٩ - ويبدو أن ازدياد جهود انفاذ القوانين والحظر أخذت تؤثر على توافر الكوكايين في الولايات المتحدة ؛ فقد ارتفعت الأسعار ارتفاعا كبيرا وانخفضت مستويات النقاء . وفي الوقت نفسه ، حدث انخفاض في عدد حالات استقبال الأشخاص في غرف الطوارىء بالمستشفيات لأسباب تتعلق بالكوكايين ، وكذلك في حالات الوفيات ذات الصلة بالكوكايين . كما أن النتائج التي توصلت اليها دراسة استقصائية وطنية رئيسية جارية أُصدرت مؤخرا ، تدل على انخفاض في عدد طلاب الصفوف النهائية في المدارس العليا الذين يتعاطون العقاقير المخدرة بصفة غير مشروعة ، مما يؤكد الاتجاه الذي استبين السنة السابقة والذي أشار الى انخفاض في التعاطي العارض .

١٥٠ - ولا تزال اساءة استعمال القنب عند مستوياتها المرتفعة السابقة . فالامدادات تهرّب الى البلد بصورة غير مشروعة ، أو أن انتاجها يتزايد محليا . وتقوم الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات بتنسيق اجراءاتها الرامية الى ابادة المزروعات غير المشروعة .

١٥١ - وتدل بيانات المضبوطات على أن الهيروين الذي مصدره جنوب شرقي آسيا يشكل الآن ما يبلغ النصف من جميع كميات الهيروين التي يُعثر عليها في الولايات المتحدة ؛ ويعتقد أن نسبة ٣٠ في المائة أخرى مصدرها المكسيك ؛ كما أن غواتيمالا أخذت تصبح مصدرا متزايد الاهمية لذلك العقار . وقد أدت المحاصيل الوافرة في منطقة "المثلث الذهبي" في جنوب شرقي آسيا الى توافر الامدادات من العقار في الولايات المتحدة ، حيث وصلت مستويات النقاء الى نسبة ٥٠ في المائة ، وصاحب ذلك انخفاض بنسبة ٥٠ في المائة في السعر في الشوارع . وأدى ما نجم عن ذلك من توافر العقار بأسعار زهيدة نسبيا الى انتشار ملحوظ للاتجار غير المشروع فيه داخل القطر . وتهتم السلطات بالا

يؤدي توجيه الاهتمام الى مشكلة اساءة استعمال الكوكايين الى صرف الانتباه عن احتمال انتشار اساءة استعمال الهيروين .

١٥٢ - واساءة استعمال الميثامفيتامين مشكلة كبيرة في كثير من المناطق ، ولا سيما في الجزء الغربي من البلد . ويصنع معظم الامدادات محليا بصورة غير مشروعة . ويتزايد قلق السلطات بشأن انتشار اساءة استعمال الميثامفيتامين في شكل "مثلج" ، يهرب الى الولايات المتحدة أو يصنع محليا . ومع ما يظهر من تزايد نجاح جهود الحظر الموجهة نحو مكافحة تهريب الكوكايين ، يخشى أن يزداد الطلب على المنشطات الاخرى التي تصنع بطريقة غير مشروعة في البلد مثل الميثامفيتامين وعقار ل. س. د. .

١٥٣ - ولا تزال الاستراتيجية الوطنية لعام ١٩٩٠ لمكافحة العقاقير المخدرة تشدد على امكانية مساءلة المتعاطي فضلا عن المتجر . وتبين الاستراتيجية بالتفصيل أنشطة الحكومة في مكافحة اساءة استعمال العقاقير المخدرة . واذ تسلم الاستراتيجية بالدور الهام الذي تؤديه سلطات الولايات وسلطات البلديات ، تنص على زيادة تقديم الدعم اليها وتشجع على وضع برامج محلية شاملة تتناول جميع جوانب اساءة استعمال العقاقير المخدرة . وتطالب الاستراتيجية بزيادة جهود الحظر وانفاذ القوانين ، واجراء تغييرات ترمي الى تحسين التعاون بين الأجهزة الاتحادية ، وتقديم المساعدة ، على سبيل الأولوية ، الى المناطق عالية الكثافة في الاتجار غير المشروع بالعقاقير ، وتوسيع طاقات المحاكم والسجون ، والتوسع في مبادرات اختبار العقاقير .

١٥٤ - وقد أنشئت "شبكة انفاذ القوانين المتعلقة بالجرائم المالية" لتوفر شبكة حكومية متعددة المصادر للمعلومات الاستخبارية والتحليلات تدعم اكتشاف جرائم تبييض الأموال وغيرها من الجرائم المالية والتحقيق فيها وملاحقتها قضائيا .

١٥٥ - ولا تزال الولايات المتحدة تتعاون مع كثير من البلدان على أساس ثنائي وكذلك على أساس متعدد الأطراف ، كما في حالة اعلان قرطاجنة المشار اليه في الفقرة ١٦٤ أدناه . وجدير بالذكر ، بصفة خاصة ، التدابير المشتركة التي اتخذت مع عدد من الحكومات والتي مكنت من استبانة وتجميد عدة مئات من الملايين من الدولارات من الأموال المتأتية من العقاقير المخدرة والتي اتضح أن مصدرها مصارف في الولايات المتحدة . ومن أجل تحسين مراقبة السلائف ،[(١)] انضمت الولايات المتحدة الى الحكومات الأخرى في التعاون ، وبصفة خاصة ببذل الجهود الرامية الى تنسيق التشريعات على نطاق نصف الكرة الغربي .

١٥٦ - وقد أكدت حكومة المكسيك مجددا أن حربها الجارية على العقاقير المخدرة هي معركة في سبيل الدفاع عن أمنها الوطني وصحة مواطنيها . واتضحت أهمية التزام الحكومة الشامل بمراقبة العقاقير من الزيادة الكبيرة في الموارد البشرية والمالية

المخصصة للحملة . وتشدد السلطات على الأنشطة الرامية الى منع اساءة الاستعمال . وتنتشر اساءة استعمال القنب في جميع أنحاء المكسيك ؛ غير أن مستوى اساءة استعمال الكوكايين والهيروين لا يزال ، فيما يبدو ، منخفضا .

١٥٧ - ولا يزال صغار المزارعين هم الذين يزرعون معظم خشخاش الأفيون والقنب في القطر . ومن أجل مقاومة الجهود الرامية الى الابادة ، أقدم المهربون على تعليم المزارعين كيفية اخفاء حقولهم ، وغسل النباتات التي يتم رشها بمبيدات الأعشاب ، واعداد مشاتل يمكن أن تعاد منها فورا زراعة الحقول المدمرة . وفي حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، شن مكتب النائب العام حملة على نطاق القطر قبل موسم الزراعة ، أدت الى ابادة المحاصيل الغضة والمشاتل التي كانت جاهزة لاعادة زراعة الحقول منها .

١٥٨ - ونتيجة للتنقيحات التي أدخلت على قانون العقوبات الاتحادي المكسيكي ، شددت العقوبات على الجرائم ذات الصلة بالعقاقير ، وفرضت أحكام سجن أطول ، دون امكانية اخلاء السبيل المشروط ، على الموظفين الحكوميين المدانين . ويجري بنشاط تنفيذ التشريع الذي صدر مؤخرا بشأن مصادرة الأصول المتأتية من الاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة .

١٥٩ - وفي الفترة ما بين تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ وآب/أغسطس ١٩٩٠ ، ضبطت السلطات حوالي ٤١٨ طنا من القنب ، و ٣٢ طنا من الكوكايين ، و ١٥٢ كيلوغراما من الأفيون ، و ١١٦ كيلوغراما من الهيروين ، والآلاف من الجرعات من المواد المثبطة والمنشطة الأخرى .

١٦٠ - وأثناء السنة الأخيرة ، ألحقت السلطات المكسيكية أضرارا جسيمة بعدة منظمات من منظمات الاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة ، واعتقلت عددا من المهربين المعروفين . وأدت عمليات انفاذ القوانين التي جرت على نطاق واسع على طول الحدود الشمالية والجنوبية للبلد الى ضبط كميات كبيرة من العقاقير المخدرة ، بما فيها الكوكايين . وتعمل الحكومة بصورة نشطة على رفع مستوى التعاون مع البلدان المجاورة وكذلك مع البلدان الأخرى في المنطقة .

حاء - أمريكا الجنوبية والوسطى والكاريبي

١٦١ - كانت السنة الحالية حاسمة في مكافحة الاتجار غير المشروع في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية . واقتداء ببلدان المنطقة الآندية في كفاحها ضد المنظمات الاجرامية العاملة في مجال المخدرات ، عززت الحكومات الأخرى في أمريكا الجنوبية مقاومتها للمهربين وذلك بتنفيذ تشريعاتها الوطنية بنشاط جديد ، وبزيادة التعاون الاقليمي والدولي .

١٦٢ - وقد ردت شعوب البلدان الآندية على التحدي الذي واجه المؤسسات الديمقراطية من جانب الارهابيين المتاجرين بالمخدرات وذلك باعادة تأكيد قيم الديمقراطية ومبادئها . وقد أكد كل من الرئيسين اللذين انتخبا مؤخرا في بيرو وكولومبيا على تصميم حكومته على القضاء على منظمات تهريب المخدرات وازالة هذا الخطر الذي يهدد مجتمع أمريكا اللاتينية ازالة تامة .

١٦٣ - وكانت حالات ضبط الكوكايين أكثر عددا مما كانت عليه في أي سنة سابقة . وتم القاء القبض على كبار المهربين وسجنهم كما تم في بعض الحالات تسليمهم لكي يواجهوا المحاكمة . وقد أدت الجهود التي تبذلها الحكومات الآندية الى تمزيق أواصر التحالفات بي مهربي العقاقير المخدرة ، والى عزل المجموعات التي تواصل شن حملة العنف والارهاب ضد المؤسسات الديمقراطية .

١٦٤ - وفي شباط/فبراير ١٩٩٠ ، التقى رؤساء كل من بوليفيا وبيرو وكولومبيا والولايات المتحدة الامريكية في قرطاجنة في كولومبيا . وفي اعلان قرطاجنة الصادر عن ذلك الاجتماع ، تعهد القادة بخطة عمل تشمل زيادة انفاذ القوانين ، وتشديد الرقابة على السلائف ،[(١)] وتبييض الأموال ، والاتجار غير المشروع ، وبالتوسع في جهود خفض الطلب في البلدان المستهلكة .

١٦٥ - وفي الاطار الاقليمي اعتمد برلمان الآنديز ، المكون من ممثلين لاكوادور وبوليفيا وبيرو وفنزويلا وكولومبيا ، اعلان كوتشابامبا الذي يشدد على توفير الفرص الاقتصادية البديلة لمزارعي شجيرات الكوكا .

١٦٦ - وفي الوقت نفسه ، بدأت لجنة البلدان الامريكية لمكافحة اساءة استعمال العقاقير المخدرة ("سيكاد") ، التابعة لمنظمة الدول الامريكية ، والتي عقدت دورتها العادية السابعة في آذار/مارس ١٩٩٠ ، أنشطة محددة ترمي الى تحسين الصلات بين السلطات الوطنية المعنية بمراقبة العقاقير المخدرة في ميداني المعلومات الاستخبارية ومنع الجريمة . وفضلا عن ذلك ، ووفقا للمادة ١٢ من اتفاقية عام ١٩٨٨ ولبرنامج "سيكاد" ، عقد اجتماع لفريق خبراء في نيسان/أبريل ١٩٩٠ لكي يضع الأساس لنظام مشترك بين البلدان الامريكية لمراقبة السلائف ،[(١)] والمواد الكيميائية المستخلصة ، والمعدات ، المستعملة في صنع المخدرات أو المؤثرات العقلية . واعتمدت منظمة الدول الامريكية في حزيران/يونيه ١٩٩٠ التوصية الصادرة عن ذلك الاجتماع والتي صاغها فريق الخبراء المشار اليه .

١٦٧ - وعلى الرغم من هذه المؤشرات المشجعة ، بدت الأحداث غير المؤاتية التي وقعت خلال السنة ما تحقق من نجاح . فقد ازداد انتاج الكوكايين ازديادا مطردا ، وكذلك زراعة شجيرة الكوكا ، التي امتدت الى مناطق كانت سابقا خالية من هذه الزراعة .

ويشكل التوسع في زراعة شجيرة الكوكا الى المناطق النائية من الامازون المزيد من المشاكل ليس فقط بالنسبة للبرامج الفعالة لابادة المحاصيل ، ولكن أيضا بالنسبة لتوازن النظام البيئي في هذه المنطقة الحيوية . ولا تزال جماعات حرب العصابات توفر الحماية للمهربين وللمزارعين مقابل الأسلحة والمال . ويسهّل وجود رجال العصابات عمليات المهربين وذلك باعاقة الانشطة الحكومية وبرامج ابادة المحاصيل . ومن ثم فان الزراعة الواسعة النطاق لشجيرة الكوكا تعيق اعاقة خطيرة الجهود الرامية الى التنمية الاقتصادية ، ولا سيما الانشطة المتجهة الى التصدير .

١٦٨ - ويبدو أن اساءة استعمال العقاقير المخدرة تتوقف الى حد كبير على سهولة توافر العقاقير المخدرة في المنطقة . وقد أدى ازدياد تهريب الكوكايين الى زيادة تعاطيه على المستوى الداخلي بين الشباب من الطبقتين العليا والوسطى . أما الشباب الاقل ثراء الذين يتعاطون العقاقير المخدرة ، فيستنشقون الغراء أو المذيبات . وقد تزايد في مناطق الانتاج تعاطي عجينة الكوكا التي تدخن مع القنب ، وتعاطي الكوكايين في شكل "الكراك" . ولا تزال اساءة استعمال القنب واسعة الانتشار . وثمة اتجاه جديد هو التزايد المزعج في تعاطي المؤثرات العقلية ، سواء المثبطات أو المنشطات ، التي تتوافر في يسر بأسعار زهيدة . ولا تسمح الموارد المخصصة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير المخدرة بزيادة في برامج المعالجة بمقدار يناظر مقدار تزايد خطورة المشكلة .

١٦٩ - ويمثل تزايد تهريب الكوكايين مصدر قلق عظيم في الأرجنتين ، التي يستعمل المهربون موانيها لشحن بضائعهم غير المشروعة الى أوروبا ، وبدرجة أقل الى الولايات المتحدة . وقد أدى تزايد التهريب الى تنشيط اساءة الاستعمال المحلية لكل من الكوكايين وعجينة الكوكا ، في حين يبدو أن استهلاك القنب قد انخفض .

١٧٠ - وفي بوليفيا ، وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها السلطات ، لا تزال زراعة شجيرة الكوكا وانتاج الكوكايين من أسباب القلق الشديد .

١٧١ - ويحظر قانون بوليفيا بشأن المكافحة الشاملة للمخدرات ، الذي أُصدر في تموز/يوليه ١٩٨٨ ، كل زراعة لشجيرة الكوكا تزيد عن الكميات اللازمة للاستعمالات الطبية والتقليدية واستعمالات الطقوس الدينية . وحدد القانون منطقة مساحتها نحو ٠٠٠ ١٢ هكتار باعتبارها "منطقة تقليدية" ، وطالب بتخفيض المساحات المزروعة بشجيرة الكوكا بمقدار ما يتراوح بين ٠٠٠ ٥ و ٠٠٠ ٨ هكتار كل سنة . وعلى الرغم من أن السلطات لم يكن بوسعها تنفيذ هذا القانون دون تضارب أثناء عام ١٩٨٩ ، فقد تحقق في النصف الأول من عام ١٩٩٠ الهدف الأدنى المتمثل في ابادة ٠٠٠ ٥ هكتار ، وهو ما حدده القانون .

١٧٢ - وأثناء الربع الاخير من عام ١٩٨٩ ، أصدرت السلطات البوليفية لوائح يقصد منها تيسير ضبط الأصول التي يمتلكها المهربون . ويتطلب كشف المهابط العديدة غير المشروعة التي يستخدمها المهربون معدات واسعة النطاق . وتأمل الحكومة في أن تتلقى المساعدة اللازمة لتمكينها من تركيب مرفقي اتصالات رادارية اضافيين اثنين على الأقل على حدودها الشرقية التي يبلغ طولها ٠٠٠ ٧ كيلومتر .

١٧٣ - ولا يزال تعاطي الكوكايين ، ولا سيما تدخين عجينة الكوكا ، يتزايدان بين الشبيبة . وقد تعوّقت الجهود المبذولة لمكافحة هذا النوع من اساءة الاستعمال وذلك نتيجة للافتقار الى الموارد المالية . وتقوم السلطات البوليفية ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية حاليا بدراسة في مبحث الأوبئة لتحديد مدى اساءة استعمال العقاقير تحديدا أدق .

١٧٤ - وتتعرض البرازيل الى خطر عظيم لأن المهربين الكولومبيين يقومون بصورة متزايدة بنقل مراكز عملياتهم الى منطقة الأمازون تفاديا لعمليات انفاذ القوانين التي تجري بنجاح في كولومبيا المجاورة . وتزدهر شجيرة الكوكا البرازيلية ، "الايبادو" ، في منطقة الأمازون . ويقوم المهربون الكولومبيون ، الذين يستعملونها بديلا لورقة الكوكا البيروية ، بتشجيع القبائل الهندية على زراعة هذه الشجيرة على نطاق واسع . ولا يزال القنب يزرع بشكل واسع النطاق في البرازيل ، وخصوصا في المقاطعات الشمالية الغربية .

١٧٥ - وقد أبلغ عن أن المهربين يزودون معاملهم الواقعة على الحدود البرازيلية بالسلائف[١] التي يحصلون عليها من السوق البرازيلية المشروعة . وفي عام ١٩٨٩ ، تم الاضطلاع ببرامج ابادة المحاصيل بالنسبة لزراعة كل من شجيرة الكوكا والقنب . وقد تمت ابادة مساحات كبيرة مزروعة بشجيرة الكوكا في خمس مناطق من مقاطعة أمازوناس . ونظرا للنجاح الذي تحقق في هذه العملية (ثالث عملية تجرى من هذا النوع) ، تعتقد السلطات أن زراعة شجيرة الكوكا انخفضت انخفاضا كبيرا . بيد أن تعاطي الكوكايين وتعاطي "الكراك" ازداد بصورة مطردة ، وخصوصا في المدن الرئيسية وفي مناطق تعدين الذهب .

١٧٦ - وقد قام رئيس البرازيل الذي انتخب حديثا بشن حملة شخصيا ضد اساءة استعمال العقاقير المخدرة . وسيكون من العناصر الرئيسية للحملة تعزيز برامج التوعية بالعقاقير في المدارس . وهناك تشريع مقترح قيد الانتظار في الكونغرس ، يرمي الى مراقبة عدد أكبر من السلائف[١] ومواد كيميائية أخرى .

١٧٧ - وكانت السنتان الأخيرتان حاسمتا الأهمية بالنسبة الى كولومبيا في حربها على مهربي المخدرات . فعقب اعلان الرئيس باركو الحرب على المخدرات في عام ١٩٨٨ ، ركزت

الحكومة مواردها ، البشرية والمادية جميعا ، على القاء القبض على كبار مهربي المخدرات وعلى تدمير مرافقهم السرية . وعندما رد المهربون على حملة الحكومة بالمزيد من العنف ، شنت الحكومة هجوما مضادا يستند الى سلسلة من قوانين الطوارىء ، نصت على تعجيل تسليم المجرمين ، وضبط الموجودات ، واطالة مدة الحبس بدون توجيه تهم ، فضلا عن التدخل العسكري .

١٧٨ - وكانت النتائج التي تحققت في هذه الجولة الأولى من الحرب على المهربين مثيرة للاعجاب . فخلال عام ١٩٨٩ والربع الأول من عام ١٩٩٠ تم ضبط نحو ٣٩ طنا من الكوكايين و ٩ أطنان من قاعدة الكوكا ، ودمر ٤٨٨ معملا ، وضبطت كميات كبيرة من السلائف .[(١)] وفضلا عن ذلك ، تم تسليم ١٢ من كبار المهربين الى الولايات المتحدة لمحاكمتهم .

١٧٩ - وكان تحقيق هذه النتائج باهظ التكلفة على كولومبيا . فقد قام المهربون بتعجيل أعمالهم المتمثلة في العنف والتدمير . وسعوا الى ارهاب الموظفين القضائيين ، بل قتلوا كثيرا منهم بالفعل . وبفضل مواردهم الوافرة ، جنّد المهربون مرتزقة من جميع أنحاء العالم وحصلوا على أسلحة متطورة لمزاولة أعمال العنف التي يقومون بها . ومن الصعب تقدير عدد المسلحين الذين يخدمون منظمات تهريب المخدرات ، ولكن يبدو وجود عدد كبير في المناطق الريفية والحضرية على السواء .

١٨٠ - وقد انخفض نطاق زراعة شجيرة الكوكا في كولومبيا انخفاضا طفيفا ، وخاصة في المناطق التقليدية لزراعة شجيرات الكاوكا والغوافياري . ويعزى هذا الاتجاه الى عوامل مثل نجاح برامج استبدال المحاصيل ، وانخفاض الأسعار ، والمخاطر التي ينطوي عليها الأمر بالنسبة للمزارعين ، وزيادة فعالية المراقبة التي تقوم بها السلطات . وقد انخفض انتاج القنب انخفاضا كبيرا في المناطق التقليدية للمحصول .

١٨١ - وان ضبط ٩٥٥ كيلوغراما من المورفين في شباط/فبراير ١٩٩٠ يؤكد الصلات القائمة بين مهربي الكوكايين من الكولومبيين من ناحية ، ومهربي الهيروين الذين يزاولون نشاطهم في جنوب شرقي آسيا من الناحية الأخرى . ويقدم المهربون الكولومبيون الأموال ويسمحون باستعمال مسالكهم لتهريب الكوكايين الى الولايات المتحدة مقابل الحصول على حصة من السوق العالمية لتوزيع المخدرات .

١٨٢ - ومن أجل تحسين التنسيق بين الهيئات الحكومية المسؤولة عن برامج ابادة المحاصيل واستبدالها ، أنشأت حكومة كولومبيا وحدة جديدة في وزارة العدل في آذار/مارس ١٩٩٠ .

١٨٣ - وقد ظهر التضامن الدولي مع كولومبيا في أعمال ملموسة دعما لمكافحة مهربي المخدرات ، ولا سيما من جانب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية . وبمناسبة قمة

قرطاجنة ، ناقش رئيسا كولومبيا والولايات المتحدة خطة تقديم مساعدة تكميلية من شأنها أن تمكّن الحكومة الكولومبية من استحداث مشاريع جديدة لابادة المحاصيل وللتصنيع .

١٨٤ - وقد بدأت اكوادور بسبب قربها من كولومبيا ، تظهر كنقطة عبور خطيرة بالنسبة للاتجار غير المشروع في كل من السلائف[١] والمخدرات . ويقوم المهربون الكولومبيون بتهريب المواد الكيميائية الى كولومبيا من السوق المشروعة في اكوادور ، كما يستعملون الأراضي الاكوادورية لشحن العقاقير المخدرة الى أمريكا الشمالية . وتشير التقديرات الى أن ما يتراوح بين ٣٥ و ٥٠ طنا من الكوكايين تعبر اكوادور سنويا .

١٨٥ - ونتيجة للحرب التي تشنها السلطات الكولومبية على تهريب المخدرات ، نقل المهربون بعض معامل تجهيز الكوكا من كولومبيا الى اكوادور ، وشجعوا زراعة شجيرة الكوكا في المقاطعات الشمالية على الحدود بين البلدين . وأثناء عام ١٩٨٩ ، دمرت القوات الاكوادورية العديد من المعامل وأبادت نحو ٠٠٠ ٨١ نبتة من نباتات القنب . ويسبب تبيض الأموال المزيد من القلق في اكوادور .

١٨٦ - وفي آذار/مارس ١٩٨٩ ، صدرت لوائح جديدة تشترط الحصول على ترخيص مسبق لواردات المواد الكيميائية التي يشيع استعمالها في صنع الكوكايين . واكتمل في عام ١٩٩٠ نظام قاعدة بيانات يحتوي على قائمة بجميع مستوردي السلائف[١] بشكل مشروع .

١٨٧ - ومن أجل التصدي للخطر الذي يشكله التهريب ، قدمت الى البرلمان تعديلات دستورية ومشاريع تشريعات جديدة لكي ينظر فيها في عام ١٩٩٠ . وتهدف الأحكام الجديدة الى تعزيز تدابير المراقبة في كل من المجال المالي ومجال انفاذ القوانين وذلك باستحداث عقوبات أشد واعادة النظر في قوانين سرية المصارف .

١٨٨ - وفي أواخر عام ١٩٨٩ ، قامت اكوادور بنفي عدد من المهربين الكولومبيين الى كولومبيا ، وأعلنت الحكومة أن البلد لن يصبح ملاذا لمهربي المخدرات في أمريكا الجنوبية . كما أجرت الحكومة تحقيقات مع عدد من القضاة والموظفين المكلفين بانفاذ القوانين الذين وُجد أنهم متورطون في أنشطة ذات صلة بالعقاقير المخدرة ، ثم أبعدتهم عن وظائفهم .

١٨٩ - ولا تزال شجيرة الكوكا تزرع على نطاق واسع في مساحات شاسعة من بيرو ، ويتركز أكثر من ٦٥ في المائة من هذه الزراعة في وادي هوالاغا الاعلى ، حيث يحظى المهربون الكولومبيون بنفوذ اقتصادي وسياسي كبير . ومما يزيد من تعقد أنشطة انفاذ القوانين ، وجود مجموعات من العصابات .

١٩٠ - وتهدد زراعة شجيرة الكوكا بتغيير كامل التوازن في النظام البيئي لمساحات شاسعة من البلد . وقد تمت ازالة الغابات عن سبعة ملايين من الهكتارات في منطقة هوالاغا الوسطى نتيجة لقطع الأشجار عشوائيا من أجل السماح بزيادة زراعة شجيرة الكوكا . وفضلا عن ذلك أصيبت البيئة بأضرار شديدة بسبب النفايات الكيميائية الصادرة عن صنع الكوكايين بشكل غير مشروع والتي تصرّف في نهر هوالاغا .

١٩١ - وقد أوقفت برامج الابادة اليدوية للنباتات في الفترة من شباط/فبراير ١٩٨٩ الى آذار/مارس ١٩٩٠ بسبب تصاعد أعمال العنف والارهاب . ومن أجل مواجهة مشكلتي تهريب المخدرات والارهاب المرتبط به ، قررت حكومة بيرو اتباع استراتيجيتين مختلفتين ولكنهما متكاملتان وهما : تشديد جهود المراقبة بحراسة الأراضي الوطنية بالدوريات ، والسعي للحصول على استثمارات دولية من أجل توفير فرص اقتصادية بديلة في مناطق انتاج الكوكا .

١٩٢ - وأثناء الربع الأول من عام ١٩٩٠ ، افتتحت منشأة عسكرية جديدة في وادي هوالاغا الأعلى بدعم مالي وتقني من الولايات المتحدة الأمريكية . وسيجعل وجود هذه القاعدة الجديدة بوسع القوات الحكومية مساعدة المزارعين على تنفيذ البرنامج الطوعي لابادة النباتات المخدرة .

١٩٣ - وقد أعلن الرئيس الجديد المنتخب أنه سيمنح المزارعين أسعار السوق الحرة للمحاصيل البديلة الى جانب طرق أفضل لتسويق تلك المنتجات . وقد وقعت حكومة بيرو أيضا اتفاقات مع الشركات متعددة الجنسية بغية تنمية الموارد المعدنية في وادي هوالاغا الأعلى .

١٩٤ - ويعتقد أنه يتم تهريب كميات كبيرة من الكوكايين عن طريق فنزويلا في طريقها الى الولايات المتحدة وأوروبا . ويبدو أيضا أن كميات من السلائف تهرب من فنزويلا متجهة الى كولومبيا . وقد جرت عملية استئصال على نطاق ضيق لزراعة القنب . ومدى تعاطي العقاقير المحلية المخدرة ليس معروفا ، وان كانت عمليات ضبط عجينة الكوكا قد ازدادت بصورة كبيرة .

١٩٥ - ويواصل المهربون توسيع نطاق عملياتهم في أمريكا الوسطى نتيجة لإحكام عمليات المراقبة وتشديد اجراءات انفاذ القوانين في بلدان عديدة من أمريكا الجنوبية . وتستخدم البلدان في هذا الاقليم كنقاط عبور للكوكايين والقنب .

١٩٦ - ويلاحظ بقلق ازدياد زراعة الخشخاش وانتاج الأفيون غير المشروعين زيادة كبيرة في غواتيمالا خلال السنتين الماضيتين . وفي عام ١٩٨٩ ، اكتشف وجود أول مختبر لتجهيز الأفيون الخام وتم تدميره . وتشير التقديرات الى أنه يجري حاليا زراعة زهاء ١ ٥٠٠

هكتار من خشخاش الأفيون ، والى أن انتاج الأفيون في غواتيمالا ربما يبلغ ١٥ طنا متريا سنويا .

١٩٧ - ويزرع القنب في الجزء الشمالي من البلد في مساحة تقدر بنحو ٢٤٠ هكتارا . وبسبب نجاح حملة القضاء على زراعة القنب التي جرت في بليز ، عبر المزارعون الحدود وأخذوا يزيلون الأدغال من رقعات واسعة من الأرض في مقاطعة بيتن بغية زراعة القنب فيها .

١٩٨ - وفضلا عن ذلك ، أصبحت غواتيمالا احدى النقاط الرئيسية لاعادة شحن الكوكايين الكولومبي الذي يجري تهريبه الى الولايات المتحدة . وخلال النصف الأول من عام ١٩٩٠ ، ضبطت السلطات ما يربو على ثمانية أطنان من الكوكايين ، أي ضعف الكمية المضبوطة خلال العام السابق كله . ونتيجة لتزايد حجم الاتجار والانتاج ، أصبح تعاطي الكوكايين والقنب منتشرا الى حد كبير بين شباب الطبقتين العليا والمتوسطة .

١٩٩ - ولم تعد زراعة القنب تمثل مشكلة رئيسية في بليز . فقد أبلغت السلطات أن القنب لا يزرع حاليا الا في رقعات صغيرة من الأرض بالمناطق النائية من الجزء الشمالي الغربي للبلد . وفي عام ١٩٨٩ ، قدر انتاج القنب بنحو ٦٦ طنا . وهذا الرقم لا يمثل إلا ١٠ في المائة من أعلى مستوى بلغه انتاج القنب ، وكان منذ خمس سنوات . وفي عام ١٩٨٩ أيضا ، تم القضاء على ٣٦٦ هكتارا من القنب ، وبذلك انخفضت المساحة الكلية لزراعة القنب الى ٤٠٠ هكتار تقريبا بعد أن كانت مقدرة في عام ١٩٨٦ بنحو ٣ ٠٠٠ هكتار . ولكن مازال ١٠ ٠٠٠ شخص تقريبا يتعاطون القنب ، وهذا في مدينة بليز أساسا . كما أن زيادة استهلاك الكوكايين في شكل "كراك" غدت مصدرا للقلق .

٢٠٠ - و بنما من الأماكن الهامة لأنشطة تبييض الأموال وللاتجار بالكوكايين القادم من كولومبيا . وقد ضبط خلال عام ١٩٨٩ طنان متريان من الكوكايين ، ولا تمثل هذه الكمية الا جزءا من الكميات الكلية للكوكايين التي يهربها المتجرون الكولومبيون عبر بنما وتتدفق في الولايات المتحدة .

٢٠١ - وقد وقعت حكومة بنما اتفاقا مع الولايات المتحدة يرمي الى تحسين التعاون بين البلدين في مجال مكافحة العقاقير المخدرة . وفي شباط/فبراير ١٩٩٠ ، أصدرت الحكومة مرسوما جديدا يطالب المصارف بالتحقق من هوية عملائها وبتقصي مصادر المعاملات التي تزيد على ١٠ ٠٠٠ دولار أمريكي . ويبدو أن مستوى تبييض الأموال قد انخفض .

٢٠٢ - وتواصل الخطوط الساحلية والعديد من جزر الكاريبي تسهيل استخدام هذه المنطقة كنقطة لاعادة شحن الكوكايين والقنب المتجهين أساسا الى أمريكا الشمالية . وبالنظر الى تشديد المراقبة في بعض نقاط العبور الرئيسية ، فان هناك دلائل متزايدة على أن المهربين أخذوا يحوّلون عملياتهم الى أجزاء أخرى من الاقليم .

٢٠٣ - واشتركت عدة من بلدان الكاريبي ، في محاولة منها لتعزيز قدرتها على كبح جماح الاتجار غير المشروع بالمخدرات ، في عمليات لحظر العقاقير المخدرة ، وذلك في سياق المناورات العسكرية المشتركة التي نظمتها المملكة المتحدة والولايات المتحدة . كما تم في بعض بلدان الكاريبي انفاذ التشريعات التي تنص على مصادرة الأصول المتأتية من الاتجار غير المشروع أو يجري اعداد مثل هذه التشريعات .

٢٠٤ - وبالنظر الى التباعد الجغرافي الكبير بين كثير من بلدان الكاريبي ، فانه يمكن تعزيز انفاذ القوانين عن طريق التوسع في مراكز المعلومات الاقليمية الموجودة حاليا لتشكل شبكة واسعة تتيح تبادل المعلومات والبيانات التقنية في مجال انفاذ القوانين في كل مكان من الاقليم .

٢٠٥ - ومازالت جزر البهاما تستخدم كنقطة عبور للكوكايين والقنب المتجهين الى الولايات المتحدة . ذلك أن الوضع الجغرافي لأراضيها المكونة من ٧٠٠ جزيرة متناثرة تقع مباشرة على الطرق الجوية والبحرية للتهريب ما بين أمريكا الشمالية والجنوبية ، قد جعلها في موقع حساس للغاية . ولكن مستوى أنشطة الاتجار غير المشروع انخفض مع ذلك نتيجة لتكثيف الجهود التي تبذل من أجل انفاذ القوانين في البهاما ، الأمر الذي أدى الى مصادرة كميات هامة من الكوكايين والقنب .

٢٠٦ - ويواصل اتخاذ تدابير شاملة ترمي الى مضاعفة قدرة البهاما على تنفيذ خطر الاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة ولتوسيع نطاق العمليات المشتركة مع سلطات الولايات المتحدة في هذا المجال . وقد أسفرت متابعة السلطات لسياسة انفاذ القوانين عن ارتفاع مستوى عمليات الاعتقال والمصادرة وارتفاع معدل أحكام الادانة بالاتجار غير المشروع . وقد تعاونت سلطات البهاما مع هيئات انفاذ القوانين في الولايات المتحدة عن طريق الاذن لها بالتسليم المراقب لشحنات المخدرات . وقد سنت الحكومة تشريعات تجيز الاستيلاء على العائدات والأصول المتأتية من الاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة ويجري تنفيذ هذه التشريعات . كما يتم منذ عهد قريب ، بالتعاون مع المجتمع المصرفي ، تطبيق مجموعة شاملة من اللوائح التي تزيد باستمرار من صعوبة تبييض الأموال .

٢٠٧ - والقطاع الحالي هو العنصر الرئيسي في اقتصاد جزر كيمان ، التي تعد أكبر مركز مصرفي في الكاريبي . والسرية المصرفية هي التي تجتذب العملاء بوجه خاص . وقد أدى ذلك الى جعل المهربين الذين يلجأون الى تبييض أموالهم يحصلون على موطىء قدم لهم في الصناعة المصرفية . وفي السنوات الأخيرة ، اعتمدت السلطات عددا من التدابير العلاجية . وهذه التدابير تهدف الى تبسيط عملية تبادل الأدلة ، والسماح بتجميد الأصول المتأتية من العقاقير المخدرة قبل القاء القبض على المتجرين بها بغية منعهم من نقل هذه الأصول تفاديا لمصادرتها . وعلاوة على ذلك ، تم التفاوض بشأن معاهدة

مساعدة قانونية متبادلة بين جزر كيمان والولايات المتحدة من أجل تحسين التعاون بينهما ، وقد صدقت الولايات المتحدة على هذه المعاهدة ، التي يأمل المجلس في أن تدخل قريبا حيز النفاذ .

٢٠٨ - ومازال القنب ، الذي ينتشر تعاطيه على المستوى المحلي ، يزرع بصورة غير مشروعة وعلى نطاق واسع نسبيا في جامايكا من أجل تهريبه الى أمريكا الشمالية وأوروبا . ويجري حاليا تكثيف برنامج ناجح للقضاء على هذه الزراعة غير المشروعة ، بعد أن أسفر هذا البرنامج عن نتائج مشجعة طوال السنتين الماضيتين . ويبدو أن تعاطي الكوكايين لم ينتشر كثيرا حتى اليوم بالرغم من استخدام هذا البلد بشكل متزايد كنقطة عبور لهذا العقار المخدر ، نظرا لأن المتجرين به يستفيدون من قرب جامايكا من الولايات المتحدة ، التي تعد الوجهة النهائية لمعظم الكوكايين القادم من أمريكا الجنوبية .

٢٠٩ - ومازالت ترينيداد وتوباغو ، التي ازداد تعاطي الكوكايين فيها بصورة هائلة ، الى جانب ما يلازمه من أعمال العنف ، تستخدم كنقطة لاعادة شحن الكوكايين المتجه الى أمريكا الشمالية ، وبقدر أقل ، الى أوروبا . وقد تنامى هذا الاتجاه باطراد مع ازدياد الضغط الذي تمارسه سلطات انفاذ القوانين على نقاط العبور التقليدية .

توقيع : بتي س . جوف
الرئيسة

توقيع : توليو فيلاسكوين - كويفيدو
المقرر

توقيع : ليزلوت فالدهايم - ناتورال
أمينة السر

فيينا ، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠

الحواشـــي

(١) يستعمل هذا المصطلح للاشارة الى أية مادة واردة في الجدول الأول أو في الجدول الثاني من اتفاقية ١٩٨٨ ، إلا حيث يقتضي السياق خلاف ذلك . وهذه المواد ، التي كثيرا ما توصف بأنها مواد كيميائية أساسية أو مذيبة أو سلائف ، تبعا لخصائصها الكيميائية الرئيسية واستعمالها ، لم تكن معرفة باستعمال أي مصطلح واحد في مؤتمر المفوضين الذي اعتمد اتفاقية ١٩٨٨ . وبدلا من ذلك ، أدخلت في الاتفاقية عبارة "المواد التي يكثر استخدامها في الصنع غير المشروع للعقاقير المخدرة أو المؤثرات العقلية" . وقد جرت العادة على الاشارة الى جميع هذه المواد بمجرد مصطلح "السلائف" ؛ وبالرغم من عدم صحة هذا المصطلح من الناحية التقنية ، فان الهيئة قررت استخدام هذه الكلمة بالمعنى الذي ورد به في تقريرها توخيا للايجاز .

(٢) الأردن ، البهاما ، اسبانيا ، اكوادور ، الامارات العربية المتحدة ، أوغندا ، باراغواي ، البحرين ، بنغلاديش ، بوتان ، بوليفيا ، توغو ، تونس ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، السنغال ، شيلي ، الصين ، غانا ، قبرص ، قطر ، كندا ، المكسيك ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، الهند ، الولايات المتحدة الأمريكية .

(٣) صدقت الجمهورية الديمقراطية الألمانية السابقة أيضا على الاتفاقية في ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٠ .

المرفق

أعضاء الهيئة الحاليون

السيد سيراد أتمودجو

صيدلي . أمين المديرية العامة لمراقبة الأغذية والعقاقير ، وزارة الصحة . مساعد بمختبر تركيب العقاقير ، جامعة غاجاه مادا (١٩٥٥ ـ ١٩٥٩) . مدرس كيمياء بالمدارس الثانوية (١٩٥٧ ـ ١٩٥٨) . موظف بمديرية الشؤون الصيدلية ، وزارة الصحة (١٩٥٩ ـ ١٩٦٥) . مدير الشؤون الصيدلية ، وزارة الصحة (١٩٦٥ ـ ١٩٦٧) . مدير التوزيع ، وزارة الصحة (١٩٦٧ ـ ١٩٧٥) . مدير ادارة العقاقير المخدرة والخطرة ، وزارة الصحة (١٩٧٥ ـ ١٩٨١) . عضو الهيئة منذ ١٩٨٧ . عضو اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات في ١٩٩٠ .

السيد فاليري بولاييف

أخصائي عقاقير . حائز على درجة الدكتوراه في العلوم الطبية . نائب رئيس قسم الخبرة الاكلينيكية والصيدلية في المؤثرات العقلية ، معهد صربسكي للطب النفسي العام والطب الشرعي (موسكو) ؛ نائب رئيس اللجنة المعنية بالعقاقير في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، نائب رئيس اللجنة الدائمة المعنية بمكافحة المخدرات ؛ نائب رئيس اللجنة المعنية بدستور الادوية ، وزارة الصحة ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . عضو الهيئة منذ عام ١٩٩٠ .

السيد كاي زي ـ جي

أستاذ علم العقاقير . مدير المعهد الوطني المعني بالارتهان للعقاقير . جامعة بكين الطبية . عضو لجنة الخبراء المعنية بتقييم العقاقير ، رئيس فريق الخبراء المعني بالمؤثرات العقلية ـ العصبية ، اللجنة الفرعية للعقاقير الحديثة ، وزارة الصحة العامة ؛ عضو لجنة الخبراء المعنية بتقدير التمويل اللازم لبحوث العقاقير الجديدة ، الادارة الحكومية للصيدلة ، جمهورية الصين الشعبية . عضو اللجنة التنفيذية ورئيس اللجنة التنظيمية ، عضو لجنة قسم العقاقير الاكلينيكية ، وقسم عقاقير الأمراض العصبية ، ونائب رئيس قسم علم السموم ، الجمعية الصينية لعلم الأدوية . عضو هيئة تحرير "المجلة الصينية للدوائيات الاكلينيكية" و "التقدم في العلوم الفسيولوجية" . عضو فريق الخبراء الاستشاري لمنظمة الصحة العالمية المعني بالارتهان للعقاقير والكحول منذ عام ١٩٨٤ . عضو الهيئة وعضو اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات منذ ١٩٨٥ ، النائب الثاني لرئيس الهيئة ورئيس اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات في عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ .

السيد هواسكار كاجياس كوفمان

محام . حاصل على شهادة التخصص من مدرسة القانون الجنائي ، جامعة روما . مدير معهد القانون الجنائي ، جامعة لاباز . سفير سابق لبوليفيا لدى الفاتيكان . أستاذ في علم الجريمة والبانولوجيا ، جامعة القديس أندريس ، لاباز . خبير الأمم المتحدة في حلقات ومجموعات دراسية عقدت في أمريكا اللاتينية حول منع الجريمة ومعاملة المجرمين ، (١٩٥٣) ، (١٩٦٣) ، (١٩٧٤) . عضو لجان صياغة أول قانون لمكافحة المخدرات في بوليفيا (١٩٥٩) والقانون الحالي لمكافحة المخدرات في بوليفيا (١٩٨٦) . الممثل المناوب لحكومة بوليفيا في المؤتمر الدولي المعني باساءة استعمال العقاقير والاتجار غير المشروع بها (١٩٨٧) . رئيس وفد في كافة اجتماعات الخبراء المعقودة لصياغة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية (١٩٨٧ ـ ١٩٨٨) . عضو الهيئة في ١٩٩٠ .

السيد عبد الله س . علمي

أخصائي عقاقير . نائب مدير الجامعة الوطنية الصومالية . أستاذ علم العقاقير ورئيس قسم ـ رئيس مجلس البحوث العلمية بالجامعة الوطنية الصومالية ـ رئيس اللجنة الفنية الوطنية المعنية بالعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية . عضو فريق الخبراء الاستشاري لمنظمة الصحة العالمية المعني بالارتهان للعقاقير والكحول . منسق برنامج الجامعة الوطنية الصومالية للطب التقليدي . موظف بالادراة الوطنية لمعلومات العقاقير ـ عضو لجنة البلدان الافريقية المعنية بالطب التقليدي التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية . رئيس لجنة الميزانية في الفترة ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨ . النائب الأول للرئيس في ١٩٨٩ . عضو اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات في ١٩٩٠ .

السيدة بتي س . غوف

ديبلوماسية سابقة وأخصائية في المنظمات الدولية . مستشار سابق لشؤون المخدرات ، بعثة الولايات المتحدة لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف . مستشار سابق ، بعثة الولايات المتحدة لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، فيينا . نائبة سابقة للوفد الدائم للولايات المتحدة لدى اليونسكو . عضو وفد الولايات المتحدة في مؤتمر الأمم المتحدة للنظر في تعديلات الاتفاقية الوحيدة للمخدرات (جنيف ١٩٧٢) وفي دورات لجنة المخدرات (١٩٧١ ـ ١٩٧٦) . عضو الهيئة منذ ١٩٧٧ ، مقررة في ١٩٧٩ ، نائبة للرئيس في ١٩٨٠ و ١٩٨١ و ١٩٨٤ ، رئيسة في ١٩٨٥ و ١٩٨٦ و ١٩٩٠ .

الأستاذ س . أوغوز كاياآلب

أخصائي عقاقير . مساعد عميد كلية الطب ، أستاذ ورئيس قسم علم العقاقير ،

جامعة حاسيتيبي ، أنقرة ، تركيا . عضو اللجنة الدائمة للمجالس الأوروبية للبحوث الطبية (مؤسسة العلم الأوروبية) . مساعد أستاذ بحوث ، قسم علم العقاقير ، مدرسة الطب في بافالو التابعة لجامعة ولاية نيويورك (١٩٦٧ - ١٩٧٠) . عميد كلية الصيدلة ، جامعة حاسيتيبي ، أنقرة ، تركيا (١٩٧١ - ١٩٧٨) . عالم زائر بالمعهد الوطني للصحة العقلية ، الولايات المتحدة (١٩٧٨ - ١٩٨٠) . عضو اللجنة التنفيذية لفريق البحوث الطبية التابع لمجلس البحوث العلمية والتكنولوجية بتركيا (١٩٨٢ - ١٩٨٨) . رئيس الجمعية التركية للعقاقير (عدة مرات) . عضو الهيئة الاستشارية لتحرير المجلة الدولية للبحوث الطبية (لندن) وهيئة بحوث العقاقير (ميلانو) . عضو الهيئة منذ ١٩٨٥ . النائب الثاني لرئيس اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات ورئيسها في الفترة ١٩٨٧ - ١٩٨٨ . نائب رئيس اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات في ١٩٩٠ .

الدكتور محسن كشوك

أخصائي في الصيدلة والبيولوجيا ، باحث سابق بمعهد باستور ، باريس . نائب مدير معهد باستور بتونس سابقا . مدير مختبرات البيولوجيا الطبية بوزارة الصحة العامة ، تونس . زميل (أجنبي) بالجمعية الفرنسية للطب الشرعي وعلم الاجرام . عضو الهيئة منذ ١٩٧٧ ، مقرر الهيئة في عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ . نائب رئيس اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات في ١٩٨٤ ؛ نائب رئيس الهيئة ورئيس اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات في ١٩٨٥ ، ومقرر في ١٩٨٧ ، والنائب الأول لرئيس الهيئة في ١٩٨٨ و ١٩٩٠ .

السيد محمد منصور

مدير ادارة شؤون معهد التدريب ، مدير سابق لادارة العمليات ، ادارة انفاذ قوانين العقاقير المخدرة ، وزارة الداخلية ، مصر . مدرس للمتدربين والموظفين في مجال انفاذ قوانين المخدرات والتحقيقات الجنائية ، أكاديمية الشرطة ، القاهرة ، وبالمعهد العربي لدراسات الشرطة ، المملكة العربية السعودية . شهادة في القانون وعلوم الشرطة ، تدريب في ادارة انفاذ قوانين العقاقير ، واشنطن العاصمة ، الولايات المتحدة الأمريكية (١٩٧٤ و ١٩٧٨) . وسام الجمهورية (١٩٧٧) ؛ وسام الاستحقاق (١٩٨٤) . حضر مؤتمرات واجتماعات مختلفة في مجال انفاذ قوانين العقاقير . عضو الهيئة في ١٩٩٠ .

السيد جان بيير كينوديك

أستاذ القانون الدولي بجامعة باريس الأولى (البانتيون - السوربون) . مدير مركز الدراسات السياسية والقانونية للعالم الثالث . عميد فخري لكلية الحقوق والعلوم الاقتصادية بجامعة مونبلييه . مستشار قانوني للوفد الفرنسي الى مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار (١٩٧٤ - ١٩٨٢) . عضو الهيئة في ١٩٩٠ .

السيد ماروتي فاسوديف نارايان راو

شهادة جامعية في التجارة والقانون . مدير . كعضو في ادارة الرسوم الجمركية المركزية بالهند ، تقلّد مناصب عليا مختلفة على مستوى تقرير السياسة العامة والادارة في مجال الرسوم الجمركية والضرائب المركزية وادارة المخدرات (١٩٥٤ - ١٩٧٠) ؛ جابي الضرائب المركزية ، الله أباد (١٩٧٠ - ١٩٧٣) ؛ مدير بحوث الضرائب (١٩٧٣ - ١٩٧٤) ؛ مدير التدريب (١٩٧٤ - ١٩٧٨) ؛ مدير التفتيش (١٩٧٨ - ١٩٧٩) ، سكرتير مشارك لحكومة الهند (١٩٧٩ - ١٩٨٠) ؛ سكرتير ثان لحكومة الهند ، مدير مراقبة الذهب وعضو المجلس المركزي للضرائب والرسوم الجمركية (١٩٨٠ - ١٩٨٦) ؛ رئيس المجلس المركزي للضرائب والرسوم الجمركية وسكرتير حكومة الهند ، وزير المالية (١٩٨٧ - ١٩٨٩) . رئيس وفد الهند الى اللجنة المعنية بالعقاقير المخدرة (١٩٨٣ و ١٩٨٤ و ١٩٨٥) . رئيس فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بتقصي وتجميد ومصادرة عائدات وممتلكات المتجرين بالعقاقير غير المشروعة (١٩٨٤) ؛ عضو فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بتخفيض الموجود من المواد الخام الأفيونية المشروعة (١٩٨٥) ؛ ممثل الهند في اجتماعات اللجنة السياسية وفي دورتي مجلس التعاون الجمركي المعقودتين في بروكسل وأوتاوا (١٩٨٥ - ١٩٨٨) ؛ رئيس اللجنة السياسية ومجلس التعاون الجمركي (كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨) ؛ رئيس لجنة الصياغة ، مؤتمر الأمم المتحدة لاعتماد اتفاقية مكافحة الاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية (١٩٨٨) . عضو الهيئة في ١٩٩٠ وعضو اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات في ١٩٩٠ .

أوسكار شرودير

مدير ومحام . مدع عام (١٩٥٧) . مدير عام الوحدة الوطنية للدخل ومراجعة الضرائب في الادارة المالية لوستفاليا شمال الراين (١٩٥٧ - ١٩٦٤) . وفي الوزارة الاتحادية للشباب وشؤون الأسرة والمرأة والصحة (١٩٦٥ - ١٩٨٩) : السكرتير الشخصي لوزير الدولة ، ورئيس شعبة الميزانية وعدة شعب للتشريعات الصحية (١٩٦٥ - ١٩٧٣) ؛ رئيس شعبة التشريعات الخاصة بالعقاقير المخدرة (١٩٧٣ - ١٩٨٢) ؛ مدير عام شؤون الأسرة والرعاية الاجتماعية (١٩٨٢ - ١٩٨٩) . رئيس لجنة الأمم المتحدة المعنية بالعقاقير المخدرة (١٩٨٠) . رئيس لجنة الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية (١٩٨٩) . عضو الهيئة في ١٩٩٠ . عضو اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات ورئيس لجنة الميزانية في ١٩٩٠ .

الدكتور توليو فيلاسكيز - كويفيدو

حائز على درجة الدكتوراه في الطب . رئيس لجنة المتابعة لنظام الضمان الاجتماعي في بيرو . مدير معهد بيولوجيا منطقة الأنديز ، جامعة القديس مرقص الوطنية الكبرى . الرئيس التنفيذي للمؤتمر الطبي الوطني الاول ، ١٩٧٦ . رئيس الجمعية

الدولية لبيولوجيا منطقة الانديز . رئيس اللجنة الاستشارية لبيولوجيا منطقة الانديز المنشأة بموجب اتفاق ايبوليتو أونانو المنبثق عن ميثاق الانديز . عميد مدرسة الطب في بيرو . عضو الهيئة منذ ١٩٨٧ . مقرر الهيئة في ١٩٩٠ .

- - - - -

دور الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

تضطلع الهيئة ، بمقتضى المعاهدات الخاصة بمراقبة المخدرات بمسؤوليات السعي ، بالتعاون مع الحكومات ، في سبيل قصر زراعة وانتاج المخدرات وصنعها واستخدامها على الكميات اللازمة للأغراض الطبية والعلمية ، وذلك ضمانا لتوفير الكميات المطلوبة من هذه المواد للأغراض المشروعة ، ولمنع زراعة هذه المواد وانتاجها وصنعها والاتجار بها واستعمالها على نحو غير مشروع . ومنذ بدء نفاذ اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١ ، أصبحت من مهام الهيئة ، أيضا ، المراقبة الدولية للعقاقير التي تتناولها هذه الاتفاقية . وعلاوة على ذلك ، ومع دخول اتفاقية ١٩٨٨ حيز النفاذ ، أصبحت للهيئة مسؤوليات محددة فيما يتصل بالرقابة على المواد التي يكثر استعمالها في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية ، وكذلك بتقييم هذه المواد من حيث امكانية ادراجها في جداول تلك الاتفاقية . كما تقضي أحكام اتفاقية ١٩٨٨ بأن تقدم الهيئة الى لجنة المخدرات تقريرا سنويا عن تنفيذ المادة ١٢ من الاتفاقية .

وتقتضي ممارسة هذه المسؤوليات من الهيئة أن تتحرى عن كافة مراحل التجارة المشروعة في المخدرات ، وأن تتأكد من قيام الحكومات باتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لقصر صنع واستيراد المخدرات على الكميات الضرورية للأغراض الطبية والعلمية ، وأن تتأكد من اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع تحويل هذه المواد الى الاتجار غير المشروع وأن تقرر ما اذا كان ثمة خطر في أن يصبح بلد ما مركزا رئيسيا للاتجار غير المشروع ، وأن تطلب ايضاحات في حالة حدوث انتهاكات ظاهرة للمعاهدات ، وأن تقترح التدابير العلاجية المناسبة على الحكومات التي لا تطبق أحكام المعاهدات تطبيقا تاما أو التي تواجه صعوبات في تطبيقها ، وأن تساعد ، عند الاقتضاء ، هذه الحكومات في التغلب على تلك الصعوبات ، لذلك ، فان الهيئة كثيرا ما أوصت ، بل أنها ستوصي أكثر بمقتضى بروتوكول سنة ١٩٧٢ ، بأن تقدم المساعدات المتعددة الأطراف أو الثنائية ـ التقنية أو المالية أو كلاهما معا ـ الى أي بلد يواجه مثل هذه الصعوبات . ومع هذا ، فاللهيئة ، اذا لاحظت تقاعسا في اتخاذ التدابير اللازمة لعلاج احدى الحالات الخطيرة ، أن تلفت اليها أنظار الأطراف المعنية ولجنة المخدرات والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وذلك في الحالات التي تعتقد فيها بأن ذلك سيكون السبيل الأكثر فعالية لتيسير التعاون وتحسين الموقف . وتخول أحكام المعاهدات الهيئة أن توصي الأطراف ، كوسيلة أخيرة تلجأ اليها ، بأن توقف استيراد المخدرات من البلد المخالف أو تصديرها اليه أو كليهما معا . ومن الطبيعي أن الهيئة لا تكتفي باتخاذ الاجراءات عند اكتشاف مشاكل خطيرة فقط ، بل انها على العكس ، تسعى الى منع المشاكل الكبيرة قبل ظهورها. وتعمل الهيئة بالتعاون الوثيق مع الحكومات في جميع الحالات .

وحتى يمكن للهيئة أن تؤدي مهمتها ، يتعين تزويدها بالمعلومات الخاصة بالوضع العالمي للمخدرات ، وذلك بالنسبة للتجارة المشروعة والاتجار غير المشروع . من ثم تنص المعاهدات على أن تقوم الحكومات بتزويد الهيئة بهذه المعلومات بصفة منتظمة ، وتتبع معظم الحكومات ـ الأطراف وغير الأطراف على حد سواء ـ هذه الممارسة . وبناء على ذلك ، تقوم الهيئة ، بالتعاون مع الحكومات ، بتنفيذ نظم تقدير الاحتياجات العالمية من المخدرات والاحصاءات المتعلقة بها . وان أول هذه النظم ، ويتمثل في تحليل الاحتياجات المشروعة المقبلة ، يمكّن الهيئة من التحقق من مدى معقولية هذه الاحتياجات . وثاني هذه النظم يمكّن الهيئة من ممارسة رقابة ذات أثر رجعي . وأخيرا تستطيع الهيئة ، من خلال المعلومات عن الاتجار غير المشروع ، التي تتلقاها مباشرة من الحكومات أو عن طريق الأجهزة المختصة التابعة للأمم المتحدة ، أن تقرر ما اذا كانت أهداف اتفاقية سنة ١٩٦١ تتعرض لخطر كبير من أي من البلدان ، وأن تطبق ، عند الاقتضاء ، التدابير الواردة في الفقرة السابقة .

كيفية الحصول على منشورات الامم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الامم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع انحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب الى : الامم المتحدة ،قسم البيع في نيويورك او في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

Printed in Austria
V.90-88848—November 1990—400

01200P

United Nations publication
Sales No. A.90.XI.3
ISSN 0257-375X

E/INCB/1990/1